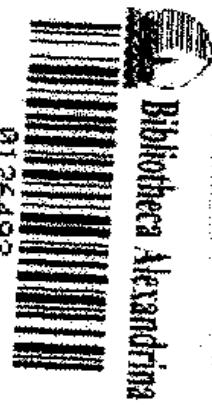


# السيارات



بر. عبر الفاروق والتر جيب



# البكلري

د. عمر الفاروق التيد شبيب



المكتبة الوطنية المغربية للكتاب

١٩٨٦

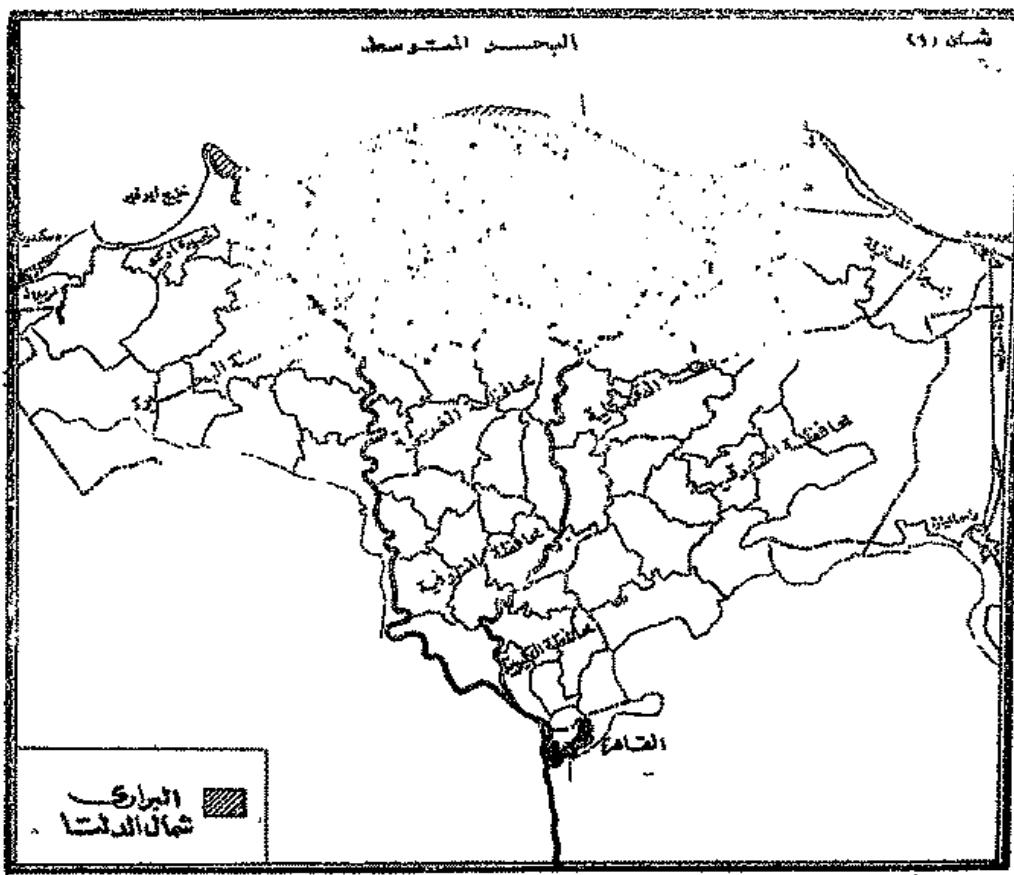
الإخراج الفني : مراد نسيم

## مقدمة

البرارى « شمال الدلتا » محافظة كفر الشيخ ، هي تسميات لمنطقة واحدة فى مصر ، وان تفاوتت حدودها فيما بينها قليلاً ، أصبحت التسمية الأولى منها - البرارى - تاريخية ، أما الثانية - شمال الدلتا - فهو جغرافية مكانية ، والثالثة - كفر الشيخ - تنظيمية ادارية .

لقد تلاشت « البرارى » كظاهرة بقى تشغل الثالث الشمالى من دلتا النيل منذ نهاية العصر الفرعونى وحتى بدايات القرن العشرين ، تقلصت تدريجياً وتزحزح خط البوار القديم نحو الشمال فدانان بعد فدان ، بفضل جهود سكان الدلتا من المزارعين ، واختفت ظواهرها من السياحات والخرابى والمستنقعات ، وحلت محلها خضرة الزراعة والمحاصيل ، وتكاثرت بها القرى والكفور والعزب ، حتى شارف العمران ساحل بحيرة البرلس الجنوبي (شكل ١) ، وانتهت البرارى - أو كادت - جغرافياً ، وان ظلت دلالتها التاريخية والحضارية مائلة في هذا النطاق من دلتا النيل ، سواء كصفحة مطوية من تاريخ الدلتا العمرانى الطويل، أو كبقايا متناثرة تدل عليها هنا وهناك ، ما تزال تعطى لهذا النطاق بعضاً من سماته وخصائصه ، أو كنموذج لجهد الإنسان في تغيير المكان .

اما شمال الدلتا .. فهو ذلك النطاق منها الواقع بين فرعينها جنوبى ساحل البحر المتوسط ( صفر ) وخط الارتفاع المتساوى + ٣ أمتار في دلتا النيل ، يمثل الخط المذكور النهاية الشمالية للأراضي المزروعة حوضياً في الدلتا حتى القرن التاسع عشر ، وإلى الشمال منه كانت فروع النيل ومجاريه الطبيعية تتتدفق حرقة فوق سطح الأقلين متهدلة إلى بحيرة البرلس أو إلى البحر المتوسط ، والواقع أن حركة تعمير دلتا النيل - التي بدأت منذ العصر الحجرى الحديث المعروف بالنيوليتic - لم تتجاوز خط ارتفاع + ٣ أمتار إلا نادراً ، وذلك منذ بدأت وحتى منتصف القرن التاسع عشر على وجه التقرير ، وانقسمت الدلتا عمرانياً طوال هذه المدة إلى قسمين : يقع الأول بين رأسها جنوباً (+ ١٢ م) وحتى خط ٣ أمتار شمالاً ، متميزاً بعمراته الراسخة الفرعونى القديم ، أما الثاني فقد تأخر تعميره إلى منتصف القرن التاسع عشر ،



(شكل ١)

واستكمل – وما يزال – مظاهره من السكن والزراعة طوال أكثر من قرن من الزمان .

أما «محافظة كفر الشيخ»، التي تكونت في منتصف القرن العشرين تحت تسمية «الفؤادية» (١٩٤٩)، فتمثل الأطار الإداري الذي احتوى نتائج قرن التعمير، وتضمنت منذ تكوينها معظم ذلك النطاق المعروف تاريخياً بالبراري وجيغرافياً بشمال الدلتا، وذلك فضلاً له عن المديريّة القديمة المعروفة بالغربية، فقد ظلت الغربية تشرف على البراري إدارياً منذ عهد محمد علي، ولم تكن البراري تمثل طوال هذه الفترة عبئاً إدارياً ثقيلاً، فقد كانت في معظمها قليلة السكان متناثرة السكن خفيفة الوزن اقتصادياً، وتغيرت الصورة تدريجياً، وتكاليف العمارة شماليًّاً، حتى لم يعد في مقدور «طنطا» – عاصمة الغربية – أن تسد دائرة خدماتها في اتجاه هذه الهواش المتبااعدة، وأصبح من الضروري

تكوين هذا الاطار الاداري الجديد ، ليستوعب هذا العمران النامي شماليا ،  
وليتبع له امكانيات النمو في شتى مجالاته .

ويمكن القول بأن هذه المنطقة من دلتانا النيل ، تقدم ميداناً نموذجياً  
لتوسيع تأثير العوامل الحضارية والتاريخية في خريطةها العمرانية  
بعمالة ، كما تشير التساؤلات والاحتمالات حول امكانية ضبط مسارات  
نمواها ، والتخطيط لها ضمن خطة تنمية اقليمية متكاملة ، وذلك لاسباب  
تتصل بكونها تمثل - الى حد بعيد - وحدة اقليمية متميزة ، ماتزال  
بنيتها في حالة تسمح بالتغيير الموجه والتخطيط ، ورغم ذلك .. فليست  
محاولة اقتراح خطة تنمية اقليمية لهذه المنطقة بيسيرة ، ولذا يجدر القول  
بأن هذه المحاولة ( والتي ستاتي تفصيلياً في القسم الاخير من هذا  
الكتاب ) لن تتضمن سوى اقتراح بتغيير خريطةها الادارية الحالية ، وذلك  
كبداية لابد منها قبل الشروع في وضع الجوانب الأخرى من الخطة العامة  
لتنميتها الاقليمية الشاملة ، وهي بداية تطرح بصفة عامة الفسروات  
الأساسية لما تحتاجه هذه المنطقة من برامج التخطيط ، ولا تقدم امكانياتها  
ومواردها الخاصة لهذه البرامج من مقومات مكانية واقتصادية ، وهي -  
آخر الأمر - بداية تحتاج الى تدعيمها بعدد آخر من الدراسات في شتى  
التخصصات ، المتضائفة جميعاً بهدف التنمية الشاملة لمنطقة من ارض

مصر .



القسم الأول

---

البرية



البرية التي لم تعد بريّة ، والبراري التي أصبحت تاربخية ، كيف أفعمت كلمة البراري في ذلك النيل تلك الدلالات العميقة عن الفراغ والتتوهش والفضاء المتسع غير المسكون ، وتمثلت صورتها في تشكيلات من المستنقعات والهيش والمرازى ، تمرح فيها العوالب وأبناؤه آوى ، وتجوسمها الضياع والمذئب ، وتلبد في يوصها الأفاغنى والثعابين . يسكنها « البراوى » في عشة منفردة بدائية ، يتربّد على « ناية » المعزلة ، ويصيّد البقر الجفال أو يرعى بعضها المستأنس ، البرية الملوحة والبراوى المنفرد .. تلك صورة قد اختفت أو كادت ، ولم يبق منها إلا ثمانة ذكريات باهتة في رؤوس من بقي من مواليد القرن الماضي من السنين ، أولئك بقايا من سكنا البراري أو ذحفوا إليها ، ينتزعنها بأيديهم وفروسيهم من مخالب الملوحة وبراشن البوار ، وينشرون الحضرة في أنحائها شبرا فشبرا ، وفي أقل من ثلاثة أجيال .. اختفت البراري أو كادت ، ولكنهم ما زالوا يذكرون المستنقعات التي ردمت والبرك التي جففت ومياه البحيرة التي صرفت ، والهيش الذي اجتث والبوص الذي تراجع شمالا ، والضوارى التي انقضت والزواحف التي فرت ، والآن قد دانت لهم دنيا البراري الواسعة .

— متى أصبحت الدلتا صالحة لسكنى الإنسان ؟

لقد كانت الدلتا بأكملها يوما ما « بريّة » ، وكان التاريخ المصري بدائيا تمضي سنين بلا سلطان ودون حساب ، ومنذ هبط الإنسان العصر الحجري الحديث من الهضبة التي أخذت في الجفاف بعد انتهاء عصر المطر الأخير ، ومنذ أخذ في الاستقرار على طول الوادي وهوامش الدلتا ، وهو ينزع عن الدلتا بريتها ويخلص الزمن من بدائته بما يشهده من قنوات التعمير وبما أصبح له من أهداف تتتجاوز مجرد البقاء ، لقد تحرر تاريخ الوادي والدلتا من مادة الزمان الهمامية منذ ذلك الحين ، والطلق مع

تحكم أولئك القدماء ، وضبط مع تقسيمهم أيام لستين وشهور ومواسم وأيام .. وأصبح ملود السنين في هذه المنطقة من العالم ومنذ ذلك الوقت المبكر معنى ومفهوم ، لقد أصبحت السنين تعنى التاريخ ، وتتدفق التاريخ المصري مع الاستقرار والزراعة والتعمر .

- وثبتت الدراسات الأركيولوجية الحديثة .. إن حضارة الدلتا لا تقل عن حضارة الصعيد شيئاً أو عراقة ، بل وكانت طوال عصر ما قبل الأسرات .. تمتاز بكبر قراها واتساع زماماتها ، اتحادت في مملكة الشمال .. وكانت عاصمتها « بوتو » (هي أبوطواحالية من توابع مركز دسوق) . تلك المدينة القديمة التي خلفت « تحوت » كعاصمة للوجه البحري ، وكما أنها « - تحوت » - قد وهبت حورس المجنح إلى الشعارات المصرية ، فإن « بوتو » قد وهبتها الآلهة الحية « أوتو » ، وأصبحت الكوبرا تلمع فوق جبهة كل فرعون مصرى ، ولا يوجد من آثار « بوتو » الآن - سوى أكواخ متماسكة من الأنفاس .

- والمرجع أنه قد سادت في مصر خلال العصر الحجري القديم الأسفل (انتهى من ٥ الف سنة تقريباً) ، فترتا جفاف نسبي .. بينما فترة همطرة نوعاً ، بدأت تحول نحو الجفاف تدريجياً حتى قاربت الظروف الصحراوية للحالية ، وفي نفس الفترة بدأ النهر مرحلة ارسابية ، وخلالها نزل إنسان هذا العصر الباليوليتي من الهضبة ، واستقر قرب الخطوط العليا للنهر ، وتعتبر المصاطب الحصوية على جانبي النهر بمثابة سجل للعلاقة الحساسة بين التغيرات المناخية .. وحركة نزول الإنسان الباليوليتي من الهضبة إلى الوادي تدريجياً ، وغالباً ما كان رعاة وصيادي الباليوليتي يتحركون نحو حدود السهل الفيضي في أوقات الجفاف ، وأصبحت السدود ضرورية لحماية مراكز السكن عند تلك الخطوط .. خاصة أثناء الفيضان المرتفع ، وهي خطوة تعد بداية ظهور القرية المستديرة المعنية بالسدود ، وكان ظهور تلك المراكز على شكل خطوط تمثل مراحل النزول ، وهي العملية التي صاحبت تعمير الدلتا منذ ذلك الحين ، ورغم أنه لم يعش على مراكز سكن تنتمي للباليوليتي داخل السهل الفيضي ، بل هي دائماً على حدوده ، إلا أنه من الممكن القول أن الدلتا قد أصبحت صالحة لسكن الإنسان منذ ذلك العصر ، كما لم يعش على أدوات الفترة الانتقالية بين الباليوليتي الأعلى والعصر الحجري الحديث (النيلوتي) في أي مكان في وادي النيل ودلتاه ، وتدل آثار العصر النيلوتي على أنه حاول التكيف مع الهيئة الفيضية ببناء خط مواجهة سكناً جديداً خاصة بعد أن أصبحت الظروف المناخية السائدة شبه صحراوية .. إلى الحد الذي دفعه للاستقرار في الدلتا والوادي منذ ذلك الحين .

وفي وسط المقول المحدودة المتباينة . . . كونت القرية نوعاً جديداً من مراكز الاستقرار ، يوصفها مجتمعاً مستقراً مستديماً ، وجسدت حياة اقتصادية واجتماعية جديدة ، وأوجدت داخلها حياة متکاملة لها تقاليدما وعادتها المرتبطة بالأرض، وتدعمت الوسائل الروثيق بين سكانها، وتوحدت مع قوى الطبيعة المشتملة في طبيعة السطح والتربة والاحوال المناخية وموارد المياه ، - وتدل بقاياها التيلوتية . . . على أنها كانت مجموعة من أكواخ الطين المحبب ومن الطين والبوس ، وكانت متواضعة المساحة ، إذ أن المقول الواسعة ذات الحدود الواضحة . . . لم تظهر إلا بعد ذلك مع المحراث ، وعلى مقربة من القرية . . . كان النهر أو المستنقع ، حيث تقتصر الطيور ويصاد السمك للحصول على طعام اضافي .

- وقد ارتبطت القرية الدلتاوية - منذ ذلك الحين - بالنهر وفروعه والأراضي المزروعة، وتذكر القوائم الفرعونية عنها سكنها باسم القناة أو الترعة التي ترويها والأقلام الزراعي من حقول وكروم، وتشير إلى الأراضي الواقعة في حدودها ، وتشتمل على مناطق للرعى وأخرى للصيد البري والمائي ، وقبل أن تقدم وسائل النقل المائية خلال النهر وفروعه ، فقد كانت كل قرية في الواقع تمثل عالماً قائماً بذاته ، خاصة أثناء الفيضان ، والصورة الفضالية لعلاقات القرى . . . إن سكان كل قرية قد يكونون على مرأى من سكان قرية مجاورة . . . وعلى مسمع من ديكتها وكلابها ، إلا أنهم قد يتقدمون في السن ويموتون . . . دون تبادل الزiyارة مع أهل تلك القرية ، وقد عنى المصريون خلال تاريخهم بتسيير سبل النقل الداخلي . . . خاصة المائية كما تشير إلى ذلك نقوش معابدهم ، لتوطيد العلاقات التجارية وتأمين وسائل الاتصال الداخلي لاغراض الادارة والحكم وجباية الضرائب ، خاصة وأن القرى والمدن والأسواق . . . لم تكن تقع بعيدة عن النهر . . . بل كانت تتوزع على ضفافه وضفاف فروعه أو على مقربة منها ، وساعدتهم قوة انحدار مياهه في البحار نحو الشمال واستئمروا الرياح الشمالية السائدة في الصعود خلال مجراه جنوباً .

وقد أنت الأيم على البناء المادي كثير من قرى الدلتا القديمة ، غير أن موضع القرية لا يندر غالباً ، فإن قرية أخرى تنشأ فوقها أو بالقرب منها ، ولا يبق من القرية المندثرة سوى الأصداف وبقايا الفخار ، بيد أن بناء القرية الاجتماعي يبقى صلباً راسخاً ، لقيامه على أساس من المبادئ والتعاليم ، ادخلت . . . وتراثها الابناء عن الآباء ، وحتى في أشد قرى العصر المجري الحديث فجاجة ، فلم يقدر كان المسكن أكثر من مجرد مأوى

للبدن ، كان — أيضاً — وعاء اشتمل على القيم والفضائل التي ارتبطت بالانسان منذ ذلك الحين .

— وت تكون القرية في مجموعها من عدد من الاسر ، تربطها — غالباً — صلات الدم ، ولاشك أن تقسيم العمل قد ظهر في أبسط اشكاله ، معتمداً على السن والقدرة .. أكثر من اعتماده على المقدرة والكفاية وتعدد المهن ، ومع ذلك فالقرية عرفت العالم الجوهري الذي تكونت منها المدينة فيما بعد ، فالبيت والسوق والمخازن ومراكيز الخدمة البسيطة وغيرها .. ظهرت في القرية ، وما يقال عن التكوين العام للقرية ينطبق على منظماتها فاصول قواعد السلوك والقانون والعدالة .. كانت ممثلة في مجلس شيوخها ، قد نقلب تلك الجوانب من حضارة القرية إلى المدينة — بعد ذلك — وسخرت بطريقة أكثر تنظيماً لخدمة أسلوب حياتها المركب ، مع ذلك .. فإن العناصر الجوهريّة الأصيلة التي شكلت بنية القرية .. لم تخفت كلية على الاطلاق ، بل إنها ظلت تنمو وتزدهر بقوتها الذاتية ، وهكذا تكاثرت القرى على نحو أفضل من المدينة وأوسع انتشاراً ، واحتفلت بيئتها على حين انadirت كثير من المدن .

— وهذه القرية الدلتاوية القديمة .. لا تخلو من مظاهر الملائمة مع بيئتها لكنها تصل إلى حد التطابق الكامل حتى في هذه المراحل المبكرة من ظهورها ونموها وانتشارها ، إن اختيار موقع الكتلة السكنية — رغم ما يشوبها من مظاهر عدم الانظام — يبدأ باستهداف غرض معين .. هو التواجد أقرب ما يكون للزمام المزروع ، وهو ينتقل من غرض إلى غرض ومن حاجة إلى حاجة .. في سلسلة متواصلة من ضروب الملائمة ، التي تغدو وهي في اضطراد متزايد أشد تماسكاً وأحفل غرضاً ، تمزج دائماً بين دوافع الحاجة العملية .. وظروف البيئة الطبيعية ، ويعزى لبرى أهمية فائقة في نشأة القرى وانتشارها ، باعتباره عاملًا حاسماً في توحيد المصلحة بين مجموعات القرى التجاورة المستفيدة من مصدر مائي واحد ، والمرجع أن استصلاح وتعمير الأرض في الدلتا ، كان يحدث نتيجة لنمو السكان ، حيث كانت أعمال التطهير تصعب غالباً بهجرة واسعة ، ومن ناحية أخرى .. فلا شك أن إنشاء المصارف في بداية عصر الاسر ، كان من أبرز المظاهر الايكولوجية في دلتا النيل ، وكان الصرف — خاصة في الدلتا — عملية هامة بها منذ ذلك الحين ، فالتعمير يسبق عادة التطهير ، وما العملية الزراعية ذاتها .. إلا عملاً عالياً من أعمال التطهير في جانب من جوانبها ، كما انه من الثابت أن المصريين القدماء ، مارسوا

الرى الدائم عن طريق الرفع بالآلة من البرك والنهر ، بيد أنه لم يتبعه هذا النطاق الضيق .. ولم يتطور حتى القرن ١٩ الميلادي .

- وأنه من الصعب تقسيم الدلتا في تلك المراحل المبكرة إلى أقسام واضحة من حيث السكن واستخدام الأرض ، ولكن الثابت أن جهاتها الجنوبية .. كانت أصلح في سكناها من الشمالية ، فقد أدى ارتفاعها النسبي إلى سهولة صرفها وتخلصها من المستنقعات والمياه السطحية ، بل أصبحت الأجزاء الشمالية بمثابة منطقة صرف لها .. تنتشر بها الأعشاب الفنية من البردي والبوص ونباتات المستنقعات مقطعة بمساهم المجرى العذيدة ومنعطفات النهر في نهاية مجراه والبحيرات الساحلية والمرجع أن السكان قد الدفعوا نحو العوافات المتاخمة للدلتا في وقت واحد ، فقد استمر الرعى حرق سائدة في أجزاء واسعة من شمال الدلتا ، ويرى « بوتزر » Butzer أن الحياة الرعوية ظلت سائدة على طول الساحل الشمالي للدلتا .. حيث كانت المياه أفق دائماً . والواقع أن حركة تعمير الدلتا هذه .. لم تتوخ خط كونتور + ٣٢ بين فرعى الدلتا حتى منتصف القرن ١٩ ، الا في أجزاء محدودة .. وفي إقليم البرلس التميز بظروفه الخاصة تعميرياً ، وظلت الأجزاء شمالي هذا الخط تنتمي غالباً - للعصر الباليوليتي الذي يسبق الزراعة ، لقد ظلت حتى ذلك الحين .. نادرة السكان .. يجوبها الرعاة والصيادون ، ولا يوجد بها إلا أماكن قليلة يمكن بلوغها بالقدم أو على ظهر دابة ، تكسوها المستنقعات - المزدهرة للمحشائش .. لا تقييد إلا الماشية تتلمس الغداء في أطرافها ، وأسراب البط تتخذها ستاراً يحميها ، وتدل دراسة خرائط الدلتا التاريخية منذ العصر الفرعوني (١) .. وحتى نهاية عصر محمد على .. على أن نهاية عمران الدلتا شمala يكاد يتمشى عموماً مع خط الكونتور المذكور .. ، بل أن تأثيرات النمو العام الذي شهدته الدلتا أثناء عصر محمد على وبعده خلال القرن الماضي .. كانت سلبية في تلك الأجزاء الشمالية ، فقد أدى تعميم الري الدائم ، وإنشاء الترع الصيفية منذ ١٨١٦ إلى حرمانها من مياه الفيضان ، التي كانت تساعد في تخلص الأرض من الأملاح كما تمدها بالفرين المخصوص ، وانتهت إلى هذه الجهات المنخفضة المصادر التي شقت مع بداية الري الدائم ، وارتفعت نسبة القلوية .. لدرجة أن زراعتها تحتاج إلى عملية استصلاح طويلة .. قبل أن تغل انتاجاً اقتصادياً .

(١) انظر أطلس « أسفل الأرض » للأمير عمر طوسون ( ١٠ لوحات ) مقياس الرسم : ١ : ٥٠٠ ألف .

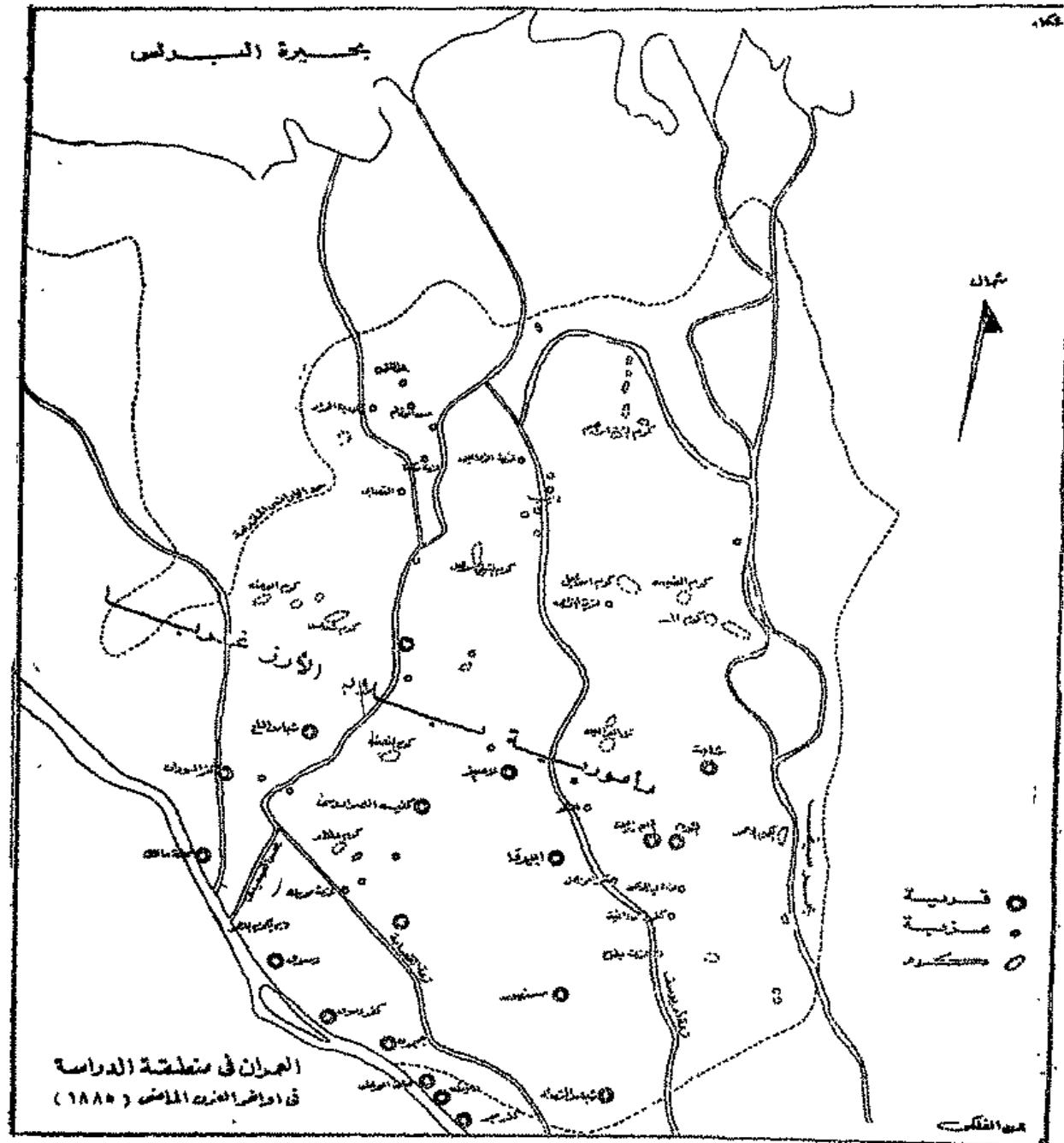
— وينتشرنا على مبارك صورة موحية لهذه الأجزاء من الدلتا . . . قرب نهاية القرن ١٩ . . . تجدر الاشارة اليها لتبين هذه الظروف بوضوح . . . هي برية واسعة ٥٠٠ ألف فدان ، ببحيرة البرلس واقعة داخلها . . . كانت الى سنة ١٢٦٠ هـ معدة لرعى الجاموس والبقر الجفال . . . وفي هذا الفضاء العظيم كانت تتجتمع تصافى مياه البلاد المجاورة ، فيسكنون منها ببحيرة عظيمة الامتداد . . . تتخللها جزائر كثيرة . . . وكانت في تلك الجزائر حشائش ومراعي بكثرة ، وبعد نزول المياه ونقصها . . . كانت مياه تلك البرك تتناقص وينكشف جزء عظيم من جوانبها ، فتثبت به المراعي الحسنة ، فكانت الجواميس والبقر الأهل ترتع فيه ، وكان الرعاء يقيمون في البرية اصحاب من البوس والبردي ، والمواشي سائبة في البرية يجمعها الراعي لمحبها في تابته ، ويحضر التجار كل جمدة فيشترونها ، ولم ينقطع البقر الجفال الا بعد ١٢٦٠ هـ ، وكان الرعاء يصطادونه بالرصاص . . . والآن بسبب كثرة الزراعة الصيفية في ارض الروضة وغيرها ، امتنع دخول المياه في هذه البرية ، فجفت اراضيها وانقطع منها العشب الشفاف ، وكثير منها داخل الزمامات ، وأعطي منها أبعد للأعيان ، وها نحن شارعون في عمل تصميم لاجراء عمليات فيها لاصلاحها . . . بحيث يتأنى الانتفاع بها بالزرعى والرعى ،

شكل ٢ ) .

لقد جرت في المائة سنة الاخيرة عملية تغير واسعة في خريطة الدلتا ، وخاصة شمالها ، بحيث يبدو من الصعب التمييز بين فروع النهر القديمة والقنوات المحفورة ، وهكذا . . . فان الخصائص التقليدية للدلتا كالبرك والمستنقعات ، أصبحت تزرع الان . . . وساعد خزان أسوان في استصلاح اراضي المستنقعات الملحوية الشمالية ، قبده في تجفيفها وفي تجهيزها للزراعة وكانت المنطقة من خمسين سنة راحرة بها ، حتى شقت بها الترع والمصارف . . . ودالت دولة الصيد والرعى منها .

— وهكذا رغم المراحل الزمنية الواسعة التي استغرقتها عملية تعمير الدلتا — منه النيلوتى وحتى الوقت الحاضر ، فان عوامل التغير الحضارية في خريطةها العمرانية . . . لم تتغير الا بدرجة نسبية ، فما تزال التغيرات الستكائية ، وازدياد المساحة المزروعة ، وتطور نظام الري والصرف وازدياد كفاءته ، تمثل اهم هذه العوامل حتى الوقت الحاضر ، واذا كانت . . . معظم الاجزاء الشمالية من الدلتا ( خاصة شمالي كونتور ٣ ) ، لم تدخل العصر الزراعي حتى القرن ١٩ ، فانها تختزل في الوقت الحاضر سنيين البار الطويلة ، وتدخل مباشرة عصر الزراعة العلمية خاصة المناطق

الخاصة لخطة تنمية اقليمية شاملة .. تحت اشراف قطاع وسط الدلتا  
لاستزراع وتعمر الاراضي ، ولا شك أن هذه الخطة ستعمد نتائجها  
هذه الاجزاء - وتمتد بتأثيراتها الى باقي انحاء الدلتا .





القسم الثاني

---

**الاطار الطبيعي**



البراري .. جزئية في اطار طبيعي يشملها ويضفي عليها مظاهرها الخاص ، تلك هي الدلتا - ابنة النيل - أشيه بمثلث مساحته ٢٢ الف كم ٢ يبلغ طول ضلعه الأيمن الشرقي (فرع دمياط) نحو ٢٣٩ كم ، بينما يصل طول الضلع الأيسر (فرع رشيد) ٢٤٥ كم ، أما الخط الواصل بين الرأس والقاعدة فيبلغ ١٧٠ كم ، وتمتد القاعدة لمسافة ٢٢٠ كم بين مصبى دمياط ورشيد .

- وقد مررت الدلتا بعدة مراحل تطورية حتى التحدت شكلها الحالى ، وقد تعددت الآراء بشأن الكيفية التي تم بها بناء الدلتا ، والعلاقة بينها وبين البحر خلال العصور الجيولوجية والتاريخية ، كما تعددت بشأن ظروف تكوين بحيراتها الشمالية وفروعها القديمة وسمك رواسبها ، وربما يكون المهم هنا - دون الخوض في التفصيلات - تحديد العوامل الطبيعية التي أثرت - ، وتلك التي ماتزال تؤثر في تعميرها ، وتوزيع العمران في أنحائها ، وهذا من يرى .. أنها تتلخص في خصائص السطح والترابة ، وقد يمكن إضافة تأثير العوامل المناخية أيضا .. خاصة الأمطار والحرارة ، وإن كان تأثيرها يبدو بوضوح .. بالنسبة للمسكن .. حجمه وخطته ومادة بنائه .

- فبالإضافة إلى انتماء البراري طبيعيا إلى السهل الدلتاوي .. الذي يبلغ أقصى اتساع له عندها ، فإنها تشتمل على عدد من الظواهر الطبيعية التفصيلية ، أهمها بحيرة البرلس بأكملها ، وقاعدة الدلتا بين مصبىها ، واقليم البرلس المتميز بظواهراته الخاصة ، ومصبى دمياط ورشيد ونحو ثلث طول كل منها الشمالي ، ورغم انتماء المنطقة حضاريا للدلتا تماما ، إلا أن هذه الظواهرات الطبيعية الخاصة .. قد انعكست في أنماط عمرانها وتشكيلاته وكثافتها ، ويبطل تأثيرات البار او الريحية القديمة التي تعرضت لها المنطقة - حتى ارتبطت بالبروار تاريخيا - أكبر الأثر في خريطةها الصرانية عامة .

— ويبعد موقع المنطقة في الدلتا مفتاحاً لفهمها ، فهوامشها الجنوبيّة تعد نطاقاً انتقالياً بين جنوبى الدلتا ووسطها — الراسخة العمريّة — منذ زمن فرعوني وبين شمالها — البرارى — التي تأخر تعميرها لأسباب شتى طبيعية وحضارية .. حتى القرن ١٩ ، وهكذا .. فالجزاء الجنوبي من البرارى وحتى حوالي كونتور ٣ م .. يسودها نمط القرى القديمة المتباورة ، المرتبطة بأحواضها المزروعة من قديم ، ويتجه تكاليف العمران نحو التخلخل في الاتجاه الشمالي .. حيث يسود نمط العزبة المتأثرة في المناطق حديثة التعمير ، وداخل هذه الصورة العامة .. مارست محاور المكان الطبيعية ( فرعاً رشيد ودمياط ، بحيرة البرلس ، ساحل البحر المتوسط ، أقليم البرلس ) ، تأثيراتها في تشكيلات القرى والعزب ، وفي أحجامها وتباعدتها ، ولم تكن التربة بعيدة عن هذه الصورة فالجزاء الجنوبي من المنطقة ، لم تتعرض لتغيرات البوار الشمالية إلا بقدر محدود ، ومن ثم فإن استزراعها من قديم .. يعد من أهم أسباب رسوخ العمران في هذه الأجزاء ، ومع تزايد تعرض التربة للبوار وتتأثره ، يتوجه العمران للتبعاد والتناحر والتضاؤل في الاتجاه الشمالي ، وإذا أمكن — في الماضي — تمييز ثنائية في المنطقة ، تتمشى مع الزراعة وارتفاع القدرة الإنتاجية للتربة وكثافة السكن والسكان من ناحية ، وإنخفاض الإنتاجية والبوار وتخلخل العمران من ناحية ثانية ، فإن هذه الثنائية بصدق القلاشي ، مع عمليات التوسع الزراعي وارتفاع القدرة الإنتاجية للأراضي المستصلحة تدريجياً ، وإذا كانت « البرارى » لم تدخل العصر الزراعي حتى القرن ١٩ ، فإنها تختزل في الوقت الحاضر قرون البوار الطويلة ، وتتدخل مباشرة عصر الزراعة العلمية خاصة الأجزاء منها الماضعة لشرف « قطاع وسط الدلتا لاستزراع وتعمير الأرضي » ، ولا شك أن خطة التنمية الشاملة التي تخضع لها هذه الأجزاء ، ستكون لها نتائج مؤثرة في شمال الدلتا برمته ، حتى أجزاءه تلك المستزرعة من قديم .

### أولاً : البوار .. عوامله ومظاهره :

المرجح أن التغيير الأخير في مستوى سطح البحر في العصر التاريخي (١) ، كان من الأسباب الرئيسية وراء ظاهرة البوار في شمال

(١) يعتبر المقريري أول من كتب عنها ، ويرجعها إلى ما قبل الفتح العربي ، ويرى « هيوم » أنها حدثت في القرن ٦ م ، وهناك من يرجعها إلى العصر البطلمي ، كما ذكرها أيضًا .. « لينانت دى بلفرن » (١٨٧٣) ، و « أوديوبوبك » (١٩١٩) ، و « دارسي » (١٩١٨) ، « بارتو » (١٩٢٥) ، « بول » (١٩٣٩) .

الدلتا ، فضلا ، عن تشكيل أيكولوجيته الخاصة عموما ، ويمكن تحديد أصن نتائج هذا التغيير - طبيعيا - فيما يلي :

١ - أدت إلى ظهور بحيرات النطاق بشكلها الحالى ، فلم تكن بحيرة البرلس - مثلا - قبلها سوى بحيرة صغيرة تعرف باسم « بوتو » (١) ، تنحصر بين فرعى النيل القديمين « السينيتي ، البولبيتي » ، وقد اتسعت مساحتها بعد حركة الهبوط التى صاحبت التغيير فى مستوى سطح البحر ، ونمت فى اتجاه الجنوب والشرق ، وأصبح مصب يقع فى جنوبها الشرقي ، بعد أن كان ينتهى إلى البحر المتوسط .

٢ - تعرضت أطوال فروع النيل القديمة للأضمحلال بعد غرق مصباتها وبعد أن كانت تخترق مياه المستنقعات الشمالية ، فى مجار محددة الضفاف تنتهى إلى البحر ، غمرت أجزاءها الدنيا ، وأصبحت تنتهى عند الشواطئ الجنوبية للبحيرات بمصبات مسدودة ، مليئة بالرواسب الطينية ، مما جعلها - بعد ذلك ، تتعرض للانكماس والاندثار .

٣ - أضمحلال شمال الدلتا وبواره ، ولقد كان هذا الجزء من الدلتا دائما قليل الحصوية ، خاصة الأجزاء القريبية من البحر ، بسبب قرب مستوى الماء الباطنى وارتفاع الملوحة ، وزاد من اتساع الأرضي الباشرة تدريجيا .. صعوبة صرف مياه الفيضان بسبب انخفاض سطح البحر ، وانسداد فوهات الترع بالرمال .. ، وخاصة في العهود التي سادت فيها الفوضى مثل العهد العثمانى ، وبينما يرى « هيمون » أنه بعد دخول العرب مصر .. دمرت جسور المياض فى هذه المناطق ، فساء صرفها وريها وزادت ملوحتها ، وأصاب التلف أكثر من ٥٥ مليون فدان فالارجع أن بوار شمال الدلتا ، يرجع أساسا إلى التغيير الأخير في مستوى سطح البحر .

وقد اختلفت الآراء بشأن هذا التغيير في مستوى سطح البحر ، فمنها ما يرجعها إلى ارتفاع منسوب البحر ، ومنها ما يرى أنها نتيجة هبوط ساحل الدلتا الشمالى ، ومنها ما يعززها للأمرىء معا ، وتشير بعض الدراسات ، إلى أن هذا البار .. يرجع إلى هبوط ساحل الدلتا الشمالى باستمرار منذ القرن ١٣م ، وقد أدى ذلك إلى اتساع رقعة البحيرات والمستنقعات الساحلية ، والرجح أن سطح الدلتا قد تعرض للهبوط التدريجي .. بسبب كميات الطمي الهائلة التي كان يجلبها النهر وفروعه

(١) ذكرها هيرودوت ، وذكر معها نطاقا من المستنقعات .. لا ينطبق على البحيرات المالية .

ويقدر هذا الهبوط بنحو ٢٥ م من الفترة التاريخية حتى الآن ، ولكن لا يمكن التأكيد ما إذا كان هبوط ساحل الدلتا الشمالي مستمراً بنفس المعدل حتى الوقت الحاضر . (شكل ٣) .

لقد بهتت تأثيرات ال波ار القديم في شمال الدلتا - كما سبقت الاشارة - وخاصة خلال عقود السنين الأخيرة ، حيث يبدو من الصعب الآن .. تبين خط البوار القديم الذي كان ، وتزحزح تدريجياً نحو الشمال ، تحت تأثير عمليات الاستصلاح المتواصلة منذ نهاية القرن الماضي ، وإن كانت تأثيرات البوار الطويل - والعوامل الطارئة ، لاخرى - ما تزال ملحوظة في ذلك النطاق الشمالي ، متمثلة في تلك الجيوب من الارضي غير المستزرعة ، وبقائها المستنقعات والسياحات القديمة وفي تعقد سطحها نسبياً بسبب الكراديد والتلال والكيمان ، وفي ازدياد نسبة الأملاح في تربتها . وفي ارتفاع مستوى الماء الباطني وشدة ملوحته ، وفي انخفاض انتاجيتها عاملاً .

ويمكن الاشارة إلى أهم المظاهر المعاصرة عن البوار القديم فيما يلي :

#### ١ - الاراضي اليسائية :

لا تمثل الاراضي اليسائية ظاهرة واضحة في الدلتا جنوبى كونتورد ٣م بين فرعاتها ، ولكنها كانت - وما تزال بدرجات أقل كثيرة - تمثل أهم ظاهرة طبيعية حضارية شمالي الخط المذكور ، وتکاد تصل مساحتها إلى نحو ثلث مليون فدان . في هذا النطاق ، منها نحو ٢٦٥ ألف فدان في محافظة كفر الشيخ وحدها .. والباقي في الأجزاء من محافظة الدقهلية الواقعة بين فرعى النيل ، وتركز حول بحيرة البرلس .. وإلى الشرق من فرع رشيد في المنطقة المتصورة بينه وبين بحيرة البرلس ، كما تزيد نسبتها في أقليم البرلس ، وتتميز تربة هذه المناطق بقوامها الطيني شديد الاندماج من نوع الاراضي البحرية النهرية Marine-alluvial-soil ذات قدرة عالية على الاحتفاظ بالمياه ، وتسود بها نسبة الطين (٧٠-٩٠٪) وتقل نسبة السilt (١٠-١٢٪) ، والرمل الناعم (٨٪) ، والرمل الخشن (١٥٪) ، وتنشر بها كربونات الكلسيوم على هيئة تجمعات بسيطة لا تؤثر في تمسك التربة ، إلا إذا وجدت أملاح المغنسيوم .. التي تسبب انبعاث التربة وتماسكتها ، وهي شديدة المقاومة غالباً ، وظهور أملاح الصوديوم مزهرة على السطح ، وهي فقيرة للغاية في المادة العضوية .

ولا شك أن التأثيرات التي تعرض لها شمال الدلتا إبان العصور

التاريخية ، من أهم العوامل التي أدت إلى تباين التربة طبيعياً وانتاجياً خلاله ، ذلك التباين الذي انعكس أثاره في مراحل تعميره وفي خريطة العمرانية عامة .

#### (ب) المستنقعات :

وتعد ضمن الأراضي البائرة .. ولكنها تختلف عنها في كونها غمسورة بالياء دائمة ، وليس مكشوفة أو مشمورة موسمياً ، وتشمل الأرضية الواقعة شمالي مصر المحيط حتى بحيرة البرلس ، وتمثل في إقليم البرلس في أجزائه التي يقل منسوبها عن متر واحد ، كما تشمل الملاحم والمنافع التي تغمرها المياه شتاء وقد تتخلل - في مساحات صغيرة - الأجزاء المزروعة من قديم في شمال الدلتا ، وهي أما أراضي مهلمة أو متنازع عليها ، أو لعدم قدرة الأهالي على استصلاحها ، والثابت .. أن صفات التربة في هذه المناطق - وخاصة نوع الحبيبات والأملال والمسامية - هي العامل الأساسي وراء ضعف تفاذية التربة للماء .. يحيط تؤدي إلى ظهور مستويات الماء السطحية ، ويختلف مستوى التشبع من مكان لآخر ومن وقت لآخر ، تبعاً لمدى تفاذية الطبقات ودرجة الانحدار والری السطحي والتسرب من قنوات الرى والصرف ، والواقع أن تشبع الطبقة السطحية مؤقت ، ولا يليث أن يهبط بعمليات الصرف ، ويعود الشاء المصادر العميقية ، الوسيلة الرئيسية لتحويل هذه المستنقعات إلى أراضي مستزرعة ، عن أن مجرد بقاء هذه البقاع بورا عصوراً طويلة يضاعف من جديتها ويجعل اصلاحها من الأمور الشاقة الباهظة التكاليف .

#### (ج) الأكواخ :

تضطلع ظاهرة الأكواخ في شمال الدلتا شمالي كنثور ٣م ، كظاهرة متميزة ومستمرة فوق مستوى السهل الفيضي البطيء الانحدار ، وقد تعددت الآراء التي تعزو هذه الظاهرة لأسباب طبيعية .. تتصل بظروف ارساب النهر لمسؤولته ، وتغيرات مجاري فروعه القديمة ، أو لأسباب تاريخية ، فهناك من يرى .. أن القاسم المشترك بين معظم القر المصرية « أنها تقوم على تلال أو أكوام صناعية ، وذلك لواجهة أخطار الفيضان في هذه البيئة الفيضية » ، ومن المعروف عامة أن ظاهرة اختلاف منسوب الرواسب في الدلتا .. ترجع للأسباب الآتية :

١ - ظروف تكون الدلتا نفسها ، فالمرجع أن الدلتا في البداية .. كانت أشبه بمنطقة مستنقعية واسعة ، وكان النهر يحطم جوانبه في الفيضانات المرتفعة ، وينساب إلى الأراضي المنخفضة وهكذا تتكون

فروعه .. التي كانت أكثر عدداً في الماضي . وهذه جميعها تستقبل المياه الطبيعية ، ويرسب كل مجرى مكوناته بجوار ضفافه ، حتى أن سطح الدلتا يتكون عامة من أراضي مرتفعة بجوار المجرى الرئيسي وفروعه ، بينما تشغل المناقح الأجزاء المنخفضة .

٢ - أدت التغيرات العديدة في فروع النيل القديمة ، واختلاف مناسيب الفيضان ، إلى زيادة التعقيم في مناسيب التربة . وقد أدت حركة هبوط ساحل الدلتا الأخيرة .. إلى تقصير فروع النيل القديمة التي كانت تخترق المستنقعات الشمالية في مسارى محمد ، لسفاف وليس هذه الأكواخ والكراديد سوى بقايا هذه الهضاب القديمة المهجورة .

٣ - حدوث عملية تصنيف للرواسب . في بداية تكوين الدلتا ، بحيث رسمت المواد الخشنة أولاً ، ثم الأقل خشونة تدريجياً في الاتجاه الشمالي . ويقل استواء سطح الدلتا في هذا الاتجاه ، فقد كانت فروعها القديمة تتدفق شمالاً دون ضابط ، فكانت لنفسها جسوراً طبيعية تهجرها بعد حين ، حيث كانت الفروع تتشعب في شمال الدلتا ، خاصة في فترات البارد الطويل التي أصابتها ربما منذ العصر الفرعون .  
ولكن هل كان للعوامل التاريخية تأثيرها في وجود هذه الظاهرة ؟

تدل الدراسة الأركيولوجية في شمال الدلتا .. على وجود آثار القرى القديمة فوق معظم أراضيها ، (تشير إلى ضرورة دراسة الجغرافية للأهمنطقة باكملها ) ، وفي حالات كثيرة فإن هذه الأكواخ المرتفعة عن السطح المحاط نسبياً - بسبب عوامل شتى - كانت تمثل نقط السكن المختارة في هذه الأجزاء من الدلتا ، تم تعرضاً لعوامل الخراب طبيعية أو بشرية . وتوضع الخرافات التاريخية لشمال الدلتا .. الكيمان والتلال والأطلال التي كانت تزخر بها المنطقة حتى نهاية القرن ١٩ ، كما توضح دراسة النطاعات الطولية في هذه الأكواخ .. بقايا القرى المتدرسة خلال فترات التاريخ ، ومن الظواهر الملموطة - عمرانياً - في الوقت الحاضر .. اتجاه مراكز السكن من القرى والمدن الواقعة فوق الأكواخ نحو الهبوط التدريجي بمبانيها إلى مستوى السهول الفيضي ، وذلك من خلال متابعة نمو الكثافة السكانية لهذه المراكز ، خاصة بعد زوال خطر الفيضان - الدفع التاريخي للصعود - ، وظهور دوافع أخرى للهبوط للاقتراب من طرق المواصلات الميسرة ، ومن مصادر مياه الشرب الحديثة ، وتوفيراً لجهد الرحلة اليومية بين السكن فوق الكوم والحقول أسفله ، وبالنسبة للمدن .. فإن هذه الظاهرة تتضمن في نمو أجنحة سكانية وبنائية حديثة ،

على طول محاور الطرق المرصوفة والترع الرئيسية .. هابطة من فوق الكوم ومتعددة مع هذه المحاور ، كما هو الحال في مدینتى فوة ، يلطم « على وجه الخصوص » .

### ثانياً : الساحل الدلتاوي :

- تطل الدلتا على البحر المتوسط بجهة شمالية طولها نحو ٢٢٠ كم بين مصبى فرعيها رشيد ودمياط ، وقد تحددت مورفولوجية الساحل الدلتاوي عموماً .. من خلال العلاقة الدينامية بين حجم الرواسب النيلية ودرجة النهر البحري ، وتعرض معظم أجزاء هذا الساحل للنهر - الآن - بمعدلات أعلى من الأراساب ، ويرجع تناقض معدل نمو الدلتا الحالي عنه في الماضي .. إلى احتجاز كميات كبيرة من الرواسب .. أمام القناطر والسدود على طول مجرى النيل .. منذ قيام الرى الدائم في القرن ١٩ ، غير أن مشكلة تراجع الساحل الدلتاوي قد برزت بشكل خطير أخيراً ، بسبب اختلال العلاقة بين حجم الرواسب ودرجة النهر من الأراساب ، منذ انقطاع الرواسب النيلية عقب إتمام بناء السد العالى ، وهي علاقة ظلت متوازنة عموماً .. منذ البلايوستين وخلال العصور التاريخية ، ويعده الساحل الآن من السواحل المترابطة ، باستثناء قطاعات محدودة على طوله .. ، تتمثل في ثلاثة رؤوس متعمقة في البحر .. عند دمياط ورشيد وبرج البرلس ، والأخيرة .. أكثرها امتداداً في البحر ، وتکاد تقسم ساحل وسط الدلتا إلى خليجين متباينين في المساحة ..

- ويتحدد الساحل الشمالي شكل حاجز رمل ، يظهر كسلسلة من الكثبان الرملية ، وتشير المدرّسات إلى أن ساحل مصر الشمالي .. كان يشهد ابان العصر السبئي الأعلى (١٢-١٠ ألف سنة ق.م) فترة جفاف ، كانت من العوامل الأساسية في تكوين كثبان هذا الساحل ، كما ساهمت الأراسابات النهرية بنسبة كبيرة في مادة بنائها ، حيث يلقى النهر بنحو ٣٠ مليون طن من ارساباته في البحر ، تتوزع على طول الساحل بفعل التيارات الساحلية ، وتدخل في بناء الكثبان ، وتقدر كمية الرواسب التي تصاف إليها من مياه البحر بنحو ١٤٠ ألف م<sup>3</sup> من الرمال سنوياً ، وتنتظم هذه الكثبان - غالباً - على شكل اقواس ، تواجه جوانبها المقرعة البحر المتوسط ، كما أن سفوحها الشمالية أشد انحداراً من الجنوبية .. ويمكن تتبع ثلاثة نطاقات منها موازية للساحل صوب الداخل ، يتكون الأول من الرمال والطين ، ويتراوح اتساعه بين ٥٠ - ٦٠ م ، يليه نطاق من الكثبان الرملية المنخفضة ، تغطيها النباتات الطبيعية ، ويمثل

الثالث الحد الشمالي من البحيرة ويتوكون من الطمي ، تفصله عنها أرض سوداء جرداً ، تمثل السياحات الشمالية للبحيرة .

- وتناثر على طول هذا الساحل فتحات تعرف بالبوا Higgins ، عبارة عن ثغرات ضيقة خلال الحواجز الرملية ، والمرجح أنها بقايا مصبات الأفرع الدلتاوية القديمة ، باعتبار أنها تمثل نهايات مجاري عميقة جداً بقيت مفتوحة ، تصل بين بحيرات شمال الدلتا والبحر ، ويبلغ طول بوغاز البرلس نحو ٢٥٠ م ، ويتراوح اتساعه بين ٣٠٠ - ٣٥٠ م ، والمرجح أنه يمثل مصب الفرع السيني القديم ، الذي كان يجسرى وسط الدلتا ( شكل ٣ ) .

- أما إقليم البرلس .. فيأخذ شكل مثلث ، يمثل ساحل البحر والبحيرة ضلعاه وتطل رأسه على بوغاز البرلس ، وتدوب قاعدته في السهل الدلتاوي الشمالي يتميز بعدد من الظاهرات الطبيعية .. التي تكاد تجعل منه إقليماً متميزاً ، انعكست على خريطة الكونتوريه ٠٠٠ فسادها عدم الانتظام ، حيث يزخر الإقليم بالمستنقعات والملاحمات المنخفضة بجوار الكثبان الرملية المتفاوتة الارتفاع والامتداد ، وتمتد هذه الكثبان بين البحر والبحيرة ، في موازاة خط الساحل .. وتستمر غرب البوا Higgins حتى مصب رشيد ، ومشرقاً حتى مصب دمياط ، وقد تندخل جنوباً في الأراضي الطمية ، ويتم تكوين هذه الكثبان - عادة - قرب مصادرها ، ومصدر الرمال هو الدلتا والمنابع الصحراوية والارسالات البحرية .

ولا يقتصر خطر النهر البحري على تناكل الألسنة الرملية الساحلية وتهديده مراكزها السكنية ، بل يمتد إلى تهديد نظام الصرف في شمال الدلتا ، والقضاء على الجهد المبذول شمالي كونتور ٣ ، وتهديد دورة الحياة في بحيرة البرلس بالإضافة إلى فقدان الثروة المعدنية الكبيرة ، التي أثبتت الدراسات احتواء خط الرمال الأمامي هذا على نسبة عالية منها ، وقد اتضح أنها تحتوى على عنصر المونازيت المحتوى على الشوريوم ، ومعدن البرونيل المحتوى على الشيراتانيوم كما يوجد الزركون بنسبة متفاوتة ، وإلى جانب بعض العناصر المشعة الأخرى .. يوجد الماجنتيت أكثر خامات الحديد جودة ، وتنصل نسبة الرمال السوداء في هذا الحاجز بين ١٥ - ٢٠ % ، وتتركز قرب مصبات الدلتا .. وخاصة عند جوانبها الشرقية ، وبالاخص في تكوينات الحواجز الرملية .

### ثالثاً : فرع النيل دمياط ورشيد :

- تعددت الكتابات والاشارات عن فروع النيل القديمة منذ زمن بعيد ، منها مخطوطة قديمة باسم *Periplus scylex* ، وكتابات ديودور الصقلي وبليوني واسترابون في القرن الأول الميلادي ، وبطليموس في الجغرافية ، وجودج القبرصي في أواخر العهد البطلمي ، وكتابات العرب القديمة والمتضاربة ، منهم ابن عبد الحكم وابن خرداذبة وابن سرايبيون (٩م) ، واليعقوبي والمسعودي وابن حوقل (١٠م) ، والادريسي والمخزومي (١٢م) ، وأبو الفدا وانقلشندي (١٤م) ، وملقيزي والزاهرة (١٥م) ، وغيرهم ... ، وجميعها تشير إلى تغيرات شملتها سوء في عدد الفروع وأطوالها وأماكن تفرعها ومصباتها ، وبنقارنة خريطة « هيرودوت » لها مع وضعها الحاضر (شكل ٦) يلاحظ أن فرعى دمياط ورشيد - وهما ما يبقى من هذه الفروع - يتفقان مع الفرعين البوكلالi Bucali والبوليبيتينi Bolbitini على الترتيب ، وقد تعددت الآراء بشأن ظاهرة اندثار فروع النيل القديمة ، يمكن تلخيص أهمها فيما يلى :

١ - انصرفت مياه فروع الدلتا الشرقية إلى الوسطى والغربية نتيجة تعرض شرق الدلتا لحركة أرضية مما أدى - أيضاً - إلى ضمور فروع دمياط ، وزيادة مساحة البحيرات الشمالية ، وطنينها على العمران في شمال الدلتا ، ولكن الواقع أن الاندثار قد أصاب الفروع الشرقية والوسطى والغربية على حد سواء ، كما أن الدلائل على حدوث مثل هذه الحركة الأرضية ليست كافية ، ولواقع أن ضمور فرع رشيد .. نتيجة تعرضه للاظماء التدريجي ، بسبب انصراف معظم مياهه إلى قنوات الري والتراجع الرئيسية التي تروي جنوب ووسط الدلتا .

٢ - يرى « موري » Mury أن تلك الظاهرة ترتبط بهبوط ساحل الدلتا الشمالي مما أدى إلى اتجاه فروع النيل الوسطى إلى مرحلة من التناحر وعميق المجرى بينما اتجهت الفروع الوسطى إلى مرحلة ارسابية تناقصت خلالها مواردها المائية ، ولكن الواقع أن الاندثار قد أصاب الفرع السيني وهو من الفروع الوسطى .. وهو ما يدحض هذه الرأى .

٣ - من الممكن تفسير ذلك بأسباب تاريخية طبيعية ، فالفرع الغربية قد تعرضت لارتفاعات الرمال السافية من التكوينات الأوليجوسينية والبلايوسينية المفككة المجاورة لها ، أما الفرع الشرقية .. فقد تأثرت

بنتائج الاهمال والدمار والغزو ، مما عرضها للاظماء ، حتى انصرفت مياهها ، وانصرفت مياه الفروع الشرقية (البيلاوزى ، التانيسى ، المنديزى) الى فرع دمياط ، كما انصرفت مياه الفروع الغربية (اليولبيتىنى ، الكانوبى ) نحو فرع رشيد ، فالواقع أن تغير معدلات الارسال فى الدلتا خلال عمرها ، كان يؤدى الى انسياح مياه الفرع الذى ارتفع قاعه ، وطغيانها على ضفافها ، وانسياحها الى الفروع الاقل منسوبا . ولا شك في جدوى مثل هذه التفسيرات - بدرجات متفاوتة - في تفهم ظاهرة تعدد فروع النيل الدلتاوية القديمة ، وجميعها تتفق في ارتباط هذه الظاهرة بالمراحل الأولى لتكوين النيل الدلتائى وشقه لمجرى . . . وفي هذه المراحل . . . فان المجاري تكون من الضحالة . . . بدرجة لا تسمح لضفافها باستيعاب مياه النهر داخلها . . . ولذلك فان ارسابات النهر الكبيرة في هذا الجزء من مجراه تتوزع بغير انتظام ، وتؤدى فيضانات النهر العارمة ، الى تغيرات مناسبات المجاري والارسال باستمرار ومن ثم فان تغيرات موناخ واطوال هذه الفروع . . . تعد انعكاسا لكل هذه العوامل التي تتميز في هذه المرحلة من بناء النهر لدلتته بعدم الانظام ، غير أن استمرار العلاقة الديناميكية بين كمية المياه المحمولة من جهة . . . وحجم الرواسب الملقاء من جهة أخرى . . . تؤدى آخر الأمر . . . الى تعزيز بعض هذه المجاري دون الأخرى ، ثم تستوعب العميق تدريجيا مياه النهر . . بينما تتجه الاقل عمقا نحو الامتداد بالرواسب والاندثار ، على أنه من العسير - بعد ذلك - رسم صورة كاملة للتغيرات الافسرع الدلتاوية ، خاصة وأن اغلبها كان بطيء الجريان . . . كثير المحنينات ، تكرر هجرها لبحاريها خلال مراحل تطورها ، والمرجع أن كثيرا من ترع الدلتا الرئيسية ، كانت في الأصل فروعا دلتاوية أو أجزاء منها .

والخلاصة . . . أن فرعى دمياط ورشيد هما ما بقى من هذه الصورة التاريخية عن دلتا متعددة الفروع ، وتجدر الآن الاشارة الى سماتها الطبيعية وخصائصها الهيدرولوجية العامة .

١ - تترفع دلتا النيل شمال القاهرة بحوالي ٢٣ كم ، ويبلغ طول فرع رشيد ٢٤٥ كم بزيادة قدرها ٦ كم عن فرع دمياط ، كما أنه أوسع مجراً ، وقد أشار حسين سرى في كتابه « علم الرى » ١٩٣٣ ، ج ١ ، ص ١٥ ( . . . أن تصريف الفراعنة كان واحدا قبل إنشاء القنطر الخيرية ، واتسع فرع رشيد نتيجة لاضافة مياه الترعة الفرغونية اليه ، وكانت الأخيرة . . . تأخذ نحو ثلث كمية مياه فرع دمياط وتطهرا لفرع رشيد . . . ) ، ومن ناحية أخرى . . . فقد استغلت ظاهرة ارتفاع منسوب

فرع دمياط عن فرع رشيد ينحو ٢٠ هيكلوجرافيا ، ولما كان - أيضا - اتجاه الانحدار في الدلتا هو من الشرق إلى الغرب ، فقد أصبحت معظم ترع وسط الدلتا تأخذ من فرع دمياط منحدرة نحو الشمال الغربي ، ولعل من أسباب تعرض فرع دمياط للاطماء التدريجي ، تعرض العلاقة الحساسة بين كمية مياهها وحمولتها من الرواسب للاختلال .

٢ - يأخذ فرع رشيد من مياه الفيضان - قبل السد العالى - مرة ونصف قدر فرع دمياط ، رغم أن طول قنطرته ٤٦٠م وبها ٦١ فتحة ، في حين أن طول قنطرة الأخير ٥٣٠م وبها ٧١ فتحة ، وتقدر كمية الرواسب العائمة بـ١٠ ملايين طن ، يلقى النهر بنحو نصفها في البحر ، بنسبة ٢ : ١ لفرع رشيد ودمياط على الترتيب ، وتتوزع هذه الكمية على السواحل ، ويدخل جزء منها في بناء الكثبان ، ويضيع الباقى في البحر ، وتواجه السواحل الشمالية مشكلة تزايد معدلات البحر بعد انقطاع هذه الرواسب عقب اتمام السد العالى ، وهي مشكلة شديدة الخطورة تهدىء النظام الزراعى لشمال الدلتا برمتها ، مما يستدعي وضع سياسة دقيقة لحماية هذه السواحل .

٣ - يختلف نوع الارسالات في الفرعين نتيجة لتفاوت حجم المياه ، فتصريف فرع رشيد يمكنه من حمل الرواسب الرملية الخشنة .. أما حمولة فرع دمياط فغالباً من المواد الدقيقة ، وتتوزع الرواسب الخشنة توزيعاً غير متناظر بين كلاد ضفتى كل منصب منها ، وتتميز الجوانب الشرقية لكل منها بأنها أسرع نمواً من الغربية ، أما رأس بطيم .. فقد توقف جانبها عن النمو ، بل أنها تتعرض للتعرق بمعدل سريع ، حيث لا ينتهى إليها الآن أى فرع دلتاوى .. فهي تمثل بقية الجانب الشرقي للفرع السبقى المندثر .

٤ - يتميز الفرعان بوجود عدد من الثنيات .. تقاد تشمل مجراهما وتعتبر خاصية الانعطاف من أهم خصائص الانهار .. خاصة في سهولها الفيضية ، وتؤدى عمليات التحرر والارسال في جوانب هذه الثنيات إلى هجرة الأنهر لمجاريها ، حيث تشق لنفسها مجاري جديدة ، وقد يجف الكثير من هذه المجاري المهجورة ، التي يطلق عليها في مصر أسماء متعددة كالنور أو البحر الأعمى أو السيالة وما يزال بعضها مطبوعاً فوق السهل الفيضي ، وقد أدى شیوخ الري الدائم والزراعة الكثيفة ، وما تتطلبها من استواء الأرض إلى اختفاء جسور التل المرتفعة التي تحدد مجاري التل القديمة .

#### رابعاً : بحيرة البرلس :

- تشغّل بحيرة البرلس أكثر قطاعات ساحل البحر تقريباً نحو الشمال تبدو على شكل مستطيل مساحته نحو ١٣٧ ألف فدان عند مستوى البحر ، تزيد إلى ٣١٤ ألف فدان ، إذا ضممت اليها هوامشها من السياحات على ارتفاع ٥٠ سم من منسوب البحر ، وقد تناقصت مساحتها بوضوح خلال القرن الأخير ، فحسب تقدير الحملة الفرنسية تبلغ مساحتها ٢٧٠ ألف فدان ، وقدرت في ١٩١٣ بنحو ١٨٠ ألف فدان ، وبذلك .. فإنها تكون قد تناقصت بنحو ٤٣ ألف فدان بين ١٩١٣ - ١٩٥٦ ( تاريخ مسح البحيرة الأخير ) ، والواقع أن مساحتها تتأثر بالاطماء وتراكم النباتات وسفى الرمال وكمية المياه المنصرفة إليها من مياه الترع والمصارف ، وبعوامل طارئة أخرى موسمية و محلية . ( شكل ٣ ) .

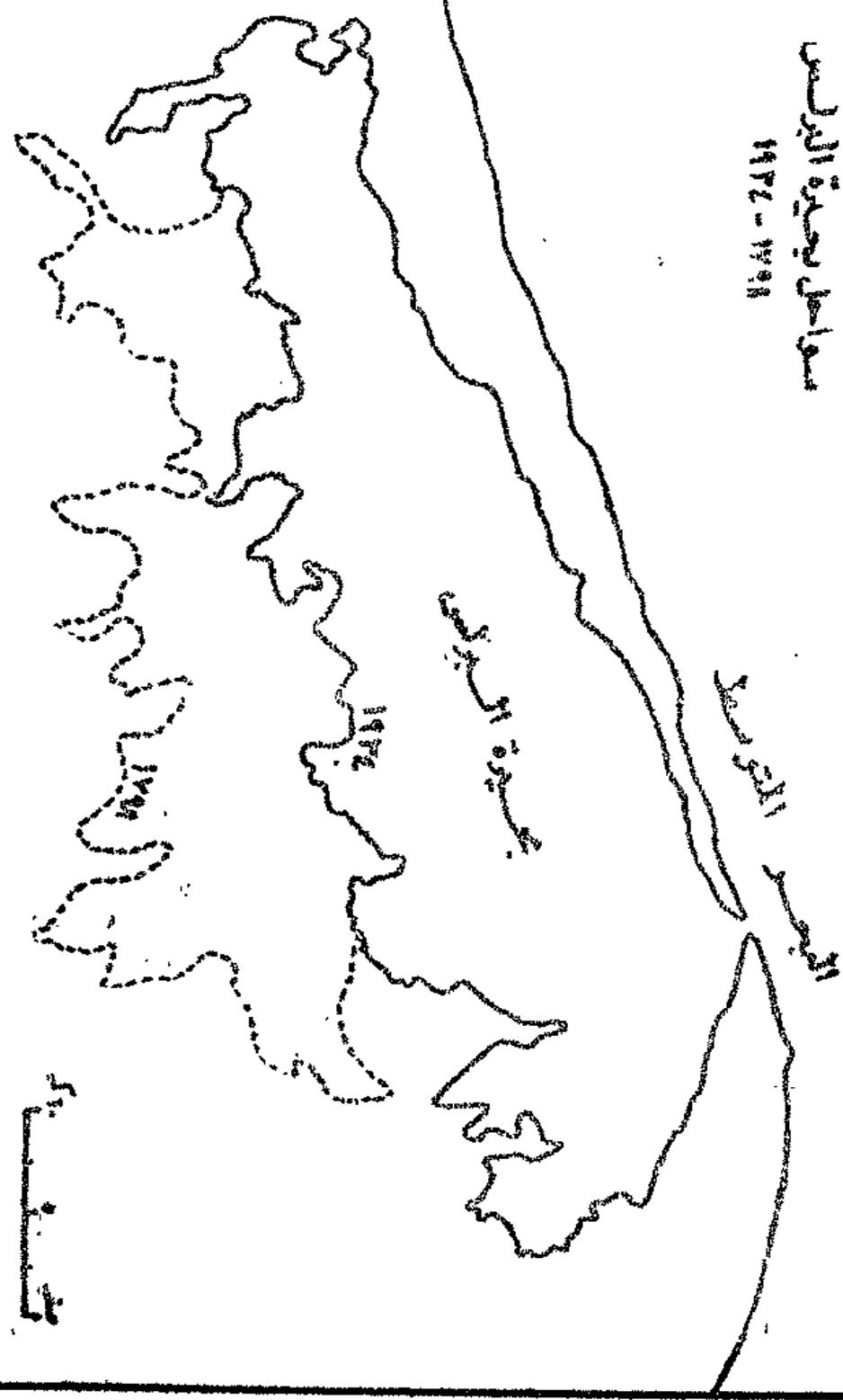
- وتتأثر الموارد المائية للبحيرة .. بعوامل تتصل بمساحتها وخصائصها الطبيعية ، وأساساً بالبحر المتوسط خلال فتحة البوغاز من ناحية ، وبشبكة الرى والصرف في شمال الدلتا من ناحية ثانية ، ولم يتم مسح شامل لأعماق البحيرة حتى الآن ، وهي لا تتجاوز ٥٠ سم عموماً ، وللأهالى خبرة بأهميتها لأهميتها في الصيد ، ويتغير عمقها موسمياً ، لأسباب تتصل بكلمة المياه المنصرفة إليها وتفاوت درجة البحر والتكونين الطبوغرافي لقاعها وانقسامها إلى أحواض .

- ويتوزع في البحيرة نحو ٧٣ جزيرة ، جملة مساحتها ٢٨٦٠ فدان ، أي بنسبة ٢٪ من مساحتها الكلية ، وذلك بسبب قلة المجاري التي كانت تنتهي في بحيرة البرلس ، وينذر « هيرودوت » أن أهمها كان الفرع السيبنيتي المتدهور ، وكان يشق وسط الدلتا .. ويصب في البحر ، وللمرجح أنه المسؤول عن تكوين رأس بطيم إذ أن مصدره كان يخترق بوغاز البرلس ، وهناك دلائل على أنه كان يتفرع في مجراه الأدنى إلى عدة فروع دالية مرتفعة الجوانب ، أثرت في تكوين البحيرة ولم تنتشر البحيرة أكثر نحو الشرق .. حتى فرع دمياط ، بسبب خلو المنطقة من المجاري المائية التي تميزها الجسور المرتفعة وإنخفاض الأرض على جانبيها ، فانتشرت المستنقعات بسبب طفيان البحر دون أن يصل إلى البحيرات .

- وتکاد بحيرة البرلس وهوامشها .. أن تمثل القليما نباتياً خاصاً في الدلتا ، ربما كان في الماضي أكثر امتداداً نحو الجنوب ، وتناقصت مساحتها .. مع تقلص مساحة المستنقعات في شمال الدلتا ، وتكون لباتاتها الهامشية أحراساً كثيفة تمتد لمسافات طويلة على أطراف البحيرة ، وما تزال بقائها متمثلاً على جوانب الترع والمصارف إلى مسافات بعيدة

ساحل بحيرة العباس

١٩٦٤ - ١٩٦٦



جنوبية ، وهي من الفصيلة المصاربة ، التي تناسبها الأراضي الملحة ، وأهم أنواعها «البوص ، السمار ، ذيل القط الحلقا ، السويدة ، الحزيرة ، السعمة ، المجنة ... وغيرها » ، أما النباتات الطافية فوق سطح البحيرة ، فهي تنمو مغمورة في الماء تقريباً ، وأهم أنواعها «البشنين ، المريش ، عدس الماء ، عشوش الموت » وكثير من الطحالب ، على أن حامول الماء *Potamogeton Pectinatus* يشغل النسبة الكبرى من مساحة قاع البحيرة ، وجميعها تشكل عنصراً هاماً للإنتاج الطبيعي ، ورغم أنها تمثل مصدراً هاماً لغذاء الأسماك ، إلا أن نموها السريع يمنع تجدد المياه المحملة بالعناصر الغذائية المخصبة ، مما يستدعي تطهير البحيرة من بعض أنواعها غير المفيدة ، خاصة وأن تكافتها يسهل عملية الصيد المخالف .

— ويستعمل الأهالي بعض هذه النباتات كوقود وتستخدم سيقانها خاصة البوص في بناء المساكن ، كما تستخدم أوراق بعضها في عمل المسر والستيفات ، وخاصة البردي والسمار ، وفي حشو الكراسي والوسائل ، وتستخدم في عمل الأسوار حول المساكن والملكيات الزراعية ، والأسيجة الواقعية من خطر الكتبان ، وتفرض بها الأخصاص في جزء البحيرة ، كما أن هناك تجارب للاستفادة منها في صناعة الورق ، وفي تحويلها إلى علف حيواني .

#### خامساً : العوامل المناخية :

##### (أ) الحرارة :

— يعد موقع مصر الجغرافي بين دائرة عرض ٢٦°٥٢ شماليًا ، ٢٣° جنوبياً ، العامل الرئيسي في تحديد نوع المناخ الذي يسودها ، ويقتصر تأثير العوامل الأخرى على تعديلات تفصيلية في نمط مناخها العام ، ويمكن تأثير البحر المتوسط واضحًا في أجزاء الدلتا الشمالية ، حتى يمكن — بشيء من التجاوز — اعتبار النطاق المتأثر له جنوباً ٤٠ بعرض ٤٠ كم ، داخلًا في إقليم البحر المتوسط المعتمد الدافئ ، وبذلك فإن شمال الدلتا ينتمي لإقليم الأخير مناخياً ، ويمكن تحديده بخط يمتد من دمنهور غرباً إلى السرو شرقاً ، مارا بجنوب مدن « دسوق ، قلين ، كفر شيخ ، بيلا » ، وإلى الجنوب من هنا الخط ٤٠ تضعف تأثيرات البحر المتوسط تدريجياً ، ويصبح المتوسط اليومي درجة الحرارة في شهر يوليو أعلى منه في شهر أغسطس ، وهذا التعديل يعبر — تفصيلياً — عن

انتهاء تأثير البحر في درجة الحرارة ، المتمثل في تأخير شهر الحرارة العظمى إلى أغسطس .

- الواقع أن شمال الدلتا - ينمييز بمناخ معتدل صيفاً ، مائل للبرودة شتاء ، إذ وجد من دراسة درجات الحرارة في عدد من محطاته المناخية (رشيد ، ادفيينا سخا ، السرو ، دمياط) خلال شهر يوليو ٢٠٠٣ أن النهاية العظمى لدرجة الحرارة خلاله تتراوح بين ٣١ - ٣٤°C ، وتتراوح النهاية الصغرى بين ١٩ - ٢٠°C ، ووجد أن النهاية العظمى لها خلال شهر يناير تتراوح بين ١٦ - ٢٠°C ، والصغرى بين ٦ - ٥°C ، ويرتفع متوسط درجة الحرارة من أدناها في شهر يناير بالقرب من الساحل ببطء واطراده ويمتد الارتفاع المفاجئ في هذا المتوسط بين شهر مارس وأبريل ، وخاصة بعيداً عن الساحل ، ليصل إلى أقصاه في شهري يوليو وأغسطس وتتضاع قاربة المناخ وتطرفه في الاتجاه نحو الداخل فيزيداد المدى الحراري السنوي .

- ويلاحظ أن أثر فرع رشيد محدود في تعديل مناخ المدن والقرى الواقعة عليه ، فمدينة دسوق لا تتمتع بهذا التأثير بسبب ارتفاع مستوى ضفة فرع رشيد عن المدينة ، بينما تتمتع مدينة المنصورة بتأثير فرع دمياط الملطف ، أما مدينة فوة فلا تتنقى هذا التأثير بسبب وقوعها عند ثانية حادة على فرع رشيد ، بحيث تمزز الرياح الغربية على المدينة أولاً ثم تعبر النهر ، وتشير بعض الدراسات إلى زيادة درجة الحرارة داخل المدن بمعدل درجة واحدة فهرئيية على الأقل عن الريف المفتوح ، وذلك بسبب الحرارة المتبعثة من الطوب والحجارة المصنوعة منها المباني ، وأيضاً بسبب تكاليف الأخيرة الذي يحد من انتشار الحرارة المتبعثة من الأرض وضياعها في الفضاء ليلاً كما أنها تعوق الرياح العالية ، وربما كان بناء المساكن باللين في معظم قرى المنطقة يمثل ضرورة مناخية ، حيث أنه يمثل عازلاً جيداً يحتفظ بالحرارة الداخلية ولا يسمح بامتصاص الحرارة الخارجية ، كما ساهمت قلة الأمطار في المنطقة باستثناء الشريط الساحلي - في انتشار نمط المساكن بالطوب الأخضر .

#### (ب) الأمطار :

- يشير المتوسط السنوي لكمياتها إلى أن المنطقة تقع في أعلى أجزاء الدلتا من حيث كمية الأمطار السنوية فهي تزيد عن ٢٠٠ ملم / سنة في الشريط الساحلي تتناقص إلى نحو ١٢٥ ملم في أقصى جنوب المنطقة ، تتنتمي لنوع الأمطار الانهيارية الشتوية ، حيث تسقط معظم

هذه الكمية بين شهري نوفمبر وفبراير ، إذ أنها تتلقى ٨٥٪ من كمية الأمطار السنوية في هذه الشهور ، وقد تسقط نصف الكمية في شهري ديسمبر ويناير وحدهما ، وقد يسقط في عاصفة رعدية واحدة أكثر مما يسقط خلال شهر باكمله .

- ويظهر تأثير الأمطار بوضوح في النطاق الشمالي من المنطقة ، وخاصة أقليم البرلس فقد ارتبطت مراكز سكنية ببطون الكثبان الرملية المنتشرة في الأقليم التي تعد بمثابة خزانات لمياه الأمطار . يستمد منها سورد المياه الرئيسي للزراعة البعلية ولشرب السكان . كما أن الطوب الأخضر لا يعد مناسباً في هذه الأجزاء ، فاتجه الأهالى لاستخدام البوص وبعض المواد المحلية الأخرى في بناء مساكنهم وتحديداً اتجهوا للطوب الأحمر ، مع ضرورة تصميم سقف المسكن بحيث يسمح بانحدار مياه الأمطار ، وعلى المسنان الغربي من بوغاز البرلس ، تنتشر العشش والأكشاك المخروطية المصنوعة من البوص ومادة الجماص المحلية ومن ناحية أخرى فإن قلة الطرق المرصوفة في منطقة الدراسة عامة بالإضافة إلى غزارة الأمطار النسبية ، من أسباب عزلة القرى الشمالية خاصة عن مراكز الخدمة المدنية ، كما تعدد الأمطار من أسباب نقص عمر مساكن المنطقة الطينية عامة ، إذ يجب تجديدها كل خمس سنوات على الأقل .

#### (ج) الرياح :

ابدراة جداول اتجاهات الرياح وسرعتها يتبيّن ان الاتجاه الشمالي عامة هو الاتجاه السائد للرياح في المنطقة ، تصل نسبته الى ٣٣٪ من النسبة العامة لهبوب الرياح في السنة ولما كان مصدرها البحر دائماً فهي ملطفة على الدوام ، أما الرياح الجنوبيّة باتجاهاتها فتمثل نحو ٢٩٪ من المتوسط السنوي لاتجاهات الرياح ، والاتجاه الغالب بينها هو الجنوبي الغربي (١٧٪) وهي دفيئة في الربيع والحريف باردة في الشتاء وتبلغ نسبة الرياح الشرقية نحو ١٠٪ من المتوسط العام لاتجاهات الرياح ، وهي تسبق موسم سيادة الرياح الشمالية ، وتصل إلى أدنىها في شهر يونيو لتفسح المجال للرياح الشمالية ، والرياح الشرقية دفيئة نوعاً ، الا في فصل الربيع حيث تميل للبرودة أما الرياح الغربية فتصل نسبتها العامة إلى ١٣٪ ، وتحلّ أقصاها في شهر يوليو ثم تنخفض تدريجياً ، حتى تصل إلى أدنىها في يناير .

- والخلاصة أن الرياح الشمالية تسود في المدة بين مايو ونوفمبر ، بينما تسود الجنوبيّة بين ديسمبر وفبراير ، وتمثل الرياح الغربية نسبة

حامة من الرياح التي تهب بين مارس ومايو ، وفي جميع الأحوال تؤثر الرياح على درجة الحرارة السائدة مثل الرياح الجنوبية التي تؤثر في الحرارة في فصل الربيع ، وتؤدي إلى دفع الجو للغاية . وهي أقل دفئاً في الخريف ، والرياح الجنوبية الشرقية التي تؤثر على الحرارة خاصة بين مارس وابريل وتؤدي إلى ارتفاعها على شكل موجات حرارية قليلة ، والرياح الشمالية التي تقوم بدور ملطف في درجات الحرارة على مدار السنة .

— وقد يتعرض الساحل لنوع من الرياح الشديدة ( الانواء ) قد تزيد سرعتها عن ٥٠ كم / ساعة ، ولا تقل مدة هبوبها عن ساعة ، وهي رياح غربية عامة ، تتخللها فترات النوات المختلفة ، ويكون بعضها مصحوباً بأمطار غزيرة ، غير أن بعضها الآخر يكون مصحوباً بأمواج عالية ، وخلالها يتوقف الصيد في البحر المتوسط والبحيرة .

— وتعد الأمواج نتيجة مباشرة لحركة الرياح ، وتؤدي الرياح التي تهب على الساحل On shore إلى تيارات قوية ذات تأثير في حركة المواد العالقة بالمياه ، كما تعمل على رفع مستوى الماء أمام الساحل مما يدفع الموج إلى داخل البحيرة ، أما الرياح الموازية للشاطئ Offshore فهي مصحوبة بأمواج عمودية وهي عامل نحت وحمل المواد الشاطئية إلى داخل البحر ، وأما الرياح القريبة من الساحل In shore فهي من عوامل توليد الأمواج الداخلية وتقديمها نحو الشاطئ ، والاتجاه السائد للأمواج عامة هو شمال الشمالي الغربي وشرق الشمال الشرقي وارتفاع الموج في المياه العميقة من ١ - ٢ م ، وأقصى ارتفاع لها ٤ م .

وتعد حركة الأمواج من أهم أسباب تأكل الساحل الدلتاوي ، وقد سبقت الاشارة إلى النتائج الخطيرة لهذه الظاهرة ، وقد ووجهت المشكلة في أكثر من محاولة ، غير أن الأساس الذي قامت على أساسها تلك المحاول ، وتمثل أساساً في بناء حواجز الأمواج ، لم تراع حركة الأمواج واتجاه التيار الغربي وأعماق المياه وهو ما يجب أن تعتمد عليه أي محاولة أخرى لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة .



القسم الثالث  
تنويعات دلتساوية



رغم الشقة الزمنية الواسعة .. التي تفصل بين مراحل تعمير «الدلتا منذ النيلوتى (العصر المجرى الحديث) وحتى القرن ١٩ الميلادى ، فإن عوامل التغير فى خريطة التعمير الدلتاوي .. لم يطرأ عليها تغير كبير ، إنها تمثل - ببساطة - في التغيرات السكانية العامة ، وزيادة عدد السكان تدريجيا من ناحية ، وما يزدّى إليه ذلك من جهود فى اتجاه استصلاح الأراضي الباشرة ، وما يصاحب ذلك من إنشاء وتدعم شبكة كافية ومناسبة من قنوات الري والصرف من ناحية ثانية ، ونمو مراكز السكن عددا وحجما واتصالها بواسطة الطرق والمشابيات من ناحية ثالثة ، ولا يجب أن يحجب هذا التلخيص السرعة النسبية التي تمت بها عملية تعمير شمال الدلتا والاستفادة من معطيات التقدم ووسائله في هذا المجال .

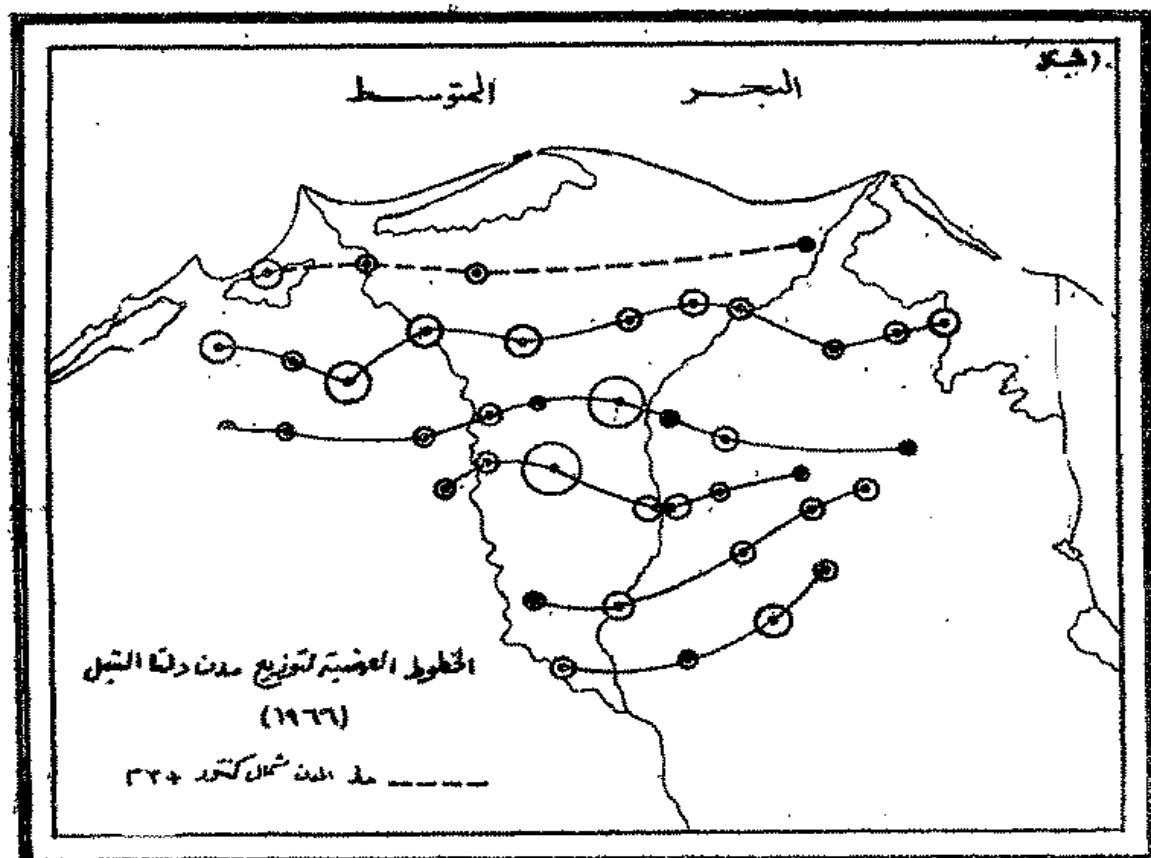
وهكذا .. فإن التنويعات الأساسية في خريطة الدلتا العمرانية - التي تبدو كإقليم متوحد تسود الزراعة ربوعة - هذه التنويعات تمثل في تفاوت الكثافة السكانية بين أنحائها ، وفي اختلاف نسبة الأراضي المزروعة والبأشرة إلى جملة الزمام في مناطقها ، وفي تباين مراحل نموها السكنى بالنسبة لعزبها وقرامها ومدنها .

- ولم يكن شمال الدلتا بعيدا عن عوامل التغير هذه .. كما أنه يشهد تنوعات مماثلة ، وإن كانت العوامل قد وصلته متأخرة نسبيا وخاصة هواشنه الشمالية ، كما أن التنويعات أقل وضوحا بحكم التطورات الحضارية الحديثة في الدلتا عامه .. وشماليها خاصة .

- وحتى ثلثينات هذا القرن ، كانت الدراسة والرأي .. تصنف الأجزاء الشمالية من الدلتا كإقليم باراى تسوده مجموعات سكنية صغيرة مبعثرة ، ولا شك أن تغيرا كبيرا قد حدث بالنسبة لهذا التصنيف ، وذلك ضمن مظاهر التغيرات الأخرى التي شملت شمال الدلتا ، لقد تزحزح خط السكن المعاشر نحو الشمال تدريجيا ، مع تقلص مساحات البراري ،

وأصبح محصوراً في الأجزاء المتاخمة للبحيرة البرلس مباشرة وعلى ساحلها . وفي اللسان الغربي للبحيرة ، وفي المنطقة المحصورة بين البحيرة والأجزاء الشمالية من قرعي دمياط ورشيد ، بالإضافة إلى معظم الأجزاء الشرقية لإقليم البرلس ، في هذا النطاق .. ينحدر نمط السكن توزعاً مختلطاً عن الأجزاء الواقعة جنوبية (شكل ١٨) ، فالي جنوبه مباشرة يمتد نطاق انتقالى ، تمثل « العزبة » نمط السكن السائد خلاله ، وترتبط العزبة بمناطق الاستزراع الحديثة التي تعددت المرحلة الحدية للإنتاج ، وهو نطاق انتقالى ينتهي نحو المنيوب بسرعة إلى إقليم السكن الراسخ القديم الزراعية والعمان الفرعونى ، وفي هذا النطاق الأخير تتوسع شبكة المدن في المنطقة ، وتمثل آخر خط مدنى دلتاوى شمالي ، (شكل ٤) .

والواقع أن محاولة الكشف عن نطاقات عمرانية في شمال الدلتا ..  
تم على أساس أنها تنوعات داخل إطار من التشابه الطبيعي المضارى ،



تمايزت على أساس اختلاف مراحل التغير ونوع النشاط الاقتصادي وأهمية المركز السككي .

وبالنسبة للدلتا عامة وشماليها خاصة .. يمكن تبيان هذه التباينات على النحو الآتي :

أولاً : تباينات سكانية .

ثانياً : تباينات زراعية .

ثالثاً : تباينات سكنية .

### أولاً - تباينات سكانية :

- وتوضح بيانات الكثافة السكانية في الدلتا - وهي على مستوى مراكزها الإدارية أن مراكزها الجنوبيّة والوسطيّة تعلق من ضعف نسكري ، تراوح بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ نسمة / كم٢ ، وتقل هذه الكثافة في الاتجاه الشمالي .. حتى تصل إلى أقل من ٢٠٠ نسمة / كم٢ في معظم شمال الدلتا (١٩٦٠) ، وفي نفس الوقت توضح البيانات الزراعية - وهي أيضاً على مستوى المراكز الإدارية - أن نسبة المساحة المزروعة إلى جملة الزمام .. لا تقل عن ٨٠٪ في معظم مراكزها الجنوبيّة والوسطيّة .. ، تتناقص تدريجياً في الاتجاه الشمالي .. ، إلى أقل من ٢٠٪ في معظم الدلتا الشمالية ؛ ومن ناحية ثالثة .. فإن بيانات النمو السكاني منذ نهاية القرن ١٩ ، تشير إلى أن أعلى معدلات هذا النمو تتحقق في أجزاء الدلتا الشمالية ، ويعنى ذلك .. أن الدلتا تتجه نحو المزيد من التجانس السكاني بين أجزائها ، ولا شك أن هذا الاتجاه إنما يرتبط نحو المزيد من التجانس السكاني بين أجزائها ، ولا شك أن هذا الاتجاه إنما يرتبط بمراحل استصلاح الأراضي البارزة في شمال الدلتا ، تلك التي تعد من أهم عوامل جاذبية سكان الدلتا الجنوبيّة والوسطيّة للهجرة نحو الشمال

لقد شهدت الدلتا زيادة سكانية كبيرة بين ١٨٩٧ - ١٩٢٧ ، إذ تزايد عدد سكانها من نحو ٧٤ مليون إلى ما يزيد عن ٥٦ مليون نسمة ، أي بنسبة حوالي ٤٠٪ ، ويعنى ذلك .. أن متوسط الزيادة السنوية خلال هذه الفترة لا تتجاوز ١٣٣٪ وربما يشير ذلك إلى بداية دخول الدلتا مرحلة نموها السكاني النشطة ، مرتبطة بعمليات استصلاح أراضيها البارزة في هرمتها خاصة الشمالية .

- وفي الفترة التالية ٢٧ - ١٩٦٠ .. تزايد عدد سكان الدلتا إلى

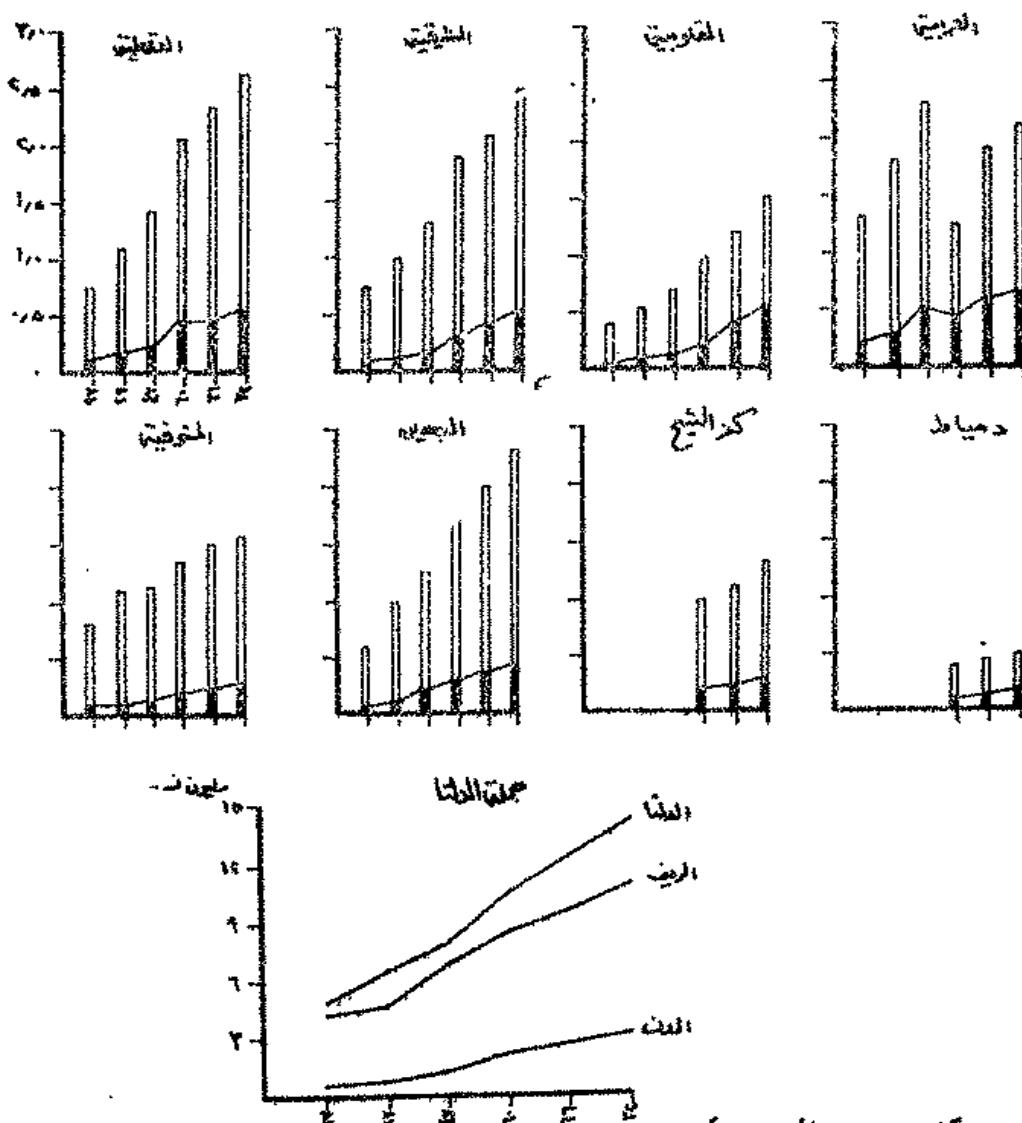
نحو ما يزيد عن ١١ مليون نسمة ، أي بنسبة نحو ٧٠٪ خلال هذه الفترة ، وتوضح البيانات التعدادية أن معدلات النمو تصل إلى أعلىها عند هومش الدلتا ، حتى أن شمال الدلتا عموماً قد حقق معدل زيادة ١٠٠٪ خلال الفترة المذكورة ، ولا شك أن هذا النمو السكاني الدلتاوي العام قد العكس في ارتفاع الكثافة العامة السكانية للدلتا باضطراد من ٣٠١ نسمة/كم٢ (١٩٢٧) إلى ٥٠٨ نسمة/كم٢ (١٩٦٠) ، وقد تحقق هذه الزيادة في أنحاء الدلتا بدرجات متفاوتة ، وأدت إلى تنقص المساحة التي تقل عن ٣٠٠ نسمة/كم٢ من ٥٧٪ إلى ٤٦٪ من جملة مساحة الدلتا تتركز في هومشها ، كما تزايدت مساحة المنطقة التي تتراوح كثافتها بين ٣٠٠ - ٥٠٠ نسمة/كم٢ من ٢٥٪ إلى ٢٩٪ من جملة مساحة الدلتا ، وكذلك تزايد مساحة المنطقة (١٠٠ - ٥٠٠ نسمة/كم٢) من ٤٤٪ إلى ٤٥٪ تتركز في قلبها بين فرعيها ، وبمقارنة هذه الصورة مع صورة النمو السكاني العام في الدلتا لنفس الفترة ، يتضح أنه بينما تتجه كثافة السكان في الدلتا للتنقص من قلبها بين فرعيها نحو هومشها ، فإن معدلات النمو السكاني تأخذ اتجاهها معاكساً ، أي أن أعلى أجزاء الدلتا كثافة ٠٠ هي أقلها من حيث معدلات النمو ، وأن هومشها الواسعة القليلة الكثافة عامة ٠٠ تشهد أعلى معدلات النمو السكاني في الدلتا . (شكل ٥)

هذا فيما يتصل بأهم المعاين المتصلة بالتنمية السكانية في الدلتا .

### ثالثاً - تنمية الزراعة :

... أما ما يتصل بالتنمية الخاصة بالأراضي المزروعة والبأيرة ونسبتها إلى جملة الزمام في مناطق الدلتا ، فالحقيقة الأولى هنا أن مساحة الأراضي المزروعة قد زادت بها عاماً من نحو ٣٢ مليون فدان إلى ٣٥ مليون فدان بين ١٩٢٩ - ١٩٦٠ (١)، أي بزيادة نحو ٣٠٠ ألف فدان ، أي بنسبة لا تزيد عن ٨٪ خلال أكثر من ثلاثين عاماً ، ولعل هذا الرقم في حد ذاته عند مقارنته بآفاق النمو السكاني ... يوضح مشكلة من أهم مشاكل الدلتا عموماً وهي ... تفاقم الضغط البشري فوق الموارد الزراعية المحدودة ، وكانت هذه الزيادة تمثل أساساً في هومش الدلتا ... خاصاً الشمالية ، وتفيد بعض البيانات - عن مصادر

(١) تاريخ أول وأخر تعداد زراعي رسمي في مصر .



تفصيلات جملة السكان ومساحت الأرض والغير في محافظات (مدبريات) الدلتا ١٨٨٢ - ١٩٥٢

أخرى في هذا المجال (٢) وتشير إلى جملة الأراضي المستصلحة في الدلتا ، سواء عن طريق الحكومة أو الأفراد أو الهيئات حوالي ٤٠٠ ألف فدان ، بين ١٨٨٢ - ١٩٥٢ ، أي بمتوسط سنوي حوالي ٧ الاف فدان .

(١) مهند التخطيط القومي ، مذكرة ١٠١ ، سبتمبر ١٩٧٠ هي ١٣٤ ، غير منشورة (متسلل) .

ونظراً لقلة البيانات . . . فإنه يمكن تقدير المساحة المستصلحة بحوالي ٣٠٠ ألف فدان ، وقام الأهالي باستصلاح الباقى ، وخاصة في الفترة بين ١٨٩٢ - ١٩٣١ . . . حيث تم استصلاح ٢٤٤ ألف فدان تقريراً ، وتم استصلاح ٤٢ ألف فدان أخرى بين ٣٢ - ١٩٣٩ ، ثم توقفت الجهود لقيام الحرب - خاصة الحكومية - حتى سنة ١٩٤٧ ، وحتى سنة ١٩٥٢ تم استصلاح ١٤ ألف فدان أخرى .

وقد قامت مصلحة الأملك . . . باستصلاح معظم المساحات في الفترة الأخيرة ، وتوضح البيانات التفصيلية . . . أن معظم هذه الإضافات لزمام الدلتا المزروع . . . قد تمت في هواشها الشمالية ، حيث أضيف أكثر من ١٠٠ ألف فدان إلى هذا الزمام في شمال الدلتا بين ١٩٢٩ - ١٩٥٠ .

- وقد قام الأهالي بالجهد الكبير في استصلاح الأراضي في شمال الدلتا بعد هذا التاريخ ، أما بالجهود الفردية البحتة عن طريق وضع اليد على الأرضي البور ثم استصلاحها ، أو كإيدي عاملة أجيرة في الشركات العاملة في استصلاح الأرض والتفانيش وأهمها . . . شركة مساهمة البحيرة ( سيدى سالم ) ، في شمال مركز كفر الشيخ ، وشرق وشمال مركز سيدى سالم ، والشركة الأنجلو-أمريكية في مركز دسوق ، والتفانيش الأميرية والزراعية في باقى أجزاء المنطقة .

والواقع أن خريطة استغلال الأرضي في المنطقة قد تغيرت تغيرات أساسية في العقود الأخيرين ١٩٥٠ - ١٩٧٠ ، وتزحزح خط البوار القديم . . . حتى لم يعد من الممكن تمييزه ، الا في الأجزاء المتاخمة لساحل بحيرة البرلس مباشرة ، لقد أضيف أكثر من ١٠٠ ألف فدان أخرى إلى المساحة المزروعة في شمال الدلتا . . . خلال هذه الفترة القصيرة ، ويوضح الجدول الآتى مراحل استصلاحها ( الوحدة ١٠٠٠ فدان ) :

٥٢	١٩٦٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	١٩٦٧
٢٥	٢٠	٦١	٦٢	٦٣	٦٤	٦٥	٦٦	٦٧	١٩٦٩

كما أن هناك تحت الاستصلاح نحو ٥٦ ألف فدان آخر .

- على أن المرجح أن الأرقام تزيد عن ذلك كثيراً . . . إذ ما أضيف إليها المساحات المتناثرة التي يقوم الأهالي باستصلاحها ، وخاصة تلك البائرة الواقعة بين المساحات المزروعة من قديم ، فالأرقام المذكورة هي لجهود الحكومة في هذا المجال ، وتخضع هذه الأرضي الحديثة المستصلحة لخطة تنمية شاملة لمعنى من المعنى ، تقسمها إلى مناطق ، وتقسم المناطق إلى مزارع ، بمنوسط ٥ آلاف فدان للمزرعة ، ومع تأجيل مناقشة القدرة

الانتاجية للأراضي المستصلحة ، فان تغيراً كمياً لا شك فيه .. وقد حدث في بحريطة استغلال الأرض في المنطقة ، فمعظم هذه المساحات الجديدة ، كانت عبارة عن سياحات مغمورة موسمياً أو دائماً بمحياه بحيرة البرلس ، بالإضافة إلى ذلك .. فان بعض عشرات من القرى الجديدة .. قد أنشئت في المناطق المستصلحة ، وهي تمثل بمستوى مساكنها .. نقلة .. لا شك فيها للمسكن الريفي التقليدي الشائع ، ويعبر ذلك - بتفصيلاته - ليس فقط عن مجرد زيادة كمية في مساحة الأرض على حساب البائرة ، بل وعن ظهور منطقة أو نطاق شمالي يخضع لخطة تنمية شبه شاملة ، ونتائجها بالغة الأهمية بالنسبة لتطور ريف شمال الدلتا عامه ..

- لقد أدى التوسيع الزراعي الاقفي - السابق الاشارة اليه - من ضمن ما أدى إلى زوال حدة الثنائية القديمة بين الأرض المزروعة والأرضي البائرة في شمال الدلتا ، وحلت محل هذه الثنائية ظلال انتاجية .. تعكس تفاوت القدرة الانتاجية لارضيها ، ويمكن انتظار نتائج التغير الكيفي في انتاجية الأرض .. مع العناية المستمرة بالأراضي المستصلحة ، سواء من حيث الدورة الزراعية المستخدمة أو زيادة كفاءة شبكة الري والصرف ، أو من حيث تحسين خواص التربة طبيعياً وكيماوياً ..

وبحسب الدراسات الخاصة بالقدرة الانتاجية للأراضي (١) ، يتبع أن أراضي الدرجة الثالثة الانتاجية .. تمثل الأرضية العاملة للأراضي المزروعة في شمال الدلتا عموماً بنسبة لا تقل عن ٦٠٪ من جملة أراضيها المزروعة على مستوى مراكزها الإدارية ، وهي الأرضية المتوسطة الانتاجية - في حدود المتوسط العام لانتاجية الفدان في مصر عامه - وفوق هذه الأرضية المتوسطة الحضرية .. يوجد ظلان : الأول : عميق الحضرة .. يمثل أراضي الدرجة الثانية - ويتفوق متوسط انتاجها المتوسط العام لانتاجية الفدان في مصر - ويتمثل في هامش شمال الدلتا الجنوبية ، والثاني : باهت الحضرة .. ويمثل أراضي الدرجة الرابعة - وتقل انتاجية الفدان عن المتوسط العام في مصر - ، وتخلو المنطقة عموماً من أراضي الدرجة الأولى الفائقة الانتاجية ، هذا وتجدر الاشارة إلى أن هذه الدراسات تصنف الأرضيات الانتاجية إلى هذه الدرجات الأربع ..

(١) ومن أهمها .. دراسة مصر الصنفية للأراضي .. التي نامت بها وزارة الزراعة (الادارة العامة للأراضي ، قسم حصر الأرض) وتمتد على دراسة التربة وصفاتها الميكانيكية والكيماوية ، ثم دراسة « التصنيف الاقتصادي للأراضي الزراعية في مصر » للدكتور أحمد ذكي شعيرة (وزارة الزراعة ، مصلحة الاقتصاد الزراعي والاحصاء ، ١٩٥٩) ، وتحتمد على دراسة متوسطات الناتجية المحاسبيل الهمة خلال فترة محددة ، وتبين الوضع الانتاجي للمراتك الإدارية وترتيبها أحصائياً ..

غير أن الدراسات التفصيلية التالية .. توضح أن القدرة الانتاجية لشمال الدلتا ، تتجه نحو التحسن عاماً ، كما تتبع محاصيلها سنة بعد أخرى ، بحيث أصبح من الصعب - أحياناً - تقسيم المنطقة إلى أقسام حسب القدرة الانتاجية والتنوع المحسوب .

وإذا اتخذنا محافظة كفر الشيخ ككل - كنموذج يوضح الموقف الانتاجي بالنسبة للمحاصيل الزراعية المختلفة في شمال الدلتا ، مقارناً بالدلتا عموماً يمكن تقديم هذا الجدول .. الذي يوضح متوسطات الانتاجية للفترة بين ١٩٦١ - ١٩٧٥ في كل المحافظة والدلتا :

القدرة	القطن	الأرز	الكتان	بندرة قش	الشعير	الفول	القمح
البيان المحافظة	أرددب ٤٢٧	ضريرية أرددب ١١٢٤	قطنطرار ٤٠١	قطنطرار ٥٠	كجم ٤٠٠	أرددب ٨٦٢	أرددب ٤٢٢
الدلتا	١١٥٦	٢٢٨	٤٦٩	٤٥	٣٥٠	٨٧٥	٤٣٣
						٧٠٥	١١٥٥

ويلاحظ من الجدول .. أن انتاجية الفدان .. تقل في المحافظة عنها في الدلتا ، باستثناء محصول « الأرز ، الكتان ، ولكن الحقيقة .. أن هذا الانخفاض يبدو واضحاً في الأجزاء الشمالية من شمال الدلتا ، وتکاد متوسطات الأجزاء الجنوبية منه تتفق مع المتوسطات العامة للدلتا في كافة المحاصيل مع احتفاظها بتفوقها بالنسبة للأرز والكتان ، ومن الواضح أن الأجزاء الشمالية هذه حدثة الاستزراع ، ولا شك أن توالي زراعتها ، وتخطيتها مرحلة الانتاج الزراعي المدى .. من الأمور التي تشير إلى اتجاهها نحو انتاجية أعلى ، خاصة مع علاج مشكلاتها الزراعية الرئيسية .. مثل قلوية وملوحة التربة ، ونقص مياه الري في نهايات الترع ، ورداة شبكة الصرف الخالي ..

- الواقع أن « الري والصرف » يعد أهم مشكلات المنطقة الزراعية ، وبمعنى آخر .. فهي المشكلة التي تنتجه عنها بقية المشاكل الخاصة بملوحة وقلوية التربة ، وبالتالي انخفاض إنتاج الفدان ، وهي تتلخص باختصار في حاجة المنطقة إلى مقدرات المياه الكافية لاتمام عملية غسيل التربة من أملاح واستصلاحها وزراعتها ( الري ) ، ثم في حاجتها أيضاً إلى شبكة المصادر الازمة لصرف هذه المياه - بعد ذلك - خارج التربة ، حتى

لا يرتفع مستوى الماء الباطئي .. بدرجة تهدد المحاصيل (الصرف) .. والمؤكد بعد ذلك - أن انتاجية الفدان ستصل إلى متوسطاتها العامة في الدلتا .

وقد سبقت الاشارة إلى أهمية الري والصرف الفائقة بالنسبة لتعمر الدلتا ، هذه حقيقة مستمرة منذ العصر الفرعوني ، وقد دخلت منطقة شمال الدلتا مرحلة تعيرها الحديث .. حينما بدأت الدلتا بأكملها بجذار عصر الري الحوضى الفرعونى .. إلى عصر الري الدائم .. منذ بداية القرن ١٩ ، وكان الري الحوضى يتمثل في الدلتا - في مستهل القرن ١٩ - جنوبي خط يمتد بصفة عامة بين الدلتاجات ، صفط الملوك ، دمنهور ، إيتاي البارود ، شبراخيت ، الرحمانية ، دسوق ، سمنود ، المحلة الكبرى ، تيرة ، طلخا ، السنبلاويين ، صافور ، فاقوس . أبو الأخضر ، بردين ، بليبيس ، وكانت فروع النيل ومجاريه الطبيعية تتدفق حرة فوق الأقليم الشمالي هذا الخط ، وهكذا كانت نسبة كبيرة من مساحة شمال الدلتا تقع خارج النطاق المزروع حوضيا ، وبمعنى أدق .. فإن معظم الأجزاء الواقعة شمالي كنثور ٣م .. كانت من البراري والمستنقعات حتى ذلك الحين ، على نحو يذكرنا بما كانت عليه الدلتا عموما قبل النيلوتى ، وقد دخلت مصر منذ بداية القرن ١٩ دور نموها الحديث ، وتضافرت عوامل داخلية وأخرى خارجية دفعت النمو في مجريه ، ويعود التوسيع الزراعي من أهم مظاهر هذا النمو ، فأخذت اصلاحات متواالية في نظام الري الحوضى ، بقصد مد الموسم الزراعي ، واستغلال مياه الفيضان الصائمة ، وتحويل موسم الصيف (الشراقي) إلى موسم زراعي ، وقد بدأ التحول النهائي للدلتا نحو الري الدائم مبكرا في الجنوب عنه في الشمال ، وذلك منذ سنة ١٨١٦ على وجه التحديد ، وقد تم هذا التحول من خلال الترع الصيفية المعتمدة على الرياحات الثلاثة ، وتمثل في نظام متقطع من الترع التدرجية والتي تجرى من أعلى إلى أسفل ، بداية من الترع الرئيسية والفرعية .. وموزعة حتى المساقى بين المقول ، ومنذ عام ١٨٢٠ .. بدأ العمل في حفر عدد كبير من الترع الصيفية الرئيسية ، وتحويل عدد كبير من الترع النيلية إلى صيفية لتمرير تصرفات الصيف المنخفضة ، فكانت هذه الترع الرئيسية - المتفقة مع مجاري النهر الطبيعية غالبا - تتدحر شمالا بانحدار يقل عن انحدار سطح الأرض ، فكانت كلما امتدت بعيدا .. اقتربت مياهها من سطح الأرض حتى تبلغه ، ومرت عملية تحويل الدلتا إلى الري الدائم بعدة مراحل لتحقيق ذلك الهدف من ناحية ، ومواجهة مشاكله من ناحية أخرى ، ولم تلبث نتائجها أن بدأت في الوضوح منذ منتصف القرن ١٩ ، واقتربت

يتعدى واسع في خريطة الدلتا .. بما صاحبها من انشاء الترع الجديدة ، ومشروعات تقوية جسور النيل والمجاري الرئيسية ، وأهملت المياه القديمة تدريجيا ، وفوق ذلك .. ارتفعت مساحة الأراضي المروية شيئاً في الدلتا من أقل من ٢٥٠ الف فدان قبل ١٨٧٢ إلى أكثر من ١٥ مليون فدان سنة ١٨٩٨ ، وقد تمت هذه الزيادة أساساً في الدلتا الوسطى والجنوبية ، وهي الأراضي التي كانت تزرع من قبل على الرى الحوضى ، حيث أن الأراضي الباشرة في شمالها ، لم تكن قد اتضحت بعد نتائج استصلاحها ، بل إن ازدياد كمية المياه المستخدمة شيئاً ، وارتفاع حجم المقدرات المائية للمحاصيل الصيفية ، قد أدى إلى أن أصبحت المناطق الشمالية بمثابة مناطق صرف للأجزاء المروية جنوبها وارتفعت مناسب مستنقعاتها ، بارتفاع مستوى الماء والأرض ، كما ازدادت ملوحة تربتها ، بما كان يصرف إليها من أملاح المناطق الجنوبية .

غير أن تأثيرات التطور بدأت تصل نتائجها إلى الأجزاء الشمالية مع نهاية القرن ١٩ ، وارتبطت عملية التوسيع في أعمال الرى والصرف بحركة استصلاح الأرض المباشرة ، وأصبحت السياسة الزراعية العامة تراعي هذا الارتباط وتعمل على توثيقه ، خاصة بعد أن اتضحت أبعاد المشكلة السكانية في مصر وتزايد الضغط السكاني على الرقعة الزراعية المحددة المساحة ، وقد أدخلت بعد الحرب العالمية الأولى .. تحسينات مختلفة في قنوات رى وسط الدلتا ، كما توافرت المياه الازمة لصلاح نحو ٥٠ ألف فدان من أراضيها الباشرة الشمالية ، وأنشئت محطتان لتطبيقات رفع المياه، أحدهما عند فوهة على فرع رشيد .. والأخر عند بلدة البلامون على فرع دمياط ، وذلك في الأطراف الشمالية لترع وسط الدلتا وفي سنة ١٩٣٩ .. تم بناء قناطر الدلتا الجديدة .. فتحسن نظم الرى والمناورات إذ أصبح ممكناً رفع المياه أمام القنطر الجديدة إلى مستوى ٨ رـ٣م ، والمحافظة على كميات أكبر من المياه ، التي كانت تضيّع سدى في البحر ، خصوصية تصميم القنطر القديمة .

وقد تضمنت السياسة المائية بعد الحرب العالمية الثانية ، تنظيم وتحسين وسائل الرى والصرف بتعديل نظام الترع والمصارف القائمة ، خاصة بعد التوسيع الزراعي في الربع الثاني من هذا القرن ، ونفذ تدريجياً مشروع الشاء بجانبيات للترع الرئيسية ويتراوح عمقها بين ٢ - ٢٥ م ، لتخفيض مستوى الماء الباطني في المناطق الشمالية ، كما روعي عند حفر قنوات جديدة للرى ، أن تكون عميقه بحيث ينخفض مستوى مياه الترع عن مستوى الأرض الزراعية .. بما لا يقل عن ٥ رـ١م ، ولو أنها ستتكلف الفلاح جهداً لرفع المياه ١٠٠ بدلاً من الرى بالراحة ،

وأتجهت السياسة المائية حديثاً إلى تعديل طرق الري ، بما يكفل وصول المياه إلى كافة أنحاء الرقعة المزروعة ، وضمن إطار عمليات استصلاح الأراضي البارزة في شمال الدلتا فقد رصدت ميزانية قدرها ٢٣ مليون جنيه منذ ١٩٦٥ ، لعمليات شق الترع والمراوى والمصارف الرئيسية والفرعية الازمة ، وتمت العملية الأخيرة بواسطة تبطين هذه المجاري المائية بطبيعة خرسانية لا تسماح بتسرب المياه منها ، وبذات مرحلة تركيب المواسير الخرسانية واقامة الكبارى والاهوسنة وفتحات الري والصرف والموزعات وعمل فتحات ومصبات الحديد المشغول للبوابات والبدالات على هذه المجاري ، وتم تجهيز هذه المناطق بالآلات الميكانيكية الازمة لري الأرضي وصرف المياه الزائدة .

ورغم ذلك .. فإن تقارير كفاية الري في شمال الدلتا ، تشير إلى مشكلة نقص كميات الري الازمة لشمال الدلتا عموماً .. وموامشها شمالي كونتور ٣م خصوصاً ، وذلك لأسباب تتصل بتناقص حجم المياه عند نهايات الترع من ناحية ، وحاجة الأرضي الحديثة الاستصلاح لكميات وفيرة من المياه من ناحية أخرى ، وبصفة عامة .. فإن هذه الأرضي الشمالية البارزة .. تحتاج عند البدء في استصلاحها إلى إنشاء الترع العمومية الازمة لها ، على أن يراعي زيادة المتخصصات الازمة للري ، حيث أن هذه الأرضي .. أما طينية شديدة الملوحة وتحتاج لكميات كبيرة من مياه الري ، أو أراضي رملية سريعة التفاذية للماء ، وتحتاج بدورها لكميات وفيرة من المياه ، كما يجدر زيادة الاهتمام بتوسيع مجاري الترع العمومية التي تروي شمال الدلتا ، مع زيادة مقنناتها المائية حتى تصل لنهاياتها ، خصوصاً أثناء الصيف ، وذلك لواجهة الملوحة المرتفعة من جهة ، ورفع انتاجيتها من جهة أخرى .

وفي هذا المجال تجدر الاشارة إلى امكانية الاستفادة من مياه المصارف في الري لتغطية نقص المياه في هذه الأجزاء الشمالية ، فقد ثبتت بعض الدراسات .. صلاحية مياه بعض المصارف الرئيسية في المنطقة للري ، وذلك في أوقات الحاجة وفي مواسم معينة ، على أن تخلط بكميات مناسبة من مياه الترع ، وتبدو الحاجة ملحة عند نهايات الترع الرئيسية ، وبالاخص أثناء زراعة محصول الأرز ، وتشير هذه الدراسات إلى صلاحية مياه مصارف « ٣ ، ٤ ، ٨ ، ٧ » ، البنوان - نشرت - بحر نشرت » على وجه الخصوص تحت عدد من الشروط ، أهمها مدى الحاجة إلى المياه ، ونوع التربة والمحصول ، مع اضافة الجبس الزراعي لمنع القلوية .

ولم تواجه الزراعة البدوية الصرف كمشكلة حادة .. وأحياناً

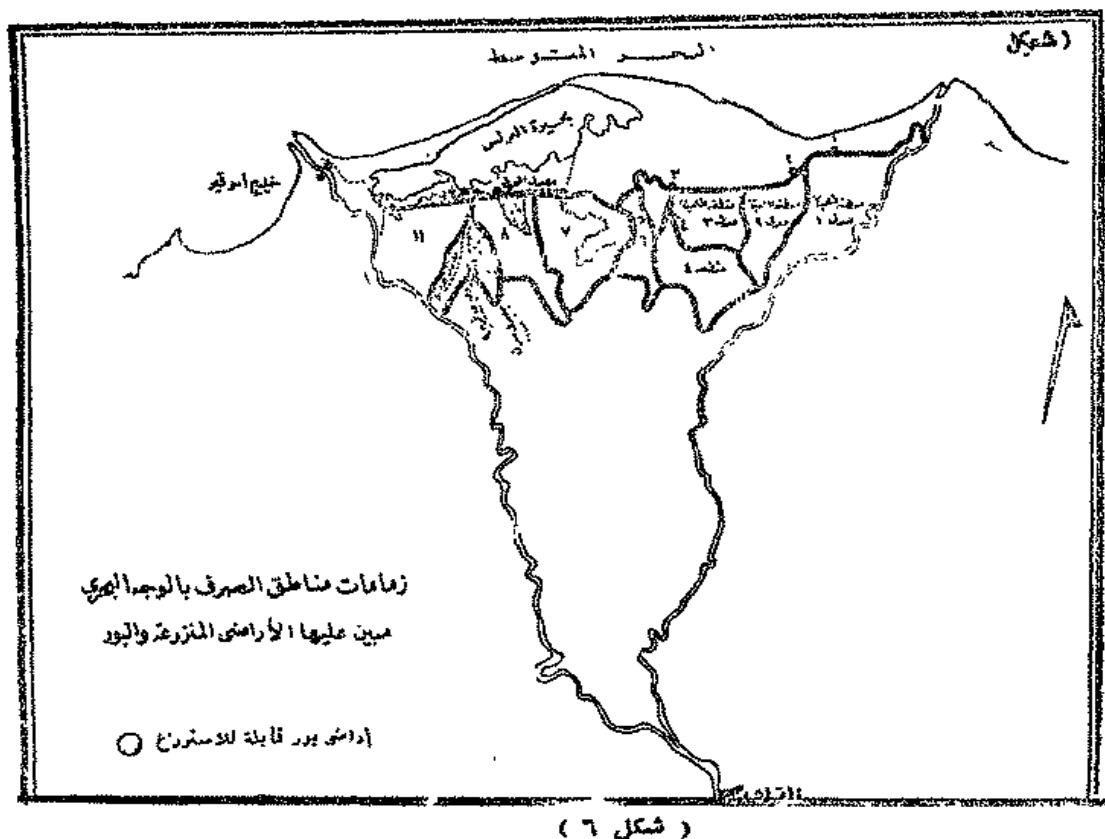
مزمنة - الا بعد تعميم نظام الري الدائم خلال القرن ١٩ ، فقد أصبحت الأرضي تروى طوال العام ، مما أدى إلى ارتفاع مستوى المياه الباطنية ، وقصر فترة الشراقي ، لقد كان التغيير في نظام الري ، ينطوي على تغيير بعيد الأثر في ظروف النبات والتربيه ، وكان تدهور محصول القطن في سنوات القيظان المرتفع ، تدريبا بضرورة إقامة شبكة صرف موازية لشبكة الري ، وقد أدت الرغبة في استصلاح أراضي شمال الدلتا إلى أن يظفر الري بالعناية الازمة ، ولقيت منطقة شمال الدلتا عناية خاصة .. حيث أن مشكلة الصرف .. كانت أوضاع ما تكون في أراضيها .

والهدف من الصرف .. هو التحكم في منسوب المياه الأرضية لعمق معين من منطقة الجنوبي ، فوجود المياه الأرضية لمدة طويلة فيها .. يعيق عمليات الحياة المختلفة للنبات ، كالتنفس والمنتج والتسميل الكلوروفيلي ، كما أن من الأغراض الرئيسية للصرف ، تخلص التربة من الأملاح الكلوية والحامضية ، ومن شأن ذلك أن يزيد من القدرة الانتاجية للتربة .

ورغم أنه قد تم شق عدد من المصارف في شمال الدلتا ، تصب في البحر أو في البحيرة منذ نهاية القرن ١٩ ، إلا أن مشروعات الصرف الهامة قد أرجئت بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى مما أدى إلى تفاقم المشكلة ، وكان الرأي أن جنوب الدلتا ، ليس في حاجة إلى الصرف لارتفاع أرضه ، واستخدم الكثير من الترع في أطراف الدلتا الشمالية كمصارف وقد قسمت أراضي الدلتا - بعد ذلك - إلى قسمين من حيث الحاجة للصرف ، يقع الأول شمال كونتور ٣٠ ، ويصرف بواسطة الطنباب ، ، لالقائهما في البحر أو البحيرة ، وقدرت مساحته بنحو ١٠٢ مليون فدان أما الجزء الجنوبي من الدلتا فقد مد خلاله المصارف الازمة ( شكل ٦ ) .

وبدا تعزيز الصرف في شمال الدلتا منذ سنة ١٩٢٧ ، بإنشاء شبكة مناسبة لصرف المياه الباطنية المتغيرة ، وغسيل الأملاح الزائدة وكانت الحكومة قد أخذت منذ سنة ١٩٢٥ باقتراح استخدام القوى الكهربائية لإدارة طلبيات الصرف ، وذلك باقامة عدة محطات صرف فرعية في هذه المنطقة ، ويلخص الجدول الآتي بعض المعلومات عنها :

( المنصرف = ألف م٣ / في الثانية ، الزمام بالآلاف فدان ) :



(شكل ٦)

البيان	المحطة	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	البرلس	الزيتني المتدرة	الزيتني از غلول	البرلس	تاریخ الانشاء
١٩٧٩	١٩٥٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٢	١٩٥٣	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٣٣	١٩٧٩
٩	٢٠	١٠	١٨	٤٥	٤٥	٤٥	٢٥	٢٥	١٥	٢٥	١٨	٢٠	٦٣	١٥
١٥	١٨	٢١	٤٤	٥٧	٥٦	٨٠	٥٠	٣٣	٦٩	٥٦	٦٣	٦٣	٦٣	١٥

وقد أدت هذه المحطات إلى تخفيض مستوى الماء الأرضى وتخفيض معدلات الملوحة في التربة وكانت من العوامل الهامة وراء زيادة مساحة الأراضي المزروعة في هذه المنطقة من الدلتا ، غير أن الصرف بالألة لم يأت في شمال الدلتا بالفائدة التامة لاحتياجه كذلك إلى التخاضع مستوى المياه الأرضية في الأراضي المجاورة كلها ، ويتبين من ذلك أن الاعتماد الكلى على المصادر لا يجعل مشكلة ارتفاع الماء الباطنى ، مادام نظام الري الحال

يقتضى بأن يجري الماء على مستوى عال في قنوات الري ، بحيث يمكن الامانى من الري بالراحة ، وقد أثبتت الدراسات عدم التناوب بين سرعة تدفق الأرضى وبين كفاءة عمليات الصرف ( شكل ٧ ) .

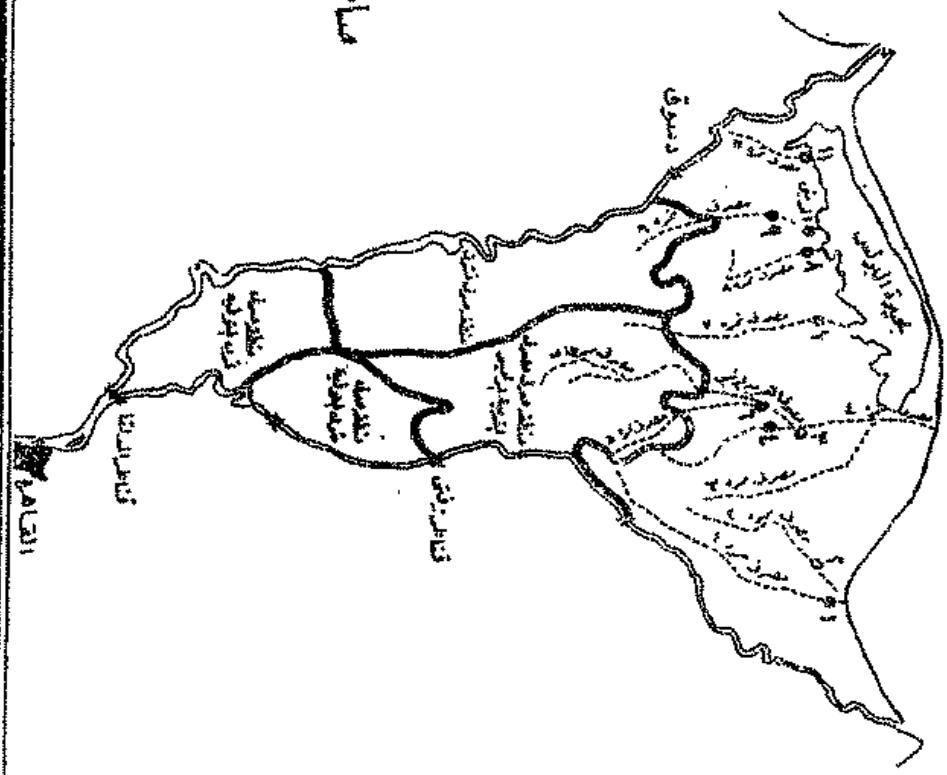
وقد اتجهت السياسة بعد ذلك الى مراعاة أن تكون الترع الجديدة عميقه بحيث تنخفض عن مستوى الأرض الزراعية بما لا يقل عن ٥٥ رام ، كما عمقت الترع القديمة ، وظهرت ضرورة تعميق المصادر الرئيسية الى ٢٥ رام عن مستوى سطح الأرض ، فضلا عن الاهتمام بشبكة المصارف الفرعية والمحقية وتعميقها وتطهيرها .

- وهكذا .. تتضح أبعاد مشكلة .. « الصرف في شمال الدلتا » .. كعرض مزمن ، فهناك الأجزاء المحرومة من الصرف تماما ، شمال خط الـ ٣٠ المذكورة في الجدول ، والأجزاء التي تحتاج لتحسين شبكة الصرف خلالها بشكل عاجل .. وتشمل باقى أجزاء المنطقة تقريبا ، وتدل دراسة مستويات الماء الأرضى في معظم شمال الدلتا .. على أنه يتراوح بين ٨٠ - ١٥٠ سم في معظم أراضيها ، أما الأرضى التي لم يظهر بها ماء أرضى حتى عمق ١٥٠ سم .. فلا تتمثل الا في هواشـ الاقليم الجنوبية ، أما الهواشـ الشمالية ، فان الماء الأرضى يوجد على عمق أقل من ٨٠ سم ، خاصة بالقرب من ساحل البحر والبحيرة ، وبعض المساحات المنخفضة المنسوب .. التي تتأثر بارتفاع مياه الترع الرئيسية ، ليس هذا فحسب .. بل أن ملوحة الماء الأرضى هنا عالية قد تزيد عن ٢٠ ألف جزء / مليون ، وهي درجة ملوحة عالية تغمر جذور النباتات وتضعف الناجيتها للغاية .

- وتكتفى عملية الصرف في شمال الدلتا مجموعة من المشاكل المتصلة بحاجة معظم المصادر إلى التطهير وإزالة نبات الهايسنت الذى يسد مجاريها ويرفع منسوبها ، ويتسبيب بعد ذلك فى اعاقة الصرف الحقل ، تم ما يتصل بارتفاع مناسب المياه فى المصادر الرئيسية للمنطقة .. التي تنتهي إليها معظم مياه صرف الدلتا ، ويؤدى ذلك - أيضا - إلى تعطيل صرف مياهها خلال مصارفها الفرعية والمحقية .. ومن ناحية أخرى .. فإن عمليات تطهير المصادر الرئيسية ، كانت تجرى حسب المبالغ المدروجة ، لا حسب احتياجات التطهير الفعلية لهذه المصادر ، ولم تكن كفاءة الماكينات الموجودة في هذه الأجزاء لسحب مياه الصرف المتداخلة إليها .. تكفى لخفض منسوب المياه الباطنية لأكثر من متر واحد، بينما يجب أن يهبط هذا المنسوب إلى أكثر من ٢٥ رام ، حتى يتم إنشاد أراضيها من مياه الصرف المرتفعة الملوحة ، والتي تمنع نمو المحاصيل .

الخط الرابع: الحدود

(ج) )



### الخط الرابع في وسط الارض

- حدود مصر
- 
- مسارات

( ٤ )

أما شبكة المصارف الحقلية في الأراضي المزروعة .. فتحتاج إلى تطهير وتعقيم إلى أكثر من ١٠٠ سم ، حيث أن غالبية أراضي المنطقة طينية ثقيلة القوام بطيئة التفاذية للماء ، وتتجدر الإشارة إلى خلو أجزاء واسعة من جنوب المنطقة من المصارف الحقلية ، وهذه تحتاج إلى شبكة كافية من المصارف الحقلية العميقه بالمواصفات المحددة .

ـ و تعد «المصارف المقطة» من أهم وسائل تحسين حالة المصرف في شمال الدلتا ، فقد ثبت أن المصارف المكشوفة تستنفذ نحو ١٥٪ من مساحة الأرض الزراعية ، كما تعدد من العمليات الزراعية ، ويتعذر دوام صيانتها بسبب النمو المستمر للحشائش والطفيليات ، وهي من أسباب اسراف الفلاح في استهلاك مياه الري ، فضلاً عن تمزيقها للملكيات الزراعية الصغيرة .. وما يتبين ذلك من منازعات ، ولذلك اتجهت الأنظار نحو المصارف المقطة منه سنة ١٩٣٨ ، شملت حتى سنة ١٩٤٢ .. تنفيذ شبكات من الصرف الحقلى المقطى في مساحة ٢٠ ألف فدان .. معظمها في المنوفية ، وأثبتت البحوث التقديمية سنة ١٩٥٣ .. باستعانة بالتحليل الاحصائى للمحاصل الزراعية ، أنها قد ساهمت بتفعالة فى تخلص التربة من الأملاح الزائدة ، وفي زيادة انتاجية الفدان ، ويسكن تلخيص أهم النتائج فيما يلى : -

١ - تخلخل شبكات الصرف المقطى الحصول .. وتتوفر لها بعمقها .. صرفاً كاملاً ، فضلاً عن اتاحة الفرصة لتكاثر الفطريات والبكتيريا .. والتفاعلات الكيماوية الالزمة للنبات .

٢ - بحساب الزيادة في الدخل العام للفلاح ، وجد أنها تصل إلى ١٠٠٪ ، ويلاحظ أن الزيادة في الانتاجية ، بدأت عقب السنة الأولى للتنفيذ . ووصلت إلى أعلىها في السنة الثالثة ، واستمر معدل المحصول مرتفعاً ومنتظماً بعد ذلك ، كما انتشرت زراعات أخرى مجزية لم تكن تزرع من قبل مثل البطاطس .

٣ - لم يتجاوز أقصى مقدار الصرف الحقلى ٢٠٪ من مقدار الري ، ويبلغ مقدار الصرف للمناطق ذات الصرف المقطى ٥٠٪ من مقدار الصرف للمناطق الأخرى ذات الصرف المكشوف ، وذلك بعد إلغاء الصرف السطحي الذي يؤدي إلى ارتفاع مناسب للمصارف العمومية .

٤ - تخلصت التربة من الأملاح الذائبة ، وكانت نسبة الأملاح بعد ذلك في الحدود المطلوبة ، كما قلت الاحتياجات المائية لمناطق الصرف المقطى بنحو ١٧٪ كنتيجة لعدم تسرب مياه الصرف السطحي للمصارف ،

وتعمر المصادر المقطة ملا يقل عن ٥٠ سنة ، حتى اتقنت صناعتها وتنفيذها ، وأبهرت الصياغة الازمة التي ثبت قلة تكاليفها .

ولم يدخل اقليم شمال الدلتا .. ضمن نطاق الصرف المغطى ، الذي بدأ تنفيذه مع الخطة الخمسية الاولى ، وساهمت المدفعية الفنية للأمم المتحدة ١٩٦٢ في دفعها بسرعة كبيرة ، بحيث تم تنفيذها في مساحة ٢٥٠ ألف فدان موزعة على بعض محافظات الدلتا والصعيد ، على أساس أعمق الصرف ٢٥ رام وابعاد العقليلات ٦٠ م ، غير أنها تحتاج في شمال الدلتا إلى أبعاد تتراوح بين ٢٠ - ٣٠ م حسب مسامية التربة ، ومن المفيد الاشارة هنا .. إلى أن الخطة العامة لانشاء المصادر المقطة تهدف إلى استكمالها في جميع أرض مصر سنة ١٩٨٠ ، ولا شك أن منطقة شمال الدلتا .. حيث يعد الصرف أهم مشاكل الزراعة يجب أن تعطى أولوية خاصة في هذا المجال .

### ثالثاً : تنويعات سكنية :

أما بالنسبة لتنوعات السكن في شمال الدلتا ، فهي كما سبقت الاشارة ملخص لها في الدلتا بأكملها ، لأنها تتفاوت بين نطاق السكن القرى القديم الراسخ العمران - مثل الدلتا الوسطى والجنوبية - المرتبطة بالزراعة منذ زمن ربما فرعوني ، والمتميز بقراءة المتدرجة المجاورة ، وبقلة عدد العزب خلاله ، وبظهور مدنه منذ وقت مبكر نسبياً ، ويشمل بصفة خاصة معظم أجزاء المنطقة جنوبى كونتور ٣٠ ، وبين نطاق السكن القرى الحديث منذ بداية القرن ١٩ ، ويتضمن يارتباطه بالمناطق المستصلحة والمستزرعة منذ ذلك الحين ، وترجع أصول معظم قراء إلى العزب التي نشأت مرتبطة بالمساحات المستصلحة ، وقد ظهرت باكورة نموه المدنى متمثلة في « مدينة سيدى سالم » ( ١٩٦٠ ) وتتجدد أيضاً في احتمالات ظهور خط مدنى آخر جدید شمال كونتور ٣٠ ليصبح بمثابة خط المدن النهائى في الدلتا المصرية قبل سواحلها المتوسطية ، وتتميز المنطقة كذلك بزيادة عدد العزب التوابع لكل قرية بالنسبة للنطاق الأول الجنوبي ، ويتمثل هذا النطاق الثانى أساساً بين خطى كونتور ٣ - ١٠ فوق سطح البحر ، ثم النطاق الثالث .. نطاق العزب والسكن المبعثر دون قرى - حيث تسود حالات الرعاة وعشش الصياديـن والمدور المنفردة شمال خط كونتور ١٠ ، ولا شك أن لهذه التنويعات الثلاث أسبابها التي تتصل بطبيعة المرحلة التعميرية من ناحية ، ثم بحجم الانتاج الزراعى الحالى من ناحية ثانية وللظروف الطبيعية السائدة من ناحية

ثالثة ، ويجد الآن الاشارة الى هذه التنويعات السكنية بشيء من التفصيل .

### قرى اليرادى :

- عند دراسة العمران فى اقليم ما .. تجدر الاجابة عن مجموعة من الاسئلة .. تتصل بالأسباب التى دفعت الانسان للاستقرار فى هذا المكان ، ونوع العمران الذى أقيم فى المكان المختار ، والمدى الذى سار فيه المركز السكنى حتى وصل الى مرحلته الحالية ، وهل فى الامكان تحديد تأثير الموامل الطبيعية والبشرية فى اتخاذ المركز السكنى نمطه الحالى ؟ .

ولا شك ان الارض المزروعة او القابلة للزراعة ، تعد الأرضية الأساسية لتوزيع القرى ، فالأخيرة تتوزع داخل الأراضي الزراعية - وظيفياً - لخدمتها ، والأهم بالنسبة للمركز السكنى المسافة الى الزمام ، فهذه هي الرجلة الملحة يومياً ، ثم هناك العامل التاريخي وراء اختيار مواقع القرى ، فقد يختار طلائع المستقرين مكاناً لسكناتهم ، يتضح بعد ذلك انه أقل ملائمة من رقعة أخرى لا تبعد كثيراً عنها تبعاً لظروف الاقليم الحضارية المتغيرة ، وتتمسك القرية بمواردها القديمة غالباً ، وذلك رغم بعده - أحياناً - عن الطرق الحديثة أو الترع الرئيسية ، ولذلك قد تظهر بعض العزب لتكون أقرب الى مظاهر الخدمة الاقليمية الحديثة .

لقد كان لراحل تعمير شمال الدلتا آثارها أيضاً فى توزيع قراها .. فهي تمثل للتجميع والتباين فى أجزاء المنطقة الجنوبية وعلى طول فرعى دمياط ورشيد ، وتبعد للتباين والتخلخل شمالي كونتور ٣م ، حيث تتزايد مساحة زماماتها وتسود العزب الشناورة كمظهر سكنى رئيسي ، ولا شك أن هذه الصورة كانت أكثر وضوحاً فى الماضي ، وقبل عمليات استصلاح الأراضى التى تمت فى عقود السنتين الأخيرة ، فمثلاً لا يتجاوز مساحة زمام قرى مركزى دسوق وقلين - فى المتوسط - ٩ كم ٢ ، ٢٥ كم ٢ على الترتيب ، وهما من المراكز القديمة العمران ، بينما يصل الى أكثر من ٦١ كم ٢ فى مركز بيله والى نحو ٣٥ كم ٢ فى مركز سيدى سالم . وهما من المراكز الحديثة ، ومتوسط عدد العزب التابع فى المراكز الأربع هو ( ٧ ، ٤ ، ٢٣ ، ١٨ عزبة لكل قرية فى المتوسط ) على الترتيب تدليلاً على الحقيقة السابقة .

وربما يكون من اليسير تبين عدد من المحاور الرئيسية لتوزيع القرى عموماً ، غير أنها تتفاوت فى وضوحها وتفصيلها وهي في آخر الامر قد

لا تشمل جميع هذه القرى وتوابعها ، فسيظل عدد منها لا يقع على محور منها واضح الاتجاه والتبعية ، كما أن بعضها الآخر قد يقع على عدد منها (ترعة ، مصرف ، طريق ، خط حديدي . . . . ) مما يجعل نسبةها إلى أيها مشكلة ، خاصة عند محاولة تحديد نقل هذه المحاور سكانياً واقتصادياً ، والصورة التوضيعية بعد ذلك ليست أيضاً بسيطة ، فشبكة الري والمصرف - مثلاً - وتعد من أهم هذه المحاور ، تنتشر في الدلتا في اتجاهات شتى وبأسماء متعددة على طولها ، وتباعد القرى والعزب عليها ليس منتظمًا مما يصعب تفسيره ، وحتى المحاور الطبيعية (فرعاً دمياط ورشيد ، ساحل البحر المتوسط . . . ) لاتنظم قراها ، فهي تتباعد عنها وعلى طولها بمسافات مختلفة .

- ولتوسيع حقيقة توزيع القرى في الدلتا عامه وشمالها خاصة . . يمكن الاشارة إلى بعض الملاحظات الخاصة بهذا الموضوع في محافظة كفر الشيخ .

١ - تنظيم الترع والمصارف بمستوياتها العدد الأكبر من قرى المحافظة وعزبها ، والارتباط بين توزيع السكن الريفي وشبكة الري والمصرف - وظيفياً - مبعثه الصلة الوثيقة بين اقامة شبكة رى ومصرف متوازنة وكافية وبين تعمير المنطقة ، وقد سبق توضيح أثر السياسة المائية منذ نهاية القرن ١٩ . . في استصلاح واستزراع مساحات واسعة منها ، وببساطة يمكن تبيان أن موقع القرى في المنطقة هي أقرب ما تكون لترعة الزمام أو مصرفه .

٢ - يعد فرع رشيد من محاور التوزيع القروي الهامة ، ويتميز فرع رشيد بوجود مجاري مائي يتوزع عليه السكن ، وهي منقرب من المجرى المائي بحيث لا يحد إغفال تأثيراتها ، وهي أى المظاهر الطبوغرافية - تتمثل في ترعة القضاية الرئيسية والترع الأخرى الفرعية التي تأخذ منها أو من النيل مباشرة ، وكذلك في الخط الحديدي دسوق / مطوبس ، ويفصل بموازاة الترعة مباشرة من الشرق ، ثم في الطريق المرصد بمحلة أبو علي / دسوق / فوة / مطوبس / برج مغيزل ، وجميعها من المظاهر الجذابة والمؤثرة بالنسبة لتوزيع المراكز السكنية ونومها ، ولهذا . . فإن المحور وحده يستوعب أكثر من ١٨٪ من جملة سكان المحافظة .

وإذا كانت قرى هذا المحور عامه . . من أقدم مراكز السكن في شمال الدلتا ، وينظر معظمها في تقسيم البلدان المصرية آناء العهد العربي ، إلا أن القطاع المنتدى من قرية منية جناح (مركز دسوق) جنوبياً ، حتى قرية مطوبس (مركز فوة) شمالاً ، وطوله ٥٥ كم ، كان بعيداً نسبياً

عن عوامل البوار التي تعرضت لها اجزاء المنطقة الشمالية ، وتأثر بها بالذال القطاع الشمالي من مطوبس الى برج مغينز ( ٣٠ كم ) ، ويظهر هذا التأثير والتباين في عدة نواحي عامة منها اتجاه عدد السكان للتنافس تدريجيا في الاتجاه الشمالي لفرع رشيد ، وتزايد نسبة الاراضي البارزة تدريجيا في نفس الاتجاه ، حتى تصبح هي الظاهرة السائدة في زمامات قرى هذا المحور ، بداية من قرية « الوقف قبل » ، كما تزايد أهمية حرفه الصيد بالضرورة في نفس الاتجاه أيضا ، حتى تصبح هي المعرفة الرئيسية لسكان قريتي برج مغينز والجزيره الحضراء ، والى جنوبها حتى « عزبة ابو خشب » والأخيرة مقر عمودية الوقت بحرى .

ويلاحظ أيضا تزايد عدد العزب في نفس الاتجاه ، وزيادة نسبة ما تستوعبه من السكان ، باستثناء الجزء الشمالي الأخير من فرع رشيد شمال الجزيره الحضراء حيث يظهر تجمع سكنتي واحد هو قرية برج مغينز وعديد من مراكز السكن الصغيرة التي لا تزيد عن بضعة دور ، مت坦ارة وسط السياحات المحصورة بين البحيرة وفرع رشيد .

— ويندراسة المسافات يتضح أن متوسط التباعد بين قرى رشيد هو نحو ٥ كم بين كل قرية وأخرى على طوله ، غير أن هذه المسافة ليست ثابتة ، فهي أقل من ٢ كم في قطاعه الجنوبي في المنطقة حتى قرية محلة مالك ( مركز دسوق ) ، ثم تصبح بين ٢—٣ كم بعد ذلك حتى قرية برج مغينز شملا ، التي تقع إلى الجنوب من مصب رشيد بحو ٥ راكم ، مع ملاحظة أن أحجام القرى تمثل للتنافس ايضا في هذا الاتجاه .

٣ - وعلى النقيض من فرع رشيد . . . فان ساحل البحر المتوسط ليس له وزن مكاني سكنتي يذكر ، وباستثناء قرى البرلس ، لا تتوزع عليه سوى بعض العزب الصغيرة . . . تتركز على السان الغربى لبحيرة البرلس ، وهى « المقصبة ، الحنفى ، مسطورة » وجمدة سكانها ١٠٧٥ نسمة ( ١٩٦٠ ) ، وتمثل العزب الزراعية الوحيدة في ذلك الشريط ، وبعده ذلك عشش مت坦ارة للصيادين وسكن خلف السواحل ، ولا يمكن توقع نمو عمرانى سريع لهذا الشريط ، خاصة في ظل مشاكله الحالية الطبيعية والحضارية ، فضلا عن ضيق وقعته الزراعية ، ولكن من ناحية أخرى فان نمو ظهيره الجنوبي المتاخم للبحيرة جنوبا ، والقضاء على حاجز البوار الذى كان يفصله عن الدلتا ، ويجعل منه أقليم عزلة ، توحي بامكانيه ظهور مراكز سكن مرتبطة بهذا الظهير النامي ، خاصة . . . إذا ما اشتملت خطة التنمية الشاملة لتلك الاجزاء . . . على مد شبكة موصلات مناسبة تصلها بالساحل الشمالى ، مما قد يعني الفرصة لظهور

نواخذ بحرية لتصريف انتاجها مباشرة الى الخارج ، على أن ذلك فضلا عن احتياجه للدراسات مستفيضة - مرهون بوقف تأكل الساحل الشمالي الذي يهدد بازالة النطاق بأكمله .

٤ - يقع البرلس محصورا بين البحر والبحيرة ، ويتمثل نطاقا سكنيا له سماته الخاصة المتصلة بالحرفة والتوزيع ونمط السكن ، فمن ناحية الحرفة يمكن تقسيمه الى قسمين رئيسيين ، القسم الشرقي نسوده حرفة الزراعة أساسا ، والغربي تنتشر به قرى وعزب الصيد ، وترتبط القرى الزراعية ببطون الكثبان الرملية ، حيث موارد المياه الباطنية يسيرة المتناول ، كما تتوزع قرى الصيد على ساحل البحر والبحيرة .

٥ - بصفة عامة يمكن تقرير انه لا توجد قرية في المنطقة - والمراجع في غيرها أيضا - لا تقع على طريق يأى مستوى ، يصلها بما يجاورها من قرى او بالعاصمة الاقليمية او يصلها بالطريق المرصوف ذاته ، والثابت ان موقع القرى سابقة على موقع الطريق وامتداده ، فالطريق يعد شريان منطقة بأكملها ، وهو وسيلة تنمية وربط وتعزيز ، ولا يمكن أن تخلو خطة اقليمية اقتصادية من مقتربات خاصة بالطرق .. تحسينا او رصنا او انشاء ، والمرجح أن رصف الطرق في المنطقة .. يتم أساسا للربط بين مدنها ، تقع عليها القرى المنتشرة بين المدينتين دون اختصار محدود لايها ، وليس من المغالاة القول ان القرى تقع عليه صدفة او بالضرورة ، ولذلك يجب أن تتخلل شبكة الطرق الرئيسية بين العاصم .. شبكة أخرى داخلية تربط بين القرى وبينها وبين العاصم بصورة مباشرة .

٦ - وتتفاوت القرى من حيث عدد السكان تفاوتا كبيرا ، يتراوح بين أقل من ٥٠٠ نسمة الى أكثر من ٢٠ ألف نسمة ، ولا ينفرد شمال الدلتا بهذه الظاهرة .. فهي استمرار لها في الدلتا ، وليس هناك ارتباط واضح بين حجم القرية والسكان ومساحة زمامها ، فاحتياطات تكون العلاقة طردية .. أي ان ترتيب القرى الكبيرة بالزمادات الواسعة - ويتضح ذلك في الاجزاء من المنطقة جنوبى كونتور ٣ ، ولكن هذه العلاقة لا تتضمن في الاجزاء منها شمالي الخط الكونتورى المذكور ، حيث يتسع الزمام دون أن يرتبط بحجم سكانى معين ، وذلك لاسباب تتصل بتخلخل الكثافة السكانية في الأجزاء المذكورة ، ومن يراجع أخبار القرية المصرية في كتاب « التحفة السنوية » لابن البياعان ، وهو سجل للقرية المصرية أيام حكم المماليك الى آخر حكمهم ، يظهر له أن اغلب القرى الدلتاوية مازالت تحتفظ بمجموع مساحة أراضيها ، وتعود الزيادة الى استصلاح الاراضى البوار ، والنقص لتجزئة زمامها وتوزيعه وظهور نواحي مستجدة ، والفرق

الضيبل مرجعه الاختلاف في قياسها وفي وحدة المساحة وكانت قصة الغاب قديماً .

٧ - وتنمو القرية من ناحيتين أساسيتين مترا بطنين ، فمن المعروف أن السكن القديم المندمج يرتبط بالأراضي المزروعة منذ عهود بعيدة ، اتجهت مساكنها للاندماج حول التواه لاسباب تتصل بالحماية ، حيث يكتنف القلب القديم وحدات البوار الناشئة تدريجياً ، ومن المرجح أن تواه القرية عبارة عن مركز أو قلب محاط بسلسلة من الحلقات غير المنتظمة ، والذى ينشأ عنها اكتناف القلب القديم وحمايته على حين يجعل الوصول اليه أقرب مناً عن طريق ممرات متواترة ، لا يستطيع أن يجوس خلالها إلا من يعرفها ، وعادة ما يوجد شارع متواصل الدوران يحيط بالكتلة السكنية القديمة (شارع داير الناحية) ، هذا من ناحية النمو السكنى ، وهى كذلك تنمو سكانياً أو هو ينمو سكانياً أولاً ، الا أن الملحوظ أن القرية تظل تنموا - غالباً دون تغيرات واضحة في وظائف سكانها العاملين أو في مبانيها وقد يستمر هذا النمو حتى قد يزيد عدد سكانها عن ٢٠ ألف نسمة ، وتظل مجرد قرية كبيرة تضخم فوق الحد ؛ دون تمايز واضح بينها وبين العديد من القرى الصغيرة الأخرى ، التي قد لا يزيد عدد سكانها عن ١ : ٢٠ من القرية الكبيرة ، وذلك سواء في تركيب سكانها العرقي أو في وظائف المباني ، ورغم ارتفاع نسبة المتعلمين تدريجياً .. الا أن ذلك لا يؤثر في تركيبها العرقي غالباً ، وكذلك رغم انتشار مباني الخدمات الحديثة في كثير من القرى الا أن ذلك يتم - عادة - على شكل مباني منفردة على مسافة من سكن القرية ذاتها .

٨ - وتجدر الاشارة الآن إلى ظهور نطاق من القرى الحديثة ضمن خطة تنمية شاملة في جزء من الأراضي المستصلاحة حديثاً ، شيد داخل إطارها ٦٢ قرية جديدة في منطقة كانت شبه خالية من السكن ، ويرمى برنامج الاستصلاح إلى استزراع معظم الأراضي البارزة في المنطقة بحيث يتم القضاء على البوار تدريجياً في عام ١٩٧٨/٧٧ ، وقد يعني ذلك أن هذا النمط الجديد من النمو القرى سوف يسود نطاق الأراضي البارزة في المنطقة ، فقد اشتملت الخطة على إنشاء القرى لایوانه عمال الزراعة والمتقاعدين الذين قدعوا إلى المنطقة منذ ذلك الحين ، سواء ضمن برنامج التهجير التابع للخطة، أو من اجتذبهم ظواهر التعمير الحديثة في تلك الأجزاء من المدحبيين الزراعيين والعمال والتجار .

- وقد انشئت القرى الجديدة شمالى مراكز « بيلاد ، كفر الشيخ ، سيدى سالم » ، وببساطة يمكن اكتشاف طبيعة المرحلة التعميرية التي

تمر بها المنطقة ، فهى تمثل مجموعة من القرى المنتظمة التوزيع ، المتشابهة من حيث التصميم على مستوى القرية والسكن ، ويخصم توزيع القرى هنا لعدد من العوامل ، أهمها المساحة المزروعة ، وتاريخ الاستصلاح ، وعدد القرى المركزية ، وفي الوقت الحاضر تتبع القرى بمتوسط قرية لكل ١٩٠٠ فدان ، وفي الخطة أن تشتمل المزرعة على مساحة ٥٠٠ فدان تابعة لسكنها الخاص ، ومعنى هذا أن عدد القرى الحالية حوالي ربع ما يجب أن يكون عليه .

— واتجه التخطيط إلى إنشاء عدد من القرى المركزية كمراكز خدمة لمجموعة من القرى الترابع ، والمفروض أن تتواءم بمعدل قرية مركزية لكل ٣ قرى ، ولكن التوزع الحالى بمعدل ١ : ٩ ، وتخلى مناطق مثل الحفري الوسطى والغربية وامتداد الحفري وغرب المنصور من قرية مركزية واحدة .

ولا شك أن نمط توزيع مراكز السكن في القطاع يميل للانتظام من حيث التباعد والحجم ، ويلاحظ أن مواقعها أقرب لقنوات الري والصرف ، فضلاً عن المشايات المرصوفة بالترابة الزلطية ، ومتوسط المسافات بينها من ٣ — ٥ كم ، غير أن المسافة لا تزيد عن ١٠٠٠ م بين القرية وأبعد نقطة في الزمام قدر الامكان ، ويساعد شكل المزرعة المنتظم ، على تحقيق هذا التوزع ، مما يجعل الرحلة اليومية بين السكن والمقلل أكثر يسراً .

### قرى الصيد :

تمثل الزراعة النشاط الاقتصادي الرئيسي الذي يستوعب النسبة الكبرى من سكان الدلتا العاملين ، وهي — الزراعة — مازال تحمل امكانيات لاستيعاب المزيد منهم .. خاصة في هواش الدلتا ، وهذه الامكانيات في شمال الدلتا تمثل البوصلة التي تجذب السكان إلى شمال الدلتا وتكتف العمران والسكن في الحاء المنطقة ، وتؤدي بها إلى مسارات فهو مشابهة لتلك التي مرت بها الدلتا الوسطى والجنوبية .

ولكن الصيد «حرفه» يكون ما يشبه اقليماً محدوداً ولكن متميزاً ، يشمل عدداً من قرى شمال الدلتا وعزبها ، تمثل خط السكن النهائي به .. وفي الدلتا ، وهي تلك القرى التي يستوعب الصيد بالنسبة الكبرى من سكانها العاملين ، تتواءم على طول ساحل البحر المتوسط وشواطئ بحيرة البرلس ، وفي منطقة السياحات المحصرة بين بحيرة البرلس وفرع رشيد ، وعلى طول الأخير بامتداد جنوبى إلى ٢٥ كم تقريباً ، وعند نهايات مصبات وترع الدلتا الرئيسية في البحيرة .

- ويمثل الصيد في هذا النطاق مورد الدخل الرئيسي لسكانه ، تشاركه الزراعة بحسب متفاوتة في أنحائه ، ويمثل التخليل والصناعات القائمة عليه موردا ثالثا للدخل ، ورغم ذلك فهو من أشد النطاقات السكنية فقرا وطردا لسكنه ، لأسباب تتصل بعزلة موقعه ورداءة مواصلاته وانعدامها أحيانا ، و تعرضه الطويل لعوامل البارد والاهمال ، ومواجهته لظروف بيئته الطبيعية بواسائل بدائية وهي بيئه قاسية .

وتتمثل المصايد الرئيسية في بحيرة البرلس والبحر المتوسط وفرعي دمياط ورشيد ، بالإضافة إلى الترع والمصارف الرئيسية في المنطقة ، وتساهم البحيرات الشمالية بـ ٦٠٪ من جملة إنتاج المصايد المصرية ، أما المصايد البحرية فتبلغ نسبتها ٢٥٪ ، وباقى النسبة ١٥٪ من المصايد الداخلية وتتأتى بحيرة البرلس كثانية بحيرات مصر انتاجية ( باستثناء بحيرة ناصر ) ، فهي تساهم بنسبة قدرها نحو ثلث جملة انتاجية هذه البحيرات الشمالية ، وتنشر على شواطئها مجموعة من مراكز الصيد في شمال الدلتا ، تشمل قرى « برج البرلس ، الساحل القبلي ، البنائي » بالإضافة إلى عدد كبير من مراكز السكن ، لا تزيد في معظمها عن بضعة عشرين للصياديين .

ويعلق الصيد في البحيرة من عدد من المشاكل يمكن تحديدها فيما يلى :

#### الكماش مساحة البحيرة :

ويرجع ذلك لعدد من الأسباب ، أهمها تناقص مواردها المائية في السنين الأخيرة ، بعد ضبط عمليات الري والصرف في شمال الدلتا ، وقد تناقصت مساحتها بنسبة ٣٪ بين ١٩٣٥ - ١٩٦٠ ( مساحتها الحالية ١٣٦ ألف فدان ) ، والمرجع زيادة النسبة في السنوات القادمة بسبب عمليات الاصلاح الزراعي في قطاع شمال الدلتا .

وكان الرأى قد اتجه إلى تجفيف بحيرة البرلس ، واستزراعها - أو أجزاء منها - للاستفادة من مياه السد العالى ، واتفق على تأجيل التنفيذ لحين استكمال زراعة الاراضى القابلة للزراعة جنوبها أولا ، فضلاً عن زيادة دخل فدان البحيرة من السمك عنه في حالة استزراعه ، أما بالنسبة للبحيرة ، فمتوسط عمقها ٥٠ سم ولهذا كانت القوارب والسفن الشراعية والشباك هي وسائل الصيد التقليدية ، وليس هناك بطالة موسمية ، وإن كانت حركة الصيد ترتبط بحركة العمال ، الذين يجدون العمل في رشيد ودمياط لمدة ٣ شهور في السنة خارج البحيرة .

تختلف نسبة ملوحة مياه البحيرة من موسم لآخر خلال السنة ، وقد تعرض التوازن السابق في ملوحتها للخلخل بعد انقطاع مياه الفيضان عنها ، وأصبحت قناة برنبال هي مورد المياه العذبة الوحيد الموسى لها الآن ، ويفتح الهويس عند مخرجها من النيل شمال مطوبس ، لتصريف مياه الفيضان بعد خروجها من قناطر أدفعنا ، والمعروف أنه قبل إنشاء قناطر أدفعنا كان يقام سد ترابي لمنع مياه البحر من التوغل في فرع رشيد أثناء انخفاض منسوبه ، وكان هذا السد يقع شمال مخرج قناة برنبال الحالية ، وبذلك لم تكن البحيرة تحرم من المياه العذبة ، ولذلك يقترح تحويل فتحة قناة برنبال شمالا ، كما كان الأمر قبل إنشاء قناطر أدفعنا .

٣ - يتعرض الساحل الشمالي للبحيرة لحو ١٠ نواف عاصفة تمنع خروج المراكب للصيد ، تستمر الثوة بين ٣ - ١٥ يوم ، منها ثلات في شهر يناير ، وواحدة في فبراير ، وثلاث في مارس وواحدة في كل من شهور أبريل ويوليو وسبتمبر وأكتوبر ونوفمبر ونونبر في ديسمبر ، غير أن فترات هبوبها قد تقدم أو تتأخر أو تزيد أو تنقص في حدود ضعيفة ، وهي ليست من مشاكل الصيد المباشرة في البحيرة ، ولكنها تواجه صيادي البرج في رحلاتهم البحريية ، كما أنها تمتد بتأثيراتها وأمواجهها العالية وأمطارها الغزيرة إلى الصيد في البحيرة .

٤ - اطمأن بوغاز البرلس : وقد سبقت الاشارة إلى هذه المشكلة التي تهدد دورة الحياة في البحيرة ، ويجب دوام تطهير المجرى الملاحي داخل البوغاز لأن ظهور الارسابات أمام الشاطئ مع استمرار ظاهرة المد والجزر ستعمل دائما على ردم البوغاز ، كما يجب سرعة اتمام مشروعات حماية البوغاز .

أما بالنسبة للصيد من البحر المتوسط .. فهو - عامه - يأتي بعد البحيرات من حيث جملة المحصول السمكي سنويا ، ويساهم في المتوسط بأقل من ٣٠ ألف طن سنويا ، أي نحو نصف ما تساهم به البحيرات ، وتعد دمياط وجمرة والصفارة وبرج البرلس ورشيد .. أهم مراكز الصيد على طول ساحله بين فرعى الدلتا ، وانحدار الشاطئ أمام الساحل بطريق (١ : ١٠٠٠) ، لا يسمع بالصيد بالقرب منه إلا بوسائل بدائية ، ولا بد للتوقف في المياه العميقة من ازدياد كفاءة أدوات الصيد ، ونظراً لعدم وجود مرفا صالح لسفين الصيد في البحر ، فهي تخزن ثلاثي السنة في دمياط أو رشيد أو بور سعيد ، وقد انتقلت بعض أسر الصيادين إلى المدن الأخيرة .

كما تعدد النوات التي تتعرض لها المنطقة من مشاكل الصيد الرئيسية بها خاصة في فصل الشتاء ، وتتعرض نحو ٦ نوات ، تبدأ بنوة قاسم في بداية ديسمبر ، وتساعد صنفي ، « طوبار ، بوري » على الخروج من البحيرة إلى البحر للتواجد لأنه أملح وأدفأ ، وبعدها نوة المطربة في أول يناير ، ويخرج باقي السمك للبحر ، وتستمر نحو ٥ أيام ، ثم نوة العصى في نهاية يناير وتستمر ٣ أيام ، وبعدها رياح ثقيلة تعرف بالسوق في منتصف فبراير ، ثم نوة الغطاس ، وأخيراً نوة عود آخر النوات .

#### العزبة :

عند دراسة خرائط مصر في بداية القرن ١٩ ، يلاحظ عدم وجود لفظة عزبة ، كلية ، فقد انتشرت منذ عهد محمد علي كظاهرة سكنية اقتصادية مرتبطة بالتطورات السياسية والعمانية التي تعرضت لها مصر منذ ذلك الحين ، ظهرت في الدلتا أولاً .. ثم في الوادي ، وتعده الآن أوسع أشكال السكن التشارا في شمال الدلتا ، حيث تتوزع في أنحاء المنطقة باستمرار جغرافي له دلالاته الأقليمية سواء من حيث العدد أو الحجم ، وهي تكشف كظاهرة سكنية .. عن عدد من الحقائق المتعلقة بتعمير المنطقة ، وتغيرات خريطتها الإدارية ، وزيادة المساحة المزروعة على حساب البائرة ، وإذا كانت العزبة - كمركز سكني - لا تختلف في مظهرها العماني أو موقع كتلتها السكنية عن معظم قرى المنطقة ، بل هي قد تنمو من حيث الحجم لتتدخل مع الأحجام الدنيا لقرى المنطقة ، إلا أنها غالباً ما تفتقر إلى الخدمات الضرورية المتوفرة في الأخيرة ، فهي « التوابع » إدارياً التي تتجه إلى القرية - مقر العمودية .. تستمد منها خدماتها التعليمية والصحية وغيرها .. إذا ما توافرت في القرية ، وإذا كانت حرفة سكانها الأساسية هي الزراعة مثل معظم قرى المنطقة ، إلا أن بعضها وظائف معينة أنشئت خصيصاً ل تقوم بها ، خاصة في مجال استصلاح الأراضي البائرة .

- ورغم ارتباط « العزبة » كنمط سكني وأسلوب للاستغلال الزراعي .. بدخول الدلتا مرحلة تعميرية جديدة منذ بداية القرن ١٩ ، إلا أن من يراجع أخبار القرية المصرية وسجلات تواريχها المختلفة وكشوف الحصر والضرائب وغيرها منذ العصر الفاطمي ، تستوقفه الإشارات المتواترة خلالها عن « توابع » بعض القرى الكبيرة ، ولكنها قليلة نسبياً بصفة عامة ، كما أنها لا تعكس شكلات خاصة من أشكال الملكية ، فهي

عبارة عن مراكز سكن صغيرة موزعة داخل الزمام لخدمته ، تتبع حالياً - أي في كشوف الضرائب - القرى الكبيرة المجاورة ، الواقع أن العزبة قد انتشرت كظاهرة في الدلتا .. وعلى الأخص في شمالها وبراريه : لاسباب تتصل بمجموعة القوانين التي كرست « الملكية الزراعية » في عهد محمد على ومن خلفه - خاصة - من ناحية ، ثم مع النمو السكاني في الدلتا ب معدلات عالية خلال القرنين ١٩ ، ٢٠ وما ارتبط بذلك من نشاط عمليات استصلاح الأراضي الباشرة منذ ذلك الحين .. فأصبحت العزبة تمثل الشكل السكني المتاح لاستيعاب هذه الزيادة وهذا النشاط من ناحية ثانية .

- فمنذ العصور التاريخية وخلالها عامه .. كانت أرض مصر - نظرياً بشكل دائم وفعلياً في معظم الأحيان - ملكاً لحاكم مصر ، لقصد تمتلكت بعض الفئات القرية من الحاكم بحقوق شبه اقطاعية خلال هذا التاريخ الطويل ، كما ظهرت حالات من الملكية الخاصة في فترات قصيرة ، كما طبقة بعض القوانين الخاصة بحق الملكية والتصرف في الأرض الزراعية ، ولكن الصورة المستمرة هي أن حاكم مصر - فرداً أو دولة - هو مالك أراضيها ، أما الفلاحون فهم حائزوا الأرض .. هم زارعوها وليسوا مالكيها ، بمعنى أن يكونوا مالكين لحق الانتفاع بها .. وحق التصرف فيها ، وظلت هكذا دون تغيرات جوهرية حتى عهد محمد علي ، فلقد ورث الأخير نظاماً منكباً للملكية الزراعية ، قوامه حقوق الالتزام والأوقاف ، أما حقوق الالتزام .. فتغير عن التقليد ملكية الدولة المباشرة للأرض إلى طبقة من الملزمين ، وهي طبقة اقطاعية في الواقع .. أدارت الريف لحسابها ، مع دفع مستحقات الحكومة على شكل ضرائب (الميري) ، وتقسمت الأرض الزراعية - آنذاك - بين عدد من الملزمين الاقطاعيين ..

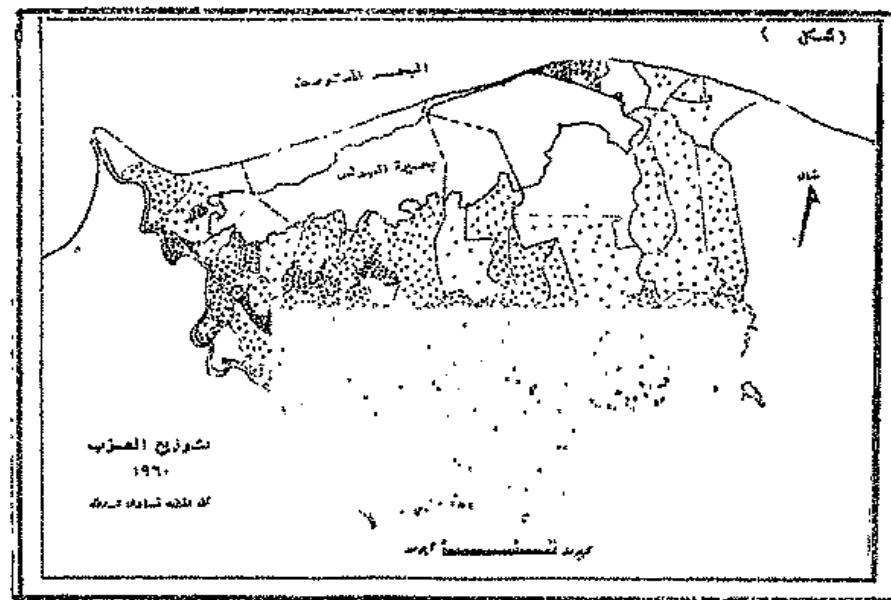
ولقد بدأت حقوق الالتزام تدرجياً من العصر الفاطمي .. وازدهرت فيما تلا ذلك من عصور ايوبيه مملوكة عثمانلية ، حيث أصبح الملزم اقطاعياً بمعنى الكلمة .. يملك الأرض وال فلاحين والحمية ، كما يورث اقطاعه لأبنائه من بعده ، أما حقوق الأوقاف .. فهي حقوق ترتبت عن اتجاه بعض أفراد هذه الطبقة .. لوقف نسبة من الأرض .. تخصص للإنفاق على وجوه دينية غالباً ، ثم تداعى هذا الإطار الشكلي بعد ذلك ، ليصبح الوقف وسيلة للتهرب من دفع ضرائب الالتزام ، لأن الدولة أو الحكومة المركزية .. كانت تعفى أراضي الأوقاف من التزاماتها الضريبية أو من الميري .. وعندما وجّه محمد على ضربته لنظام الالتزام وأوقافه .. أتىها كان يقضى في الواقع على طبقة شبه اقطاعية متفرقة في

الريف تارياً خيالاً وتملك قدرة اقتصادية كبيرة ، كما كان يُعد من التهرب الضريبي عن طريق الوقف ، ولقد أتى خططه على مراحل .. تبلورت منذ ١٨٠٨ بمصادرته أراضي الالتزام التي تدهورت انتاجيتها على الأرضي السائبة التي لا يحوز اقطاعيوها وثائق ملكيتها ، ثم بفرضه نظام الضرائب المباشرة التي يدفعها الفلاحون مباشرة إلى ممثل الحكومة .. وليس إلى الملتزمين ، وبشكل عام .. يمكن القول أن نظام الالتزام .. قد انتهى من الدلتا بعد أقل من خمسة عشر سنة من تولي محمد على حكم مصر (١٨١٤) ، ولن نفيض في تتبع أوجه المقاومة التي وجهها محمد على من الطبقة التاريجية المستقلة ، فالمهم هنا الاشارة إلى أن الوالي في الواقع .. قد نقل الملكية من هذه الطبقة الاقطاعية .. إلى طبقة أخرى ناشئة قوامها أسرته وأعوانه وقواد جيشه وكبار رجالات دولته ، غير أنه لم يستطع الاقتراب مباشرة من أراضي الأوقاف ، وتم تسجيل (أراضي مصر) في مجموعة متالية من « تاريعات » الزراعية .. خلال عهده ، وقد بدأ « الوالي » بتوزيع الأراضي البايرة في شمال الدلتا منذ سنة ١٨٣٠ على وجه التقرير ، على شكل عرض باسم « الأبعاديات » توزع في صورة هبات ومنح لكتبار خدامه ، وهي هبات ومنح .. مثلت البداية التاريخية لنظام الاقطاع في هذه المنطقة ، سرعان ما ساندتها القوانين التي منحتهما حق التصرف والتوريث .. إلى جانب حق الانتفاع ..

- الواقع أن تطور نظام الملكية الزراعية .. قد اتجه بعد ذلك في عهد خلفاء محمد على - وخاصة سعيد وأسماعيل - في مسارين رئيسيين .. انعكس آثار كليهما في خريطة شمال الدلتا الاقتصادية والعمانية ، يتمثل الأول .. في « الأبعاديات » وهي اقطاعيات كبيرة المالك كما سبقت الاشارة ، أما الثاني .. فهو اعطاء نسبة بين ٤ - ٥٪ من زمام كل قرية ، إلى مشايخها عرفت بمسموح المشايخ أو المصطبة ، وتوزيع الأراضي المتبقية على الفلاحين ، منحهم حق الانتفاع بها مع دفع ضرائبها ، وعرفت « بأراضي الآخر » ، هي تسمية تاريخية ، مع اقرار حقوق الملكية الزراعية الكاملة .. لأصحاب الأبعاديات وأصحاب « أراضي الآخر » في اللائحة الزراعية السعيدية (٥ أغسطس ١٨٥٨) ، وهي الحقوق التي كرسست الملكية الزراعية انتفاعاً وتصرفاً ، ويمكن القول إن مجموعة هامة من النتائج الاقتصادية والاجتماعية والعمانية قد بدأت تأخذ طريقها وتشق مجاريها في تربة الزراعة المصرية ، ومهمها يكن من أمر التفاوت الخطير في الوضع الاجتماعي العام في الريف ، أو من أمر المزايا التي نالتها الأبعاديات ضريبياً ، والأعباء التي تحملها صغار المالك آنذاك ،

فانه يمكن القول .. أن مرحلة تعميرية جديدة قد بدأت في الأجزاء الشمالية من الدلتا .. أما تحت دوافع رفع الكفاية الانتاجية لأراضي الأبعاديات البائرة ، أو تحت دوافع صغار الملاك من الاستفادة من نص وضيع اليه في اللائحة ، والذى يقر حق الملكية لمن يفسح يده على الأرض لمدة خمسة أعوام مع انتظامه في دفع الضرائب ، كانت هذه دوافع هامة لحركات السكان في الدلتا عموماً وفي شمالها خاصة ، خاصة وأن مجموعة القوانين الزراعية الاسماعيلية - لأسباب مختلفة عامة وتفصيلية - قد حولت معظم الأراضي الزراعية نحو الملكية الخاصة بشكل تدريجي بالنسبة للتحولات التي بدأها محمد علي في بداية القرن ، ولا شك أن التحولات هذه قد حملت في أحشائها تناقضاتها الهامة اجتماعياً واقتصادياً ، والتي انعكست في تاريخ مصر الاقتصادي السياسي منذ ذلك الحين ، غير أنها مثلت دوافعاً حركة تاريخية لا شك فيها .

- وبدراسة خريطة توزيع العزب في المنطقة (شكل ٨) ، يلاحظ أن عدد العزب يتزايد باستمرار في مراكزها الإدارية الشمالية ، ويعبر عن ذلك تزايد متوسط ( عدد العزب / قرية ) في نفس الاتجاه ، بل



انه الى الشمال من خط كونتور ٥١٥ يوجد نطاق تسوده العزبة كظاهرة سكنية وحيدة دون قرية واحدة ، وبغض النظر عن الحدود الادارية ، فان عدد العزب يتزايد تدريجيا في الاتجاه الشمالي عموما ، الا انها تتناقص تدريجيا بعد ذلك ، الى الشمال من نطاق الاراضي الحديقة الاستزراع ، حيث يسود نطاق السكن المبعثر .

وتادرا ما توجد قرية في هذا النطاق الشمالي من الدلتا دون توابع ، ويعنى ذلك أن العزبة ظاهرة سكنية مستمرة ، لا تتضخم سمات توزيعها الاقليمية بمجرد تحليل هذا التوزيع مكانيًا ، وتتجدد متابعتها من حيث عدد سكانها ونسبة ما تستوعبه من سكان نواحي المنطقة ، وعامه ٢٠٠٠ فان صورة السكن تتغير تدريجيا في الاتجاه الشمالي ، بحيث يلاحظ ان نسط القرية المتجمعة دون توابع او محصودة التوابع ، تتغير في نفس الاتجاه الى القرية المتجمعة وتحولها عدد متزايد من التوابع ، ثم تصبيع العزبة وحدتها هي نسط السكن السادس في الاجراء الشمالية من المنطقة .

— وتمثل عدد القرى التي يتراوح عدد توابعها بين ١ - ٥ عزبة ، نحو ٣٥٪ من جملة قرى المنطقة (١٩٦٠) ، وتمثل في الاجراء من المنطقة المحصورة بين كونتور ٥ - ٣ اي الاجراء الجنوبية ، والتوابع هنالا لا تستوعب عامه الا اقل من ٢٥٪ من جملة سكان الناحية ، أما عدد القرى التي يتراوح عدد توابعها بين ٦ - ٢٠ عزبة فتمثل نحو ٥٠٪ من جملة قرى المنطقة ، وهي تسود بين كونتور ٣ - ٢م ، حيث تستوعب التوابع ٢٥ - ٥٠٪ من جملة سكان الناحية ، في ذلك النطاق الذي يتميز باختلاط القرى القديمة مع تلك الحديقة النامية غالبا من عزب ، اي ان القرى كانت عزيما .. ثم تحولت الى قرى تبعا لمجموعة من القرارات الادارية المتواترة ، أما القرى التي يتراوح عدد توابعها بين ٢١ - ٤٠ عزبة .. فتمثل نحو ١٥٪ من قرى المنطقة ، حيث تستوعب العزب بين ٥ - ٧٥٪ من جملة سكان الناحية .

— وتوضح دراسة العزبة في المنطقة من حيث عدد سكانها .. ان بعضها قد نما سكانيا لأسباب متعددة ، بحيث تداخلت مع فئات الأجيام الدنيا من القرى ، وتتهيأ بعض العزب للتحول الى مالية وادارية ، فهي أحد المؤشرات الهامة في توضيح احتمالات التغير الاداري في المنطقة ، ومتوسط عدد سكان العزبة في المنطقة ٣٠٠ نسمة ، وهي قد تنقص عن ذلك حتى لا تتجاوز أحدها من السكان ، وقد تتعاظم حتى تزيد عن ١٠٠٠ نسمة ، وذلك تبعا لتاريخ انشاء العزبة وخصائص اقليمها السكاني .

وهنا تجدر الاشارة الى حقيقة هامة تتصل بالتفرقة بين ما يعد قرية وما يعتبر عزبة ، انها في البداية تفرقه ادارية أساسا ، ربما يكون لها ما يبررها أحيانا من حيث عدد سكان المركز السكنى ، ففى محافظة كفر الشيخ نجد أن متوسط عدد السكان للقرية بها ٢٢٦ نسمة ، بينما لا يزيد متوسط عدد سكان العزبة عن ١٩١ نسمة ( ١٩٦٠ ) والعزبة قد تتواضع حتى لا تعدو ان تكون بضعة دور وسط العقول ، وتندانى القرية مطلقا الى هذا الحد ، كما أن القرية - عادة - ما تشتمل على بعض الخدمات الأساسية ( والمدرسة الابتدائية ، الوحدة الصحية ، الجمعية الزراعية وغيرها ) وهي تقدم خدماتها لها ولتوابعها ، وهذه وغيرها قد تميز القرية فى المنطقة عن العزبة ، الا أن هناك منطقة تداخل تصبح فيها هذه التفرقه عسيرة الا من الناحية الادارية ، فهناك متلا ٥١ قرية فى المحافظة تقل عن المتوسط المذكور سكانيا بعد أدنى ٤٧ نسمة ، كما أن هناك ٦٨ عزبة بها يزيد عدد سكانها عن ٨٠٠ نسمة ( ١٩٦٠ ) ، ومن ناحية أخرى فان هناك نسبة هامة من العزب تحتوى بعض الخدمات الأساسية السابق ذكرها ٠٠٠ خاصة المدرسة الابتدائية ، واذا أضيف الى ذلك تشابه النمط الحضارى الريفي بعامة فى المنطقة ، يتضح أن القرار الادارى - خاصة فى منطقة التداخل - يمثل المستوى الواضح المؤكى للتفرقه بين شكل السكن الريفي الرئيسيين فى المنطقة ٠٠ القرية والعزبة ، وبغض النظر - مؤقتا - عن هذا المستوى ، وكذلك عن التفاوت بين القرية والعزبة من حيث عدد السكان ، يمكن اعتبار العزبة فى حد ذاتها النواة الأساسية لظهور القرية فى المنطقة ، وذلك لتشابه الوظيفة الزراعية بينها وما تفاوت عدد السكان الا مرحليا ، وكذلك فان المستوى الادارى يصبح مؤقتا وقابل للتغير .

### **مدن البسراوى :**

- تعد الحاجة لمراكز خدمة أقليمى من أسباب تميز وظهور بعض المراكز السكنية ، بل هي وراء ظهور المدينة الأقليمية غالبا ، وذلك بما يترتب على وجودها من جاذبية للخدمات ، فالخدمات لا يمكن أن تتناثر فى الريف عشوائيا ، والرجح أن المركز الاقليمى - بدأية - يستمد أهميته من موقع متميز بين مجموعة سكنية ، بحيث قد يؤدى ذلك الى ظهور سوق اكبر من محل ، وما يتبع ذلك بالضرورة من تداعيات اقتصادية سكانية .

- لقد نمت معظم المدن الدلتاوية - على مراحل بطئية - من قرية او عزبة او مجموعة من العزب ، وتضافرت عوامل عديدة أدت الى ظهورها

بالذات دون غيرها من مراكز السكن الريفية التي يزخر بها الأقاليم ، ويعد «السوق» من أهم هذه العوامل .. فهو جرثومة المدينة الدلتاوية ، ومن بين عديد من الأسواق المحلية .. يحظى بعضها بشهرة خاصة تتحدد أسبابها ، والارجح أن توسيط الموقع وسهولة المواصلات من أهم هذه الأسباب ، كما قد تجد في أقدم التجمعات حول ضريح قديم مبارك .. بدایية سلسلة من النمو المدنی المتعاقب ، لقد دعمت الأسواق المحلية أهميتها برعاية ولی مشهور ، وهكذا يتبيّن أن المدينة قبل أن تصبح مقرا للاقامة الثابتة لأعداد أكبر من قرية عادیة ، بدأت بأن كانت مقرًا لل المجتمع يختلف إليه الناس من حين إلى آخر ، وقدرة المدينة على اجتذاب الناس .. وانعاش معنوياتهم ، ما زالت معيارا – لا يقل شأنًا عن التجارة – في تقدير قيمة المدينة وشاهدها على ما تنتظري عليه من طاقة وحيوية ، وليس من الغريب – أذن – أن يكون أولياء «المدن» هم أكثر أولياء الدلتا شهرة وجاذبية – ثم هناك – ثالثا – اختيار هذه المراكز السكنية المتميزة بحكم شهرتها وموقعها وحجمها ، لتصبح من محطات الخطوط الحديدية التي مدت خلال الدلتا منذ نهاية القرن الماضي ، وتزايدت أهمية هذه الخطوط .. وكانت من أسباب جذب التجارة وتوسيع دائرة نفوذ أسواق هذه المحطات ، ومكنت من نقل كميات أكبر من السلع وأكثر تنوعا ، واتساع وقت الإقامة في الأسواق ، فضلاً عن الأمان في الذهاب والإياب ..

– الواقع أن العناصر القديمة التي تكونت منها القرية الدلتاوية ، نقلب أو أدمجت في الوحدة الحضرية الجديدة .. «المدينة» ، وتحت تأثير عوامل حديثة في الدلتا .. أصبح تكوين مدنها على نسق أكثر تعقيداً وأقل ثباتاً مما كانت عليه في القرية القديمة ، وحقق هذا الخاطر الحضاري نجاحاً أكبر في تجسيد اليد العاملة في نواحي نشاط متنوعة غير الزراعة .. النشاط الوحيد للقرية ، كما ساهمت وسائل المواصلات في عملية نقل حضاري واسعة .. ساهمت في النمو المدنی الدلتاوي ..

– لقد كانت القرية وعاءً لوظائف أصيق نطاقاً ومهام أشد التصاقاً بالأغراض الأولية للحياة ، ومتازت الحرف الريفية وتقاليدها بتألف جزءاً من الحياة اليومية في المدينة الدلتاوية ، غير أن تعدد وجوه النشاط بعد ذلك وتقسيم الناس إلى طبقات وفقاً للمهن والوظائف ، أن تكون منهم في المدينة ما يشبه هرماً حضارياً ، ولقد كان من جراء نشوء وظائف اقتصادية ومهام اجتماعية لكل طبقة على حدة ، أنها بدورها أنشأت ما يقابلها من مناطق في المدينة ، كما أنها أدخلت على مبانيها من ضروب

التميز ما أكسبها أشكالاً .. كان يسهل التعرف عليها في كل مرحلة تالية ، ولقد كان التجار .. ومن ورائهم أرباب المهن والحرفيين يمثلون - وما يزالون - أساس حياة المدينة اقتصادياً واجتماعياً ، بالإضافة إلى الزراع القدماء والموظفين المحدثين والمُؤقتين .

- وتلخص هياركية أحجام المدن الدلتاوية .. الكبير من العوائق الاقتصادية ، فهي نتاج عوامل طبيعية وحضارية شتى ، ولم تكن مدن شمال الدلتا بعيدة من تأثيراتها ، فهي مدن دلتاوية أساساً طبيعياً وحضارياً ، مع ما تمنحه لها ظروف المنطقة من سمات تفضيلية تتصل بمواعدها وتباعدها وأحجامها .

وتتحلّ شبكة المدن الدلتاوية شكلاً هرمياً قوامه قاعدة عريضة من المدن الصغيرة ، تعلوها قباب المدن الأكبر حجماً ، التي يتناقص عددهما تدريجياً مع زيادة الحجم .

- وحسب تعداد ١٩٦٠ السكاني .. يتضح أن المحافظات الدلتاوية تشمل ٦٢ مدينة ، منها ٦ مدن أكثر من ١٠٠ ألف نسمة ، ٧ مدن بين ٤٠ - ١٠٠ ألف نسمة ، ٢٠ مدينة بين ٢٠ - ٤٠ ألف نسمة ، ٢٩ مدينة أقل من ٢٠ ألف نسمة ، وبدراسة التعدادات السابقة عن التعداد المذكور ، يتبيّن أن المدينة الدلتاوية تنمو تدريجياً لتتدخل في قباب حجم أكبر ، كما يتبيّن أن الاتجاه هو نحو التركيز في مدن كبيرة ، أكثر منه التوزع بين عدد كبير من المدن الصغيرة ، وببساطة يمكن اكتشاف أن شبكة المدن الدلتاوية ليست ثابتة ، بل هي متغيرة مع تغير الظروف الحضارية الإقليمية .

- الواقع أنه يصعب تفسير ظاهرة المدن عامة بمعزل عن الظروف الحضارية الإقليمية والتالي .. أن الزراعة تمثل نسيج اقتصاديات الأقليم ، معها ظهرت القرية مع ارتفاع غلة الفدان وظهور الفائض ، وبرزت للأقليم أهداف أخرى غير مجرد البقاء ، وتحررت نسبة من الأيدي الزراعية من العمل الزراعي ، ويمكن القول - عامة - أن حجم المدينة .. يعكس الوضع الاقتصادي السكاني الإقليمي ، فمن شأن النمو الاقتصادي أن يؤدي إلى تقصّي عدد المدن الصغيرة التي تقدم الضروريات .

- وليس توزيع المدن في الدلتا عشوائياً .. أو بالصدفة أو بلا دلالة فالمدن لا تظهر من تلقاء نفسها ولا تنمو بذاتها ، والأغلب أن محاور توزع المدن في الدلتا والخطوط التي تنتظمها ، تمثل رد فعل حضاري مركب لجملة من العوامل الطبيعية الأولية خلالها ، ويمتد آخر خطوط التوزع

والظهور المدنى بها سهلاً .. على شكل قوس ، تمثل مدینتنا « فوه » (فرع رشيد) وشربين (فرع دمياط) طرفاً ، مروراً بمدن « دسوق » ، قلين ، كفر الشيخ ، بيلـا ، بلقاس ، كفر سعد ، ولا يوجد شمالى لهذا القوس سوى مدینتين ، الأولى قديمة « بلطيم » عاصمة البرلس .. وهو أقليم متميز بظروفة الطبيعية البشرية الخاصة ، والثانية حديثة « سيدى سالم » لم تظهر أرقامها إلا في تعداد ١٩٦٠ السكاني ، ومن وجہة نظر ديناميكية النمو المدنى الدلتاوى .. يمكن اعتبار « سيدى سالم » باكورة ظهور خط مدنى جديـد يقع إلى الشمال من القوس المذكور ، وتمثل مجموعة المدن هذه .. بالإضافة إلى الخط المدنى المحتمل ظهوره إلى شمالها .. كوكبة مدن (البرارى) شمال الدلتا بين فرعـيها ..

### أ - قوس المدن القديم :

- ويعكس القوس المدنى الجنوبي - خاصة من ناحية الحجم - مرحلة النمو الاقتصادي في هذا الجزء من الدلتـا ، وجميعها (١٩٦٠) .. تقع في الفئة الحجمية بين ٢٠ - ٤٠ ألف نسمة ، هي قرى قديمة .. ظهرت مدنـياً تباعـاً منذ القرن الماضـي ، ظهرت أولـاً مدن « كفر الشيخ » ، دسوق ، فوه ، بلطيم ، شربـين ، بلقـاس « قبل نهاية القرن ١٩ كعواضـم ادارـية ، وتـأخر الامر بمـدينة بـيلا الى ١٩٣٨ ، وبـمدينة قـلين الى ١٩٤٦ ، ويتـفاوت تـرتـيب هـذه المـدن من حيث الحـجم بـين مـدن الدـلتـا ، ولكن جـميعـها قد تـمت بمـعدلات عـالية بـين ٢٧ - ٢٧ ، وتـوضـح الـدرـاسـات .. أن مـعـدـلات النـمو بـها تـزـيد عن مـعـدـلات الـزيـادـة الطـبـيعـية للـسـكـان ، وـمعـنى هـذا أـنـها تـشهـد تـيـارات هـجرـة إـلـيـها ، إـلـاـضـافـة إـلـى زـيـادـة عـدـد الموـظـفـين مع تـكتـيف خـدمـاتها الـادـارـية ، خـاصـة مـدن « كـفرـ الشـيـخ ، دـسوـقـ قـلين ، شـربـين » .. أما مدـيـنتـي « بـيلاـ وـبلـقـاس » .. فقد تـعرـضـتـا لـتـيـار هـجرـة عـكـسـيـة ربما بـسـبـب وـقـوعـها فـي مـنـطـقة الـظلـ بالـنـسـبـة لـنـفـوذ مدـيـنتـي المـصـورـةـ والمـحلـةـ الـكـبـرـىـ الـقـرـيـتـينـ ، وـرـغـمـ قـرـبـ مدـيـنةـ كـفرـ الشـيـخـ مـنـ مدـيـنةـ طـنـطاـ (٤٠ـ كـمـ) ، وـمـدـيـنةـ دـسوـقـ مـنـ مدـيـنةـ دـمنـهـورـ (٢٢ـ كـمـ)ـ إـلـاـ أـنـ الـارـتـباطـ الـوثـيقـ بـيـنـ كـفرـ الشـيـخـ وـدـسوـقـ وـاقـلـيمـيـهـماـ الـزـرـاعـيـنـ ، وـيـسـ الـمواـصلـاتـ بـيـنـ المـدـنـ الـأـرـبـعـةـ .. قدـ أدـتـ إـلـى نـتـائـجـ إـيجـابـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـنـمـوـهـماـ المـدـنـيـ ، وـخـفـقـتـ مـنـ تـأـثـيرـ مـدـيـنتـيـ طـنـطاـ وـدـمنـهـورـ ..

لقد كانت مدـيـنةـ فـوـهـ أـولـى مـدـنـ شـمـالـ الدـلتـاـ ظـهـورـاـ ، وـتـارـيخـهاـ يـؤـكـدـ صـفـةـ الـمـوـقـعـ النـسـبـيـةـ ، وـارـتـباطـهـ بـظـرـوفـ حـضـارـيـةـ مـتـغـيـرـةـ بـطـبـيـعـتـهاـ ، وـإـذـ كـانـتـ مـدـنـ الـمـنـطـقـةـ قدـ تـحـولـتـ مـنـ أـصـولـهـاـ الـقـرـوـيـةـ تـبـاعـاـ إـلـى عـوـاصـمـ

إقليمية منذ القرن ١٩ ، فان « فوة » تعد مدينة فرعونية ، ورددت كمفر لكرسي فوه في كشف اسقفيات مصر القبطية ، نمت تدريجيا حتى أصبحت من أكبر مدن مصر في العصور الوسطى ، وينذكر الرحالة الفرنسي Belon الذي زار مصر في سنة ١٥٣٠ ( ٠٠ ) أنه لم يكن في مصر مدينة أكبر من فوه سوى القاهرة ( ٠٠ ) وفي الخطة التوفيقية ( ٠٠ ) كانت هذه المدينة في الأعصر الحالية على غاية من العمارة والبراعة ( ٠٠ ) ولعلها ورثت في ذلك الاسكندرية ورشيد معا . ولكن منذ أواخر القرن ١٨ ، كانت فوة قد بدأت في الانحدار ، ويصف على مبارك الحراب الذى أصاب فوه — بقلم العالم资料 french « سوارى ، الذى ساح مصر سنة ١٧٧٧ م — وقد رأى الأخير أغلب حارات المدينة معطلة عن الحركة ، وتهدم أكثر مبانيها وحصل الحراب فى مساجدها ، ولم يكن بها اذ ذلك غير قليل من السكان ويفسر على مبارك أسباب التدهور ( ٠٠ ) نعم ان البحر المالع ، أخذ فى البعد عن فوه بسبب رسوب الطمي هناك حتى صار بعده عنها ( ١٧٧٧ م ) نحو تسع فراسين ، وهى المسافة التى اتسعت بها أرض مصر ، منذ وقت فرعون بسمائيك ( ٠٠ ) ، تم لما أهمل خليج الاسكندرية ، وكثير طميه ، تعطل سير السفن وتحولت الشجارة عنه ، وصارت تتبع فرع رشيد وتصل الى الاسكندرية من المالع ، فكان ذلك سببا فى ثروة رشيد وعمارتها وتقهقرت مدينة فوه ( ٠٠ ) ويختم حديثه عنها ( ٠٠ ) ولم تزل تتقلب فى الأحوال والحوادث ، وفي وقتنا هذا ( ٠٠ ) هي عامرة جيدة البناء ( ٠٠ ) .

— وبالفعل ( ٠٠ ) فان فوه ، كانت حتى نهاية القرن ١٩ ، ما تزال أكبر مدينة إقليمية في شمال الدلتا بين فرعاتها ، ولكنها بدأت تتراجع عن مركزها هذا تدريجيا ، لأسباب تعدد استمراها لتلك التى وضع على مبارك يده عليها ، ولعلها كامنة منذ البداية فى طبيعة موقعها كمدينة ظهرت ونمت دون الارتباط وظيفيا باقليمها ، لقد استفادت من ميزات موقعها واتصالها السهل بغرب الدلتا والاسكندرية وذلك فى تنمية تجاراتها وصناعاتها خاصة الصوف ، فلم يكن إقليمها البالى — فى معظمها — يمكنه ان يمدنا بأسباب ازدهارها القديم ، وكان ردم ترعة الاسكندرية بمثابة قطع شريان اتصالها الرئيسى بالخارج ، اذ أنها كانت — وما تزال — ضعيفة الاتصال بظاهرها ، بسبب موقعها عند ثنية النهر من ناحية ، وعدم اعتمادها عليه أساسا من ناحية ، وفي نفس الوقت ، فان تغير الخريطة الاقتصادية لشمال الدلتا منذ نهاية القرن ١٩ ونموه الع്�مرانى ، قد أدى الى تغيير الخريطة السكنية للإقليم ، وتکائف سكنه تدريجيا وظهرت هياكل خدمته المرتبطة به وظيفيا ، على أن نمو

مدينة دسوق جنوباً (٢٥ كم) وقرية مطوبس شمالاً (٢٥ كم)، وكلاهما يقع على فرع رشيد، كان أشد العوامل تأثيراً بالنسبة لمدينة فيوه، فقد كان موقعهما أكثر استجابةً لعوامل التغير في المنطقة ومتطلبات نموها، فقد كان موقع فوه هامشياً ومتطرفاً بالنسبة لمناطق الاستصلاح الحديثة، وأصبحت مطوبس - خاصةً بعد مد الخط الحديدي الاستكenderية / رشيد / البوصيل / مطوبس / أبو غنيمة وانشاء كوبرى مطوبس أمامها على فرع رشيد، نافذة للإقليم الشمالي النامى إلى غرب الدلتا فالاستكenderية، وأصبح الخط الحديدي والكوبرى بمنطقة سهم فى عمق الإقليم النامى، يشير إلى طريق تصريف فائضه، كما أصبح الخط الحديدى طنطا / قلين / دسوق / دمنهور / الاستكenderية، وطريق البرية المرصوفة الموازية، وطريق كفر الشيخ / دسوق المرصوف، بمنطقة سهم آخر في قلب الإقليم الراسخ، يشير إلى طريق تصريف انتاجه، وحوض فوه في موقعها المغلق، خاصةً مع مجاوتها من الغرب لأفقر مراكز البحيرة انتاجاً وسكاناً وتتوعد داخل ثنية النهر، وأصبحت رابعة مدن المحافظة من حيث الحجم.

- أما بالنسبة لمدينة دسوق، فقد لا يكون موقعها على فرع رشيد متميزة عن بعض مراكز السككية الأخرى من وجهة النظر الطبيعية، ولا شك أن الموقع النهرى يمنع وسائل اتصال رخيصة قد تتعذر المراكز السكنى وتوسيع مناقبها وقد تؤدى إلى نمو حجمه، مع ما يمنعه هذا النمو - غالباً - من مزايا ادارية وتجارية، ولكن هذا كله قد يهنىء القرية متميزة بأكثر مما يدعى لمدينة نامية، ويظهر دور الظروف الحضارية للإقليم وعلاقاته النسبية داخله وخارجها، وشبكة مواصلاته، وغير ذلك من العوامل، يظهر في صالح أحد هذه المراكز بدرجة أكبر من غيره، لقد ظل موقع دسوق محدود الأهمية نسبياً حتى تجمعت ظروف المنطقة المتغيرة لصالحها، واحتزلت دسوق أهمية قرية محلية أبو على جنوبها (٦ كم) على فرع رشيد، ومدينة فوه شمالها دفعه واحدة، وقرية « محلية أبو على » هذه واحدة من أقدم مراكز السكن على فرع رشيد، نمت منذ المصور الوسطى، حتى جذبت تجار مدينة دسوق ذاتها، وهي من مراكز الخدمة الهامة في مركز دسوق، ولها إقليم خدمتها المحدود، غير أن نجاحها قد توقف عن حدوده عند هذا الحد، لأسباب من داخل الإقليم وخارجها، تؤثر في العلاقة الحساسة بين مراكز السكن على فرع رشيد، والمرجع أن نمو مدينة كفر الزيات جنوبها (٣٠ كم)، ب معدلات عالية سكانياً - تصاحب الصناعة عادة - بحيث قطعت الطريق على محلية أبو على جنوباً، وأصبحت الأخيرة تقع في ظلها ثم ظهور مدينة

بسیون شرقاً (٢٠ كم) واتصال الأخيرة بمدينة طنطا (٢٥ كم) قد حرم محلة أبو علي من ظهيرها الشرقي الراسخ ، ومن ناحية ثالثة فإن موقع محلة أبو علي لم يكن مناسباً لتصريف فائض انتاج الأجزاء الشمالية النامية من المنطقة ، ولم تكن مواصلاتها ميسرة ، بمناطق الانتاج الغنية في وسط الدلتا .

ولا تعنى هذه المناقشة ان محلة أبو علي كانت تنافس دسوق سيادتها على القليمها أو حتى تقاريرها حجماً في أي وقت ، فقد حسمت هذه المنافسة منذ اختيار دسوق عاصمة إقليمية ١٨٤١ ، لأنها أكبر بلاد المنطقة ، ولكن الهدف هو توضيح أن تغيرات الخريطة الاقتصادية والسكانية للإقليم على الأهمية النسبية للمرأكز السكنية ، خاصة بالنسبة للمرأكز المتكافئة الواقع منها ، لقد كانت الظروف واحدة ، في صالح دسوق ومطروح ، وفي غير صالح فوة ومحلة أبو علي نسبياً ، ولكنها أولاً في صالح الإقليم ياكمله .

ورغم أن دسوق ، كانت قد أصبحت أكبر مدن المنطقة منذ تعداد ١٩٣٧ ، إلا أنه عند إنشاء مديرية الفوادية ١٩٤٩ ، لم يقع عليها الاختيار لتصبح عاصمتها ، بل وقع الاختيار على مدينة كفر الشيخ التي كانت تقل عنها حجماً ومدينة وإن كانت أقدم منها كعاصمةإدارية ، فلماذا ؟

موقع العاصمة .. مرئى أم هامشى ؟ هذا هو السؤال الذي طرحته « سور » ليكون بداية دراسة موقع العاصمة ، كما ان فكرة العاصمة الإقليمية قد نوقشت بواسطة الإقليميين الفرنسيين ، ويرى « بلاش » ان العاصمة الإقليمية أكبر من مجرد عدد السكان أو نشاطها الاقتصادي وتعدده ، بل هناك العامل الإقليمي الذي يتدخل فوق هذه لصالح مدينة دون أخرى .

هنا يتضح تأثير الموقع العام للمديرية الجديدة بين فرعون التيل ، في منطقة من أوسع مناطق الدلتا ، لقد نمت المدينتان ب معدلات متقاربة منذ ١٩٢٧ ، في منطقة عالية الانتاجية نسبياً ، وإذا كانت دسوق تتصل بسهولة بغرب الدلتا والإسكندرية .. فإن كفر الشيخ كانت أقرب إلى شرقها وإلى طنطا ، وتميزت كفر الشيخ بموقعها الإقليمي المناسب للأجزاء المستصاغة حديثاً شمال المنطقة وكانت هذه الأجزاء قد بدأت تدخل دور نموها فوق الحدود ، ولم تعد طنطا العاصمة القديمة قادرة على الإشراف عليها إدارياً بحكم المسافة ، بل إن كفر الشيخ كانت تشرف عليها بالفعل من زمن أبعد من إنشاء المديرية الجديدة ، ورغم أن مدينة دسوق كانت

تشرف أيضاً على مناطق واسعة من الأجزاء الحديقة الاستزراع ، إلا أنها انكمشت جنوباً ، بعد إنشاء مركز سيدى سالم ، ولم تعد بحكم موقعها المتطرف قادرة على الإشراف عليها .

وبعد ذلك ، فلقد كانت « مدينة كفر الشيخ » ، تتواصط أيضاً النطاق المعمور من قديم في المنطقة جنوبى كونتور ٣م ، تقاد تتوسط المسافة بين مدينتى دسوق وبلا (٦٣ كم) بالإضافة إلى موقعها من شبكة المدن الدلتاوية ، فهي على أبعد متساوية (٤٠ كم) من مدن طنطا ، المنصورة ، شربين ، ترتبط معها ومع المحلة الكبرى أيضاً ، بمواصلات برية وحديدية جيدة ، وشاركت بذلك مدينة طنطا ، في وصل ووسط الدلتا وجنوبها بكل من شمالها الشرقي والغربي ، وقد حققت معدلات نمو عالية ، بحيث تحرك مركزها بين مدن الدلتا من المدينة رقم ٤٢ (١٩٢٧) إلى المدينة رقم ١٥ من حيث الحجم (١٩٦٠) ، وهكذا تنازلت طنطا عن مهمتها المستحيلة وتراجعت دسوق بحكم الموقع – عن تطلعها لوظيفة العاصمة ، وتسلمت مدينة كفر الشيخ الراية من طنطا .

وتدرجياً – مرة أخرى – بدأ موقع كفر الشيخ يصبح – كما أصبح موقع طنطا من قبل – أكثر جنوبية وهامشية مع امتداد الزراعة شمالاً ، وفقدت توسيطها القديم ، وأصبحت تبعد أقل من ٧ كم عن حدود المحافظة الجنوبية ، وأكثر من ٣٥ كم عن حدودها الشمالية ولا يتوقع للمدينة كفر الشيخ أن تصبح في حجم مدينة طنطا ، لاختلاف الظروف المضاربة بعامة ، خاصة وإنها تقع في ظل مدن وسط الدلتا الكبرى « المنصورة » ، طنطا ، المحلة الكبرى ، حتى تتمكن من الإشراف على شمال المحافظة ، وبالخصوص مع معدلات نموه الحالية ، كما أنها لا ترتبط معه بمواصلات ميسرة ، ولذلك فهى مناطق غرباً كمركز للخدمات الإقليمية ، ظهرت قرية الرياض (١٨ كم) كمركز خدمة القليمي ، ومدينة سيدى سالم ، (٣٠ كم ش . غ) ، والأخيرة الابنة الشرعية للمناطق المستصلحة حديثاً ، تلك المناطق التي لم يكن إشراف كفر الشيخ عليها في الواقع إلا من باب الضرورة ، أشرف عليها في بداية نموها ، ثم قصرت عن ذلك بعد تزايد عمرانها وظهور مراكز خدماتها ، وهكذا .. تسلمت الحفيضة – سيدى سالم – الراية ، والرجح أن تكون هي المدينة النهائية في هذا الخط المدى طنطا / كفر الشيخ / سيدى سالم ، فهي تبعد عن بحيرة البرلس بحوالى ٢٠ كم ، وهي مسافة مناسبة لكي تتحكم أى عاصمة إقليمية قبضتها على أنحائها .

والمرجع أن ذلك لن يهدى وظيفة كفر الشيخ كعاصمة للمحافظة ،

اللهم الا اذا اتجه التفكير لانشاء محافظة شمالية جديدة ، تضم الاجزاء  
شمالى كونتور ٤٣ عامه . وهذا ما قد يحتاج الى حديث تفصيل سوف  
ترد بعض جوانبه فى نهاية هذا الكتاب .

ـ اما مدينتا « بيلا وقلين » ، فقد ظهرتا اداريا في فترة متقاربة  
وتحتفلان اقليميا الى حد كبير ، فمدينة بيلا ، قاعدة ثانى مراكز الدلتا  
مساحة ، تتفاوت قدرته الانتاجية بين المتوسطة والضعيفة والبائرة ، وهى  
واحدة من كوكبة مدنية تشملها وشربين وبلقاس فى ذلك الجزء من الدلتا ،  
وهي ترتبط والمدن المجاورة بشبكة مواصلات برية وحديدية جيدة ، وهى  
بمتابة نافذة للمنطقة الى شرق الدلتا وبالاخص شمالها الشرقي ، وطريقها  
المرصوف الى باطنيم ، هو شريان البرلس الى وسط الدلتا .

وقد تمت بيلا تدريجيا حتى أصبحت تحمل المرتبة الثالثة من حيث  
الحجم بين مدن المنطقة ، على ان موقعها على مسافات متقاربة من عدد من  
مدن الدلتا الكبرى ، خاصة المتصورة ( ٣٠ كم ج - ش ) والمحللة  
( ٢٥ كم ج ) قد حدد من نموها نسبيا ، حتى انها تشهد تيار هجرة منها  
إلى هذه المدن غالبا ، وهي تحتل المركز ٢٦ بين مدن الدلتا ( ١٩٧٠ ) ،  
وهي تشارك مدن المحافظة الجنوبية من حيث هامشية موقعها بالنسبة  
لريفها ، فهي تبعد عن حدود مركزها الجنوبي بأقل من ٥ كم ، بينما  
يتراوح ريفها شمالا حتى ساحل البحيرة على بعد ٤٠ كم وهكذا فإن قوتها  
اكليمية مرتبطة ظهورا ونموا بالأجزاء من ريفها جنوبى كونتور ٤٣  
وفي ظل غياب العاصمة ، ومع نمو الأجزاء الشمالية ظهرت « الحامول »  
على بعد ١٨ كم شمالا على نفس خط مطربس وسيدي سالم والرياض ،  
وأصبحت الحامول مركز خدمة يبشر بنمو مؤثر .

ـ اما مدينة « قلين » ، فهي عاصمة منطقة عالية الانتاجية تنتهي  
لوسط الدلتا ، واحدة من مجموعة مدنية تشملها وبسيلون وقطور ،  
ظهرت جميعها في فترات متقاربة خلال الأربعينيات ، وقلين قرية قديمة  
ولكن بلا تاريخ خاص ، كما أنها ليست ذات تركيب معماري متميز  
ولم تكن مقرا لولي مشهور ، وموقعها الاقليمي ميزتها الأولى ، هيأ لها منذ  
زمن بعيد ، أن تكون مقرا لسوق محل مشهور ! وان تنمو بمعدلات أكبر  
نسبيا من القرى المجاورة ، ودعم موقعها بين مدن طنطا وكفر الشیخ  
ودسوق من وظيفتها كعقدة لامواصلات الحديدية ، التي تعد أهم ميزاتها ،  
فهي تربط بين مدن طنطا وكفر الشیخ وشربين من جهة ومدن طنطا  
ودسوق ودمنهور ، وهي بذلك أهم محطة حديدية في المنطقة .

وليس قلين في موقع مناسب بالنسبة لريفها ، فهي أقرب كثيراً لحدوده الجنوبيّة ، ولكن صغر مساحة المركز قد قلل نسبياً من عيوب موقعها ، وإن كانت بعض قراها الشماليّة الأقرب إلى مدينة كفر الشيخ وسوق ، تتجه إلى المدينتين الأخيرتين تجاريّاً وطالباً بضمها إلى إيهما إدارياً ، وفي نفس الوقت .. فان قلين هي أصغر مدن المحافظة حجماً ، ولذلك فقوتها الإقليمية محدودة ، خاصة مع قربها من مدينة طنطا (٢٥ كم) .

- يتبعى بعد ذلك « بلطيم » ، ضرورة مدينة لإقليمها المعزول ، المحصور كمثلث بين ضلعى البحر والبحيرة ، لم ترتبط وظيفياً بتغيرات الخريطة الاقتصاديّة لشمال الدلتا ، وإن كان تأثيرها بالنمو الإقليمي العام واضحًا ، وقد هيأ لها موقعها الهامشى وتبعدها عن المدن المجاورة ، ان تقوم بوظيفتها الإقليمية دون منافسة من أي مدينة مجاورة ، يربطها الطريق المرصوف بلطيم / بيلال بالدلتا عامّة وأهم مدنها خاصة ، والبحيرة وسائلها الثانية إلى مدينة سيدى سالم فالدلتا أيضاً . ورغم أنها أصغر مدن الدلتا حجماً - باستثناء قلين - الا أنها تستوعب نحو ٣٠٪ من جملة سكان مركزها ، ويحد من قوتها الإقليمية - رغم موقعها المناسب لريفها - خلو مركز البرلس من الطرق المرصوفة بشكل شبه كامل ، فهي ترتبط مع قراها بمدقات ترابية ، يصعب اجتيازها شفاءً ، وذلك باستثناء طريقيها المرصوفين (٦ كم) إلى مصيف بلطيم .

#### **خط مراكز الخدمة « الحديث (المحتملة) :**

ان العوامل التي أدت إلى ظهور ونمو قوس المدن القديم - نسبياً - هذا ، وهي عوامل دلتاوية أساساً ، تمارس تأثيرها في ظهور خط المدن المحتمل ، وعادة ما تسبق عملية الظهور المدّنى مرحلة من النمو الاقتصادي السكاني ، فالمدينة - كما سبق - تظهر طبقاً لواقع موضوعي ، لتقوم بأعمال لابد وأن تؤدي في أماكن مركزية ، والجانب الإقليمي Regional Component فهو الأصل في وظيفتها ومن هنا لا يمكنفهم حقيقة للتوزع المدّنى .. الا اذا درست علاقتها الإقليمية ، والأرجح أن ظهور القوس المدّنى الجنوبي تباعاً منذ ثلاثينيات القرن ١٩ .. كانت تعبيراً عن قوة هذا النطاق الاقتصادي . كما كانت انعكاساً لحاجته إليها ، وقد ظهرت مدن البراري تباعاً مرتبطة بإقليمها الريفيّة وتعبيرًا عن حاجته لمراكز خدمة إقليمية ، وكانت ذلك بلاشك من أسباب نموهما معاً ..

الريف والمدينة ، غير أن اتساع أقاليم خدمة هذه المراكز مع استصلاح الأراضي البارزة .. وما يتبع ذلك من نمو عمراني ، أدى إلى تباعد هذه المدن عن هواشمها النامية ، وفرضت ديناميكية الحاجة إلى مراكز خدمة ظهرت مجموعة حديثة منها مرتبطة بالمناطق الهمشية هذه ، تمثلت في خط يبدأ من قرية مطربس على فرع رشيد غربا إلى قرية العامل شرقا ، مرورا بقرىتي سد خميس ، والرياض ، ونمط مرتبطة بأقاليمها المستصلحة ، وخاصة في ظل تباعده العواصم الإدارية القديمة ، وبالاخص مع تركيز مجموعة من الخدمات العالمية المستوى بها ، وقد تميزت هذه المراكز إلى حد أنها تشير إلى احتمالات تغيرات إدارية واسعة في شمال الدلتا .. ربما في المستقبل القريب ، فهي مدن البراري الحقيقة .. فالقوس الجنوبي يمكن اعتباره آخر خطوط المدن في الدلتا المزروعة منذ زمن فرعوني ، أما هذا الخط - مع واسطته سيدى سالم - فهو نتاج تطور البراري منذ منتصف القرن ١٩ ، ذلك التطور العمراني الذي تمثل العزب المتزايدة أول مراحله ، والقرى المتجمعة المتدمجة استمرا لنمو ريفه وزراعته ، ثم تأتي المدن تعبيرا عن حاجته وعن قوته ، عن حاجته لمراكز خدمته الخاصة .. وعن قوته الاقتصادية المتمثلة في وجود فائض انتاجي يحتاج للتصریف والتسويق .

- وظاهرة نمو مراكز الخدمة الإقليمية هذه .. من أهم ظاهرات النمو العمراني في المنطقة ، ورغم وجود بعض أوجه التشابه بين مراحل نمو هذه المراكز .. وبين مراحل ظهور العواصم الإدارية القديمة ، إلا أنه يمكن تبيان بعض أوجه الاختلافات التفصيلية أيضا ، منها أن هذه المراكز النامية .. قد تجربت بجوار واحد من كباري المنطقة الرئيسية ، التي تميز بأهميتها في الوصل بين مناطق واسعة ، فمثلا - اكتسبت مطربس أهميتها الحالية مع إنشاء كوبري على فرع النيل رشيد ، يصل بواسطة الخط الجديد بين شمالي محافظة كفر الشيخ وغرب الدلتا .. فالاسكندرية ، كما تقع الرياض غربى كوبرى عام ٢٠ على قرعة دليل القاصد شمالي مركز كفر الشيخ ، وكذلك العامل على الجانب الشرقي لكورى عام على بحر تيره ، يصل بين شرقى مركز بيلا ومعظم أجزاء المحافظة ، وكذلك سد خميس الذى تقع عند هويس عثمان ، حيث تلتقي معظم مصارف دسوق وقلين وسيدي سالم ، ومن تاحية ثانية .. فإن هذه المراكز تنمو من خلال شارع تجاري رئيسي ، قد يكون شارعها الوحيد ، ويعد بمثابة شريانها الرئيسي ، ومصدر جاذبيتها ونومها ، ويلاحظ ذلك بالنسبة لجميع هذه المراكز بل وأيضا .. بالنسبة لمدينة سيدي سالم التي تعد باكورة الظهور المدنى في هذا القطاع .

و الواقع ان ديناميكية الظهور المدنى للعواصم القديمة الجنوبية ، كان مختلفاً نسبياً ، فالأخيرة قد ظهرت و نمت لأسباب تتصل بمواعدها الهامة بين مجموعة قرى متباورة ، فى منطقة زاخرة بالقرى القديمة ، ساهم فى ذلك .. اختياراتها كمحطات هامة على خطوط حديد الدلتا المزالة ، تم اكتسبتها أسواقها الأسبوعية شهرة أكبر من محلية ، وكانت اخسافة الوظيفة الإدارية إليها بعد ذلك ، بمساعدة تحويل لخط نموها القروى ، على أنه .. لا شك أن ارتباط مراكز الخدمة الإقليمية بالمناطق حديثة الاستزراع ، وارتباط العواصم الإدارية الحالية بالمناطق المستزرعة من قديم .. يعد أهم أوجه الاختلاف بينها .. وهو الدافع الأساسي وراء ظهور أي مركز خدمة أو مدينة ، وهذه العوامل السابق ذكرها كأوجه للاختلاف بينها ، يرتبط أساساً بالمرحلة التي لظهر كل منها ، كما أنها تجده قدرًا من الاشتراك في خصائص النمو وسماته بين المدن الحالية والمراكز النامية .. وإن يكن بنسب متفاوتة ، ومن المرجح أن لا يؤودى هذا الاختلاف النسبي الناتج عن مرحلة النمو - آخر الأمر - إلى اختلافات واضحة في اتجاهات النمو الحالية ، وخاصة في ظل الحضارة الزراعية المساعدة ..

#### القسم الرابع

نحو خريطة ادارية جديدة للذات المصرية  
تنظيم العلاقة بين الريف والمدينة على  
التطبيق على محافظة كفر الشيخ



نحو خريطة ادارية جديدة للدلتا المصرية  
تنظيم العلاقة بين الريف والمدينة  
(مع التطبيق على محافظة كفر الشيخ)

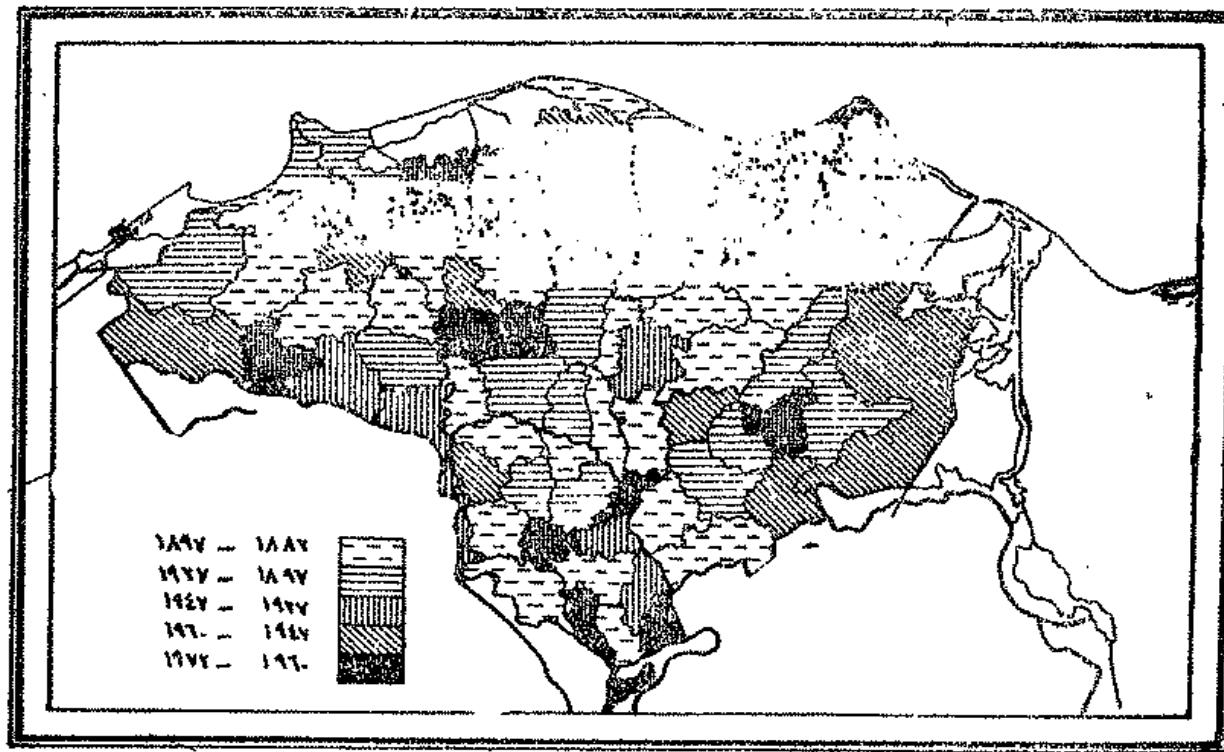
---

ان دراسة التغيرات الادارية - لمنطقة ما - لا تتم لضورتها في ذاتها وحسب ، بل - أيضا - باعتبارها حركة تعكس التغيرات الاقتصادية والسكانية في هذه المنطقة ، وبمعنى آخر . . . فان التغيرات الادارية ليست - في الغالب - سوى محاولات التنظيم المتلاحقة لمتابعة تغيرات اقتصادية سكانية سبقتها ، فليس التنظيم الاداري الا اطارا . . . يحتوى كيانا عمرانيا ليتيح له امكانات الحركة الصحيحة للتطور والنمو ، ولذلك يجب ان يراعى الحقائق الاقتصادية السائدة ، والخصائص السكانية لمنطقة ، ومواصفات المكان الطبيعية ، وتشكيلات القرى والمدن خلاله ، وذلك وفقا لأصول منهجية علمية محددة .

والغالب على تغيرات خريطة الدلتا الادارية - منذ عهد محمد علي خاصة - انها كانت انعكاسا مباشرا او غير مباشر لتطورات اقتصادية سبقتها ، وتمثل زيادة المساحة المزروعة على حساب المساحة البدالة . . . اهم هذه التطورات ، والثابت ان هذه الزيادة . . . كانت تتحقق - وما تزال - في حركة عامة نحو هوامش الدلتا ، ويعد النمو السكاني والسكنى من اسباب هذه الحركة ومن نتائجها أيضا ، وبصفة عامة - كانت التغيرات الادارية - وظيفيا - محاولات متتابعة لاستيعاب الواقع الاقتصادي السكاني السكاني الجديد (شكل ٩) .

لقد تزايد عدد مراكز الدلتا الادارية من ٣٨ - ٦١ مركزا بين تعدادي ١٨٩٧ - ١٩٦٠ ، وقد تمت هذه الزيادة في اتجاهات أساسية . . . يمكن تحديدها كما يلي :

أولا : تقسيم المراكز الهمائية الكبيرة المساحة في هوامش الدلتا الشرقية والغربية والشمالية وبعد تفاوت مساحة اقسام الدلتا الادارية سمة اصلية في بنائها هذا ومستمرة ، ويلاحظ أن مساحة هذه الاقسام تتوجه للزيادة نحو هوامشها ، كما تتناقص الكثافة السكانية ، وتسبة



تغيرات عدد المراكز الإدارية في طبقاً التسلیل بین ١٩٤٧ - ١٩٧٢

الأراضي المزروعة الى جملة الزمام في نفس الاتجاه ، ولذلك وتمشيا مع عوامل النمو العمراني الدلتاوي . . . تتجه خريطةها الإدارية للتحديث . . لاحتواه الواقع العمراني النامي عند هواهشها من ناحية والتخفيف عن عواصم مراكزها الإدارية القديمة من ناحية ثانية .

ثانياً : انشاء بعض المراكز الإدارية على حساب أخرى كثيفة السكان والسكن ، ويأتي هذا الاتجاه في مرحلة تالية للاتجاه السابق غالباً ، فان هذه الكثافة تؤدي بدورها - ربما دون تضخم مساحي - الى تقسيم اداري أكثر تخصيصاً ، خاصة وأنه يشمل - عادة - نمو بعض القرى الى حد تصبح معه من مراكز الخدمة الاقليمية الهامة ، بل وقد تنتهي نسبة منها للتحول الى مدينة ، ويلاحظ أنه بينما كان تضخم المراكز الهاشميسية مساحياً . . يغير عن مرحلة أولية في البناء الإداري ، فان التشكيل الإداري لوسط الدلتا وجنوبها . . كان دائماً أكثر تحديداً ، وانشاء المركز الجديدة في هذا الاتجاه الثاني . ي يجب ان يراعى ونوعاً عمرانياً كثيفاً نسبياً . . وقائماً بالفعل ولو حركته الداخلية بين مدنها وقراءه ، ويفسر هذا الاتجاه انشاء المراكز الإدارية الجديدة في المترقبة والقلبيبة خاصة منه ذلك الحين ، ويمكن توقيع سيادة لهذا الاتجاه في المناطق الهاشميسية من الدلتا مستقبلاً .

ثالثاً : الغاء بعض المراكز .. ونشاء غيرها بأسماء أخرى غالباً ، فقد ورثت خريطة الدلتا الادارية في أواخر القرن ١٩ بعض العواصم الادارية باعتبارات تاريخية أكثر منها اقتصادية ، وقد أدى نمو الدلتا السكاني السكاني منذ منتصف القرن ١٩ إلى ظهور ونمو بعض مراكزها السكنية إلى حد استقطبت معه أقاليمها الريفية اقتصادياً ، مما أدى إلى ضرورة إعادة تنظيم العلاقة بين القرى والعواصم ، وذلك لكي تتفق العلاقة الادارية مع الواقع الاقتصادي وارتباطاته ، وتمثل ذلك في اختيار عواصم ادارية جديدة وفي تعديل حدود المراكز تبعاً لذلك ، وهكذا .. اختفت تسميات بعض المراكز وتراجعت عواصمها القديمة عن وظيفتها الادارية ، مثل « العطف والنجيلة » (بحيرة) ، « والصوالح ، القنوات ، العارين » (برقية) ، « وميت سمنود » (دقهلية) ، « وشبرا ، نوى » (قليوبية) ، « وملبيج ، سبك » (منوفية) ، وحلت محلها عواصم أخرى لنفس المراكز ، أو بعد تعديلات في حدودها .

- غير أن إنشاء « مديرية الفوادية » (محافظة كفر الشيخ) بعد أهم التغيرات الادارية في الدلتا منذ عهد محمد علي وأكثرها دلالة ، فهي « المديريّة » (المحافظة) الوحيدة التي أضيفت إلى خريطة الدلتا الادارية منذ ذلك الحين ، وبعد إنشاؤها سنة ١٩٤٩ .. فصلاً عن الغربية - أو من ياطئها - خلاصة للتغيرات الادارية التي تعرض لها وسط وشمال الدلتا منذ منتصف القرن ١٩ ، وقد تأثرت بمثل ما تعرضت له الدلتا - عامة - من عوامل التغيير وأسبابه ، وأدت ظروفها الجغرافية والتاريخية الخاصة إلى بناء اداري له سماته المتميزة ، فهي المحافظة « المديريّة » التي استوطنت عنها إنشائهما معظم الأراضي المعروفة تاريخياً بالبراري ، والتي تشمل ذلك الجزء المعروف جغرافياً بشمال الدلتا ، وانشائهما قرب منتصف القرن ٢٠ ، يمثل مرحلة هامة في تاريخ وتطورها هذا الجزء من الدلتا ، بعد أكثر من قرن من الجهود المضنية في الاستصلاح والاستزراع والتعمر ، بحيث يمكن اعتبار تأثيرها ادارياً بمثابة اعتراف بما أصاب « البراري » من تغيرات أساسية في خريطتها الاقتصادية ، تغيرات فرضت في نهاية الأمر فصلها من « مديرية » الغربية ، فإذا كان جائزًا ومت可能存在 أن تتبع البراري كمساحات شاسعة شبه خالية من السكن والسكان المديريّة الأخيرة ، فإن تزايد ثقلها العمري تدريجياً قد أدى إلى استقلالها ادارياً آخر الأمر ، وهذا ما يتفق تماماً مع ديناميكية التغيرات الادارية الدلتاوية .

- ورغم أن تغيرات الخريطة الادارية للدلتا .. تعد سمة مستمرة

في تاريخها ، تكاد تتشمى مع مراحل تعميرها ، ومع التطورات السياسية التي تعرضت لها مصر بعامة منذ نهاية العصر الفرعونى ، الا أن الأسس التي تمت من خلالها هذه التغيرات ليست واضحة تماماً .. الا من حيث ارتباطها بالاطار الواسع للعمان والزراعة في الدلتا ، أى بالسكن وكشوف الضرائب ، ومن هنا .. فإن محاولة اقتراح خريطة ادارية جديدة للدلتا أو لمنطقة ما داخلها .. تكتنفها - بداية - المشاكل ، خاصة .. اذا حاولت أن تتشمى مع أسس جديدة واضحة ، وارتباطات اقليمية محددة ، تتصل بالواقع وترى من لاستيعاب امكانات المستقبل ، وأن تقيم حدودها على أساس من مواجهة ظروف المنطقة المتغيرة ، بهدف نهضة أنسنة الاطارات الادارية الممكنة لتحقيق النمو بمعدلات عالية ..

- الواقع أن هذا البحث لا يطبع الى تقديم خريطة ادارية جديدة للدلتا ياكملها ، انها مهمة لا يمكن أن يتحققها بحث منفرد الا بشكل عام للغاية .. ربما تصل فائدته التطبيقية الى أدناها ، ولكن توسيع الأسس والقواعد المقترحة للبناء الاداري للدلتا ربما يتحقق من خلال تموذج منطقة محددة ادارياً بها ، وربما كانت محافظة كفر الشيخ أكثرها ملائمة من هذه الناحية لأسباب عامة تتصل بالدلتا ككل .. وأخرى خاصة بها ، أما بالنسبة لأسباب العامة .. فقد سبقت الاشارة الى احتواه هذه المحافظة لمعظم المنطقة المعروفة بشمال الدلتا ، ويعد شمال الدلتا منطقة تموذجية لتوسيع تأثير العوامل الحضارية والتاريخية بالنسبة لعمانها وزراعتها ، فإذا كانت المنطقة تتسم عموماً للمرحلة الأخيرة من تعمير الدلتا ، فإن هواشمها الجنوبية تتسم الى وسط الدلتا وجنوبها من حيث مرحلة التعمير ، فهي - من زاوية ما - تكاد تلخص مراحل تعمير الدلتا وتغيرات خريطتها الادارية ، فالشافت أن هذه الهواشم جنوبى كونتور ٣ م .. قد شهدت القرى القديمة المندمجة المرتبطة باحواضها الزراعية منذ زمن فرعونى ، تتصل وغيرها من خلال السكك والمشييات ، وتتجتمع تجارتها في مجموعة من الأسواق المحلية ، بل كان لها يرما مقاطعات وممالك تضىءها ، وألهة مشهورة تعبدتها ، وجوهر تحرك أهدافها وسيطرتها ولم تكن الصورة مشابهة بأى درجة شمالى الكونتور المذكور مع تلك السابق ايغازها ، لته ظلت كما توسيع الخرائط التاريخية للدلتا .. شبه حالية من السكن والسكان حتى نهاية القرن ١٩ ، حين بدأت عوامل التغير تأخذ طريقها اليها ، متمثلة في الزيادة السكانية العامة والتلوّع الزراعي على حساب الاراضي الباشرة ، وغير ذلك من الظروف التي تتصل بمصر منذ ذلك الحين .. وأخرى تتصل بالعالم الخارجي وتطوراته

أحدانه . ومن تم بدأت حدودها الادارية تتعرض لاكثر التغيرات الادارية وضوحا في الدلتا ، خاصة بعد أن أخذت الشناصية القديمة الواضحة في خريطة الدلتا السكانية والزراعية عامه ٢٠٠٠ وفي شمالها خاصة تبهر تدريجيا ، وبعد ذلك فان التغيرات الادارية التي تعرضت لها المنطقة تتوضح الديناميكية التي كانت تتم بها التغيرات الادارية في الدلتا عامه ، وهي ديناميكية أقل ما توصف به أنها مؤقتة أو مرحلية ، ولعل هذا ما يفسر تتبع التغيرات في فترات زمنية متقاربة كما سيبقى تفصيله ، والمدعوة هنا لأن تتم هذه التغيرات وفقا لقواعد وأسس واضحة ، تجده في هذه المنطقة الحديثة مجالا للتطبيق ٢٠٠ قد لا تجده في غيرها من مناطق الدلتا .

- أما بالنسبة للأسباب الخاصة ٢٠٠ فالواقع أن محاولة اقتراح خريطة ادارية جديدة لشمال الدلتا عموما ومحافظة كفر الشيخ خصوصا ٢٠٠ لها دوافعها العديدة والمتحدة من نواحي مختلفة ٢٠٠ قد لا يمكن تحديدها بوضوح دون الاشارة الى الخريطة الادارية الحالية لهذه المنطقة ٢٠٠ مراحلها وبنائها وخصائص هذا البناء وسماته .

#### **الخريطة الادارية للمحافظة :**

تكاد محافظة كفر الشيخ تشمل معظم مساحة ثلث الدلتا الشمالي بين فرعاتها ، حيث تبلغ مساحتها ٤٤٩٢ كم ٢ ، أي بنسبة ١٥٨٨٪ من مساحة الدلتا ( ٢٢ ألف كم ٢ ) ، تأخذ شكلًا أقرب للمستطيل ٢٠٠ يمثل محور فرع رشيد ضلعه الغربي يطول ٨٦٥ كم بدأية من مصبه شمالا ، يفصل بينها وبين محافظة البحيرة ، ورغم أن فرع رشيد كان يمثل دائمًا خط اداريا قاطعا بالضرورة ، الا انه لم يكن كذلك من الناحية الاقتصادية ، خاصة مع تسهيلات الموانئ الحديثة ، ومن الشمال تشرف المحافظة على البحر المتوسط بجهة طولها ٩٥ كم بدأية من مصب رشيد غربا ، تشمل بذلك بحيرة البرلس بأكملها ، بعد ذلك هي ذاتية جنوبا وشرقا في الدلتا ، تشتراك — جنوبا — مع محافظة الغربية في حدود طولها نحو ٨٧ كم ، وبعد تاريخها الاداري — في معظمها — جزءا من التاريخ الاداري للغربية ، وتجاورها شرقا محافظة الدقهلية على حدود مشتركة طولها ٦٢ كم ، وهي أيضا منطقة تاريخ اداري مشترك بين المحافظتين ٢٠٠ لكثرة التغيرات الادارية التي تناولتها قبل وبعد انشاء « الفوادير » ، ولكن العلاقة الاقتصادية والتوجيه الجغرافي — هنا في الشرق — ليسا في كثافتها جنوبا لأسباب تصل بضيق الرقعة المشتركة التي تناولتها

التغيرات ، وفقرها النسبي اقتصادياً وسكانياً ، واتجاه حركة العلاقة والمواصلات أساساً .. نحو قلب الدلتا ورأسيها ..

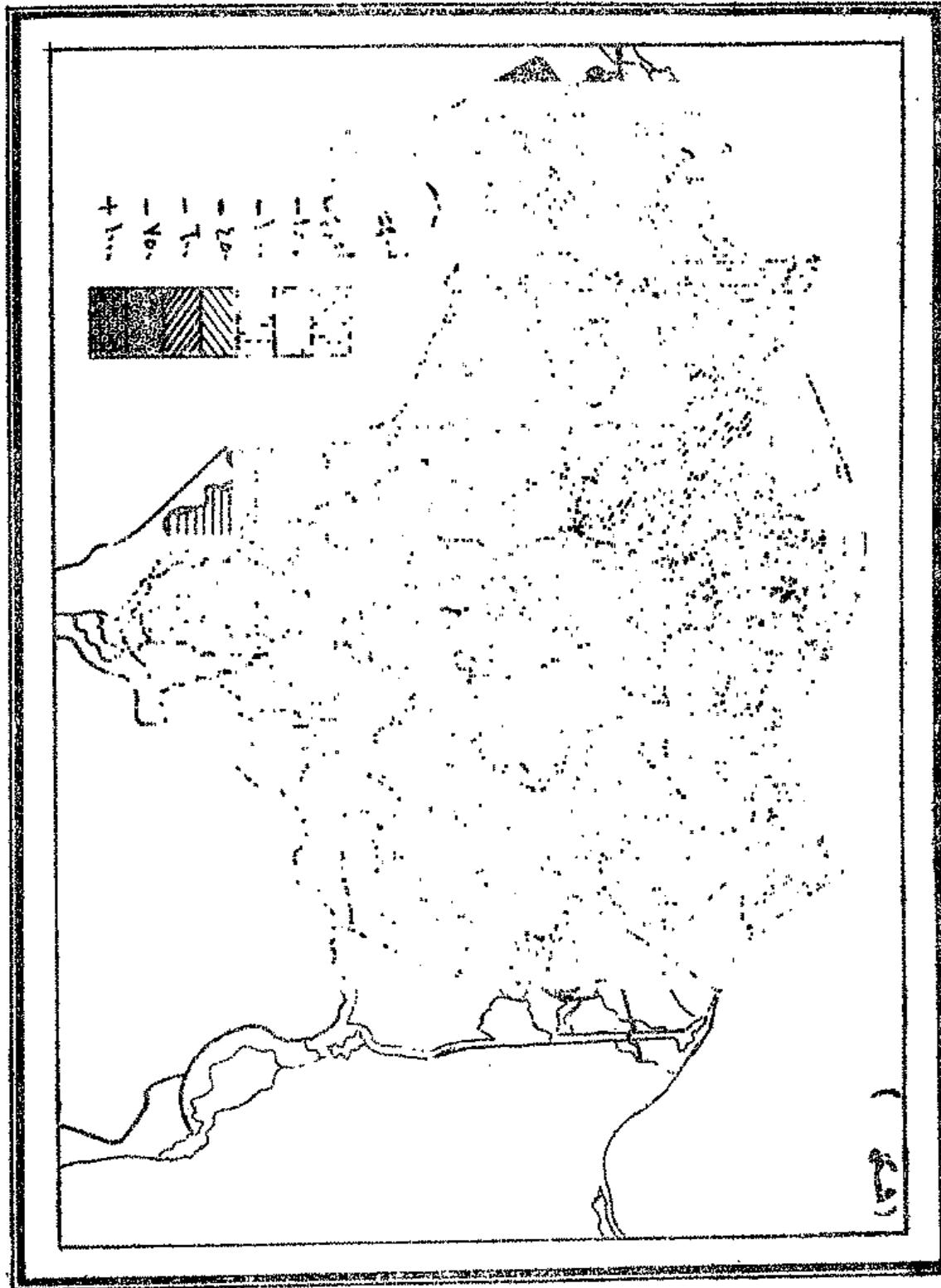
### البناء الاداري ( مراحل تكوينه ، خصائصه ) :

ت تكون محافظة كفر الشيخ من سبعة مراكز ادارية ، اضيفت الى الدلتا - ادارياً - خلال فترة طويلة ، امتدت من ثلاثينيات القرن ١٩ حتى ستينيات العشرين ، وهي الفترة التي اتجهت فيها خريطة الدلتا الادارية نحو التحديد والخصوصية ، بحيث ارتفع عدد مراكزها من ٣٨ الى ٦١ مركزاً بين تعدادي ١٨٩٧ - ١٩٦٠ كما سبقت الاشارة ..

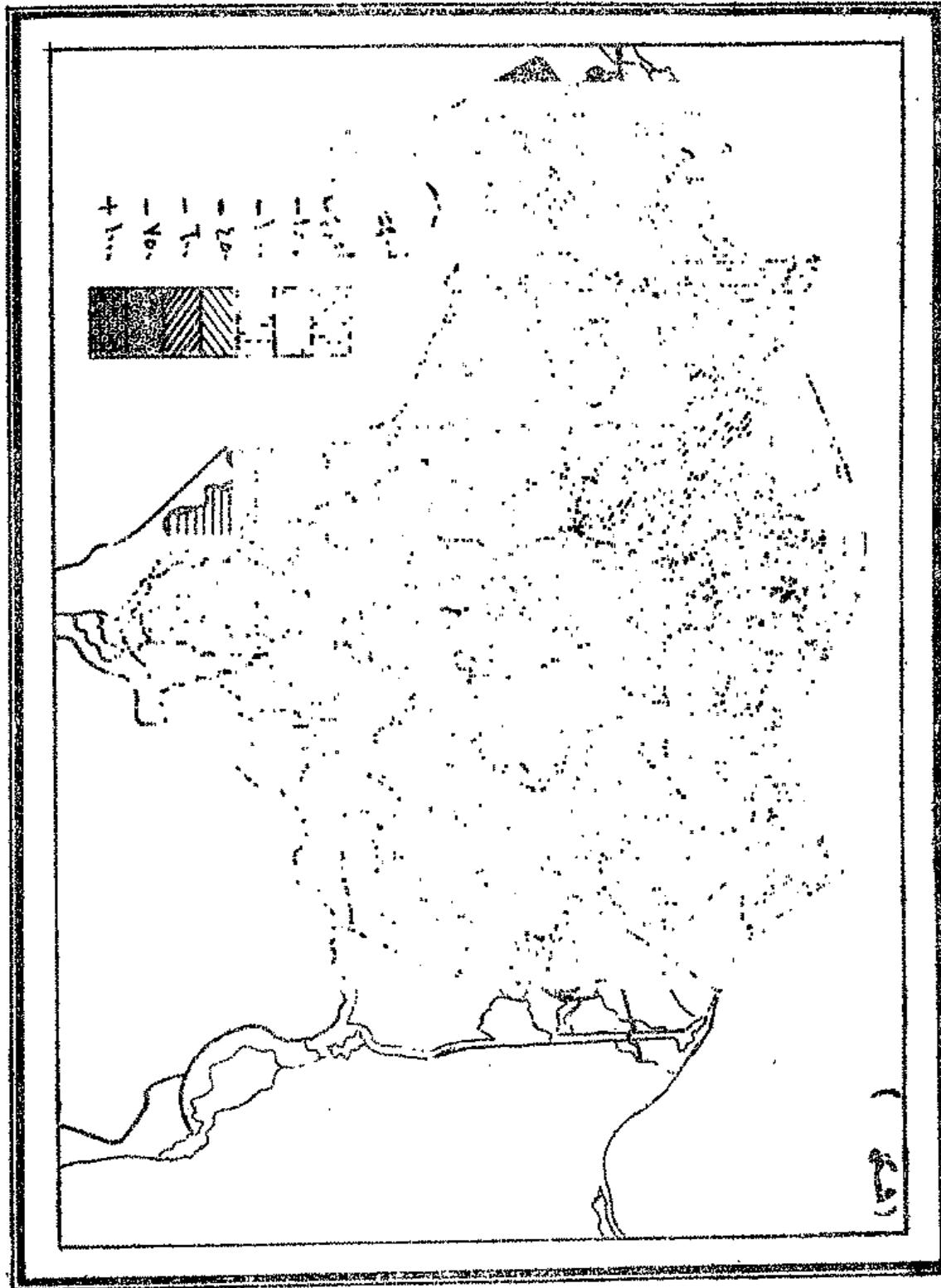
- وتتأثر المحافظة بمتى ما تأثرت به الدلتا في الماضي ..  
وما تتعرض له في الحاضر من عوامل التغيير ، لقد تكونت مراكز « كفر الشيخ » ، دسوق ، فوة ، البرلس تباعاً قبل نهاية القرن ١٩ ، داخل الاطار الاداري للغربية ، ويتبين من دراسة المخطط المذكور ، ان المراكز الثلاثة الاول .. كانت من الاتساع بحيث اشرفت ادارياً على معظم مساحة المحافظة الحالية ، والثابت ان الاجزاء من هذه المراكز شمالي كوندور ٣ م .. كانت قليلة السكان بائزة الاراضي عامرة ، والمرجح ان هذه المراكز وعواصمها .. قد ظهرت و تكونت أساساً لاحتواه وخدمة الواقع العماني جنوبى هذا الخط .. حسب حدودها آنذاك ، وتعكس التغيرات الادارية - بعد ذلك - التدو العماني في ذلك الجزء الشمالي من الدلتا ، بحيث أدت في النهاية - ضمن ما أدى - الى تكوين مراكز بيلاب وقلين وسيدي سالم ..

وقد انشئت « مديرية الفوادية » بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٤٩ من خمس مراكز ادارية فضلاً عن مديرية الغربية ، ارتفع عددها الى سبعة ..  
بعد اعادة تكوين مركز البرلس وانشاء مركز سيدي سالم ، وقد اورثت الغربية - الأم - الفوادية - الابنة - عدداً من سمات تكوينها الاداري القديم ، مثل تضخم مساحة المراكز الشمالية ، وموقع العواصم الهاشمية ، واحتمالات التغيرات الادارية ..

١٦٩. سمعة الراوي



١٦٩. سرمه حکایت از



مراكزها الجنوبية ، وتشير هذه الواقع الى أن هذه العواصم قد ظهرت قباعا لخدمة الأجزاء الجنوبي من المحافظة ، تلك الأجزاء الراستخمة المعهود من قديم ، وكان اشرافها على الأجزاء الشمالية ( البرادى ) من باب الضرورة آنذاك ، كما لم تكن تلك الأجزاء نشكلا عينا اداريا على تلك العواصم ، حيث كانت شبه بائرة قليلة السكان متبددة السكن ، غير ان النمو العراني الذي شهدته المنطقة عامه ٢٠٠٠ وتلك الأجزاء الشمالية خاصة ، ادى الى ظهور ظروف جديدة تتبلور تدريجيا ، وظهرت مشكلة المسافات التي طالت بين مراكز السكن القرى والعزب الشمالية النامي وبين العواصم الادارية ( المدن ) الجنوبية ، كما أن القدرة الاقليمية لهذه العواصم - هي محدودة بحكم حداثتها - لم تعد كافية لتحمل أعباء هذا الواقع العراني النامي ، خاصة في ظل شبكة موصلات رديئة غالبا ، وقد أدى ذلك - كما سبقت الاشارة أكثر من مرة - الى ظهور عدد من مراكز الخدمة الاقليمية مرتبطة بتلك الأجزاء الشمالية شمال كونتور ٣م ، وتشمل في خط يمتد من قرية مطربس على فرع رشيد غربا ( مركز فوة ) . ثم سد خميس ( سيدى سالم ) ، والرياض ( كفر الشيف ) وينتهي عند الحامول شرقا ( بيلا ) ، وهي مجموعة من مراكز الخدمة تمر - عامه ٢٠٠٠ - بنفس مرافق ظهور العواصم الجنوبية ، من حيث تركيز عدد من مستويات الخدمة الادارية والتعليمية والصحية الجديدة كما أنها تنمو كاسواق لتصريف فائض انتاج المناطق المستصلحة، بحيث أصبح لها منطقة خدمة تتجه اليها وتساهم في زيادة معدلات تموها ، بحيث يمكن توقع أن تصبح مراكز الخدمة هذه - بشكل ما - عواصم ادارية جديدة لهذه الأجزاء ، اذا ما استقر الرأى على انشاء عدد من المراكز الادارية الجديدة ، ويمكن اعتبار انشاء مركز سيدى سالم حول مدينة سيدى سالم - ولم تكن تزيد عن مركز خدمة اقليمي محدود - بداية لهذا الاتجاه .

#### **الحدود الادارية :**

يخضع التحديد الاداري للمحافظة للنمط الشائع في الدلتا ، فتقسيم الأخيرة يتمشى عادة مع ظاهراتها الطبوغرافية الرئيسية ، وربما أوحى التقسيم الطبيعي لصر الى الدلتا والوادى ٢٠٠٠ بأول تقسيم اداري لها ، وبعد ذلك ٢٠٠٠ يمثل مجرى النيل الرئيسي وفروعه والتفرع والمصارف، الخطوط الأساسية التي تتفق معها - عادة - الحدود الادارية للمحافظات والمراكز والنواحي اذا أمكن .

وتتخذ المريطة الادارية للمحافظة شكلًا أقرب للمستويات

المجاورة ، حيث تمتد حدود مراكزها من الجنوب إلى الشمال باستثناء مركز البرلس ، بل إن حدود مركزى بيل و كفر الشيخ تمتد بطول المحافظة كلها ، مما يمنحها طولا قد لا يلاحظ في غيرها من مراكز الدلتا الادارية ، سمة مستمرة من وقت اشرافها الادارى على براى الشمال ، ويخلق هذا التشكيل مشاكل ادارية عديدة ، تتصل بتبعاً المسافات بين القرى وعواصمها ، وتوزيع الخدمات بأنواعها في هذا الاطار المترافق المتباعدة السىء المواصلات غالبا ، وان كانت هذه المشاكل أقل حدة في مركزى قلين ودسوق بسبب تقارب القرى وقلة عدد العزب نسبيا ، فضلا عن مساحتها المعقولة .

ومن ناحية أخرى .. فقد حرمت خمسة من مراكز المحافظة - بسبب هذا التشكيل - من جبهة نهرية ، وتمتع مركزا دسوق وفوة فقط بميزات الموقع على فرع رشيد المتصلة في وسيلة اتصال سهلة ورخيصة بوسط الدلتا وجنوبها ، فضلا عن الميزات الخاصة بالرى ، وفي نفس الوقت .. يلاحظ أنه باستثناء مركزى دسوق وقلين ، فإن بقية المراكز تتمتع بجبهة بحيرية على بحيرة البرلس ، وتنزأله أهمية البحيرة في الوقت الحاضر مع استصلاح الأراضي المتاخمة لها من الجنوب ، وتقلص مساحات البسوار القديمة .

ويلاحظ أنه - باستثناء مركز سيدى سالم - فإن بقية المراكز تشترك في حدود ادارية مع مراكز من خارج المحافظة ، وقد تكون هذه ميزة شكلية نظرا لتشابه النمط الحضارى في الدلتا عامه ، ولكن الغالب أن يؤدي الانفتاح على بعد كبير من المراكز وعواصمها وعواصم المحافظات إلى تيسيرات خاصة بالمواصلات ، التي تمتد بين المدن الرئيسية بصورة جيدة عادة ، فقد كانت المواصلات الميسرة بين مدینتى كفر الشيخ ودسوق باتجاه الدلتا ومدتها من أسباب نموهما ، بينما أدى موقع مدینة فوة المتطرف نسبيا عن مناطق الكثافة الاقتصادية والسكانية في الدلتا ، ورداءة مواصلاتها بينها وبين قراها ، ومجاورتها لعدد من المراكز الفقيرة نسبيا .. شرق وغرب فرع رشيد ، أدى إلى تدهور مكانتها بين مدن المنطقة ، فقد تراجعت عن المركز الأول من حيث الحجم بينها في تعداد ١٨٩٧ إلى المركز الرابع في تعداد ١٩٦٠ ، بعد مدن « كفر الشيخ ، دسوق ، بيل » .

### التغيرات الادارية :

اتجهت الخريطة الادارية للمنطقة نحو التحديد تدريجيا ، وذلك بإنشاء عدد كبير من النواحي المالية والادارية منذ نهاية القرن ١٩ ،

والواقع أن إنشاء النواحي الجديدة كان يتم أساساً على حساب نواحي المنطقة الشمالية ، تلك التي كانت تتميز باتساع زماماتها غالباً .

ويوضح الجدول الآتي أن الاتجاهات الأساسية التي احتوت ظهور النواحي الجديدة كانت تجمعها خاصية أولية ، وهي أن هذه الاتجاهات جميعها ، كانت تعبيراً إدارياً عن النمو العمراني في المنطقة منذ ذلك الحين بشقيه السكني والزراعي .

#### اتجاهات التغيرات الإدارية

البيان	القرى القديمة	تحويل العزبة إلى قرية	تحويل العزبة من القرية إلى قرية	تقسيم الكتلة السكنية والزمام	نوات من خارج الزمام	جملة
عدد القرى	٨٨	٦٨	٢٦	٨	٢	١٩٢

- وهكذا يعد تحويل العزبة إلى قرية أهم اتجاهات التغيير الإداري المرتبط بالعمران ، والواقع أنه من حيث العدد ٠٠ فإن العزبة تمثل الشكل السكني الرئيسي في المحافظة (٢٠٠٠ عزبة حسب تعداد ١٩٦٠) ، ولكنها تستوعب أقل قليلاً من نصف سكان ريف المحافظة (٥٣٪ في القرى ، ٤٧٪ في العزب من جملة سكان الريف ١٩٦٠) ، وقد سبقت الاشارة إلى عوامل ظهورها وانتشارها ، وقد سارت العزبة في نفس طريق القرى القديمة الجنوبية ، مرتبطة بالزراعة النامية ، ب بحيث توالى القرارات الإدارية منذ نهاية القرن ١٩ ٠٠ خاصة بتحويل العزب إلى قرى ، لأسباب تتصل بنموها في حد ذاته ، ثم حاجة إقليمها الزراعي لمركز خدمة ٠٠ خاصة مع تبعدها عن العموديات الجنوبية . وبذلك فقد تزحزح خط القرى نحو الشمال تدريجياً منذ ذلك الحين ، وقد بلغ عدد القرى التي أضيفت إلى خريطة السكن في المنطقة منذ بداية القرن ١٩ ما يزيد عن مائة قرية (١٠٤) كانت جميعها في الأصل من العزب التوابع .

- أما بالنسبة للاتجاه الثاني ، ويشمل تحويل مجموعة متحاورة من العزب إلى ناحية مالية وإدارية ، فيختلف عن الاتجاه السابق من

عدة نواحي ، أهمها أن زمام مجموعة العزب يكون عادة واسعا ، يضم عددا كبيرا نسبيا من العزب المتناثرة ، لا يتميز معظمها بحجم خاص ، وعادة ما تكون العزبة المتوسطة الموقع هي مقر العمودية وليس الأكبر حجما ، ويسبق اسمها — بعد تحويلها الإداري — عادة لفظي « عزب » .. أو منشأة .. ، كما أنه أحدث نسبيا ، بمعنى أن معظم حالاتها تمت منذ بداية القرن ٢٠ ، ويظهر هذا الاتجاه في مراكز « دسوق » فوة ، سيدى سالم ، بل إن معظم قرى الأخير المالية — خاصة قسمه الغربي — ظهرت إداريا كمجموعة من العزب ، والغالب أن إنشاء النواحي الجديدة كان يتم تبعاً لأسباب متعددة ، منها تركيز بعض الخدمات الصحية أو التعليمية أو الإدارية في القرى ، مما يحرم العزب البعيدة من ميزة الخدمات الميسرة ، فتطالب بعض العزب التميزة بإنشاء عموديات خاصة ، كما أن الرغبة في احتواء الواقع العمراني النامي في الأراضي المستصلحة من هذه الأسباب ، وهي تحدث أحياناً كأنعكاس التغيرات الإدارية المتتابعة التي تعرضت لها المنطقة منذ بداية القرن ٢٠ .

ـ أما الاتجاهان الآخرين فأقل أهمية ، فال الأول .. ( تقسيم الكتلة السكنية والزمام ) ، يتم بتقسيم قرية كبيرة إلى قريتين أو أكثر ، كما يتم بالضرورة تقسيم الزمام ، ليصبح لكل منها زمامها الخاص المستقل ، وتكون القرية الكبيرة — الأولى — عادة مكونة من كتلتين سكنيتين أو أكثر .. مجاورة أو متلاحمة ، لا يزيد البعد بينهما عادة عن ٥٠٠ م ، وقد يفصلهما قرعة أو مصرف أو طريق أو مشاية ، وهي تفسر ظاهرة « القرى التوأم » في المنطقة وربما في الدلتا ، أي القرى شبه المتصلة أو المتجاورة سكرياً ، ولكنها منفصلة إدارياً ومالياً .

ـ أما الثاني ( إنشاء نواحي من خارج الزمام ) ، فهو اتجاه قد يم حين كانت بعض أراضي المنطقة الشمالية لا تتبع زمام أي قرية مجاورة ، وذلك لبوارها وخلوها من السكن والسكان ، وينتمي لهذا الاتجاه .. قرار إنشاء ناحيتها « عزب الخليج بحرى ، وعزب الوقف بحرى » من نواحي مركز فوة ، وقد أنشئت الأولى سنة ١٨٤١ ، والثانية سنة ١٨٥٠ ، والآن أصبحت جميع أراضي المنطقة مقسمة إلى زمامات تتبع نواحيها المالية والإدارية .

وبعد هذا العرض السريع للخريطة الإدارية المالية للمحافظة .. مراحلها وبنائها .. وخصائص هذا البناء وسماته ، يمكن تحديد الدوافع المديدة والمتحدة لمحاولة اقتراح خريطة إدارية جديدة لها كما يلى :

## أولاً :

ان المريطة الادارية الحالية للمحافظة قد وضعت في ظروف تختلف عنها الان سواء من ناحية عدد السكان .. أو كثافة العمران .. أو نسبة الاراضي المزروعة الى جملة الزمام ، لقد تغيرت هذه العناصر الثلاثة تغيراً كبيراً في عقود السنين الأخيرة ، بما يفرض اعادة النظر في الاطارات الادارية التي تشملها .

## ثانياً :

تعد محافظة كفر الشيخ .. الثالثة .. بين محافظات الدلتا من حيث المساحة ، واذا كان ذلك في حد ذاته بالنسبة لها – ايضاً للمحافظات الواسعة – قد يصلح مبرراً لتقسيم اداري أكثر خصوصية ، فان موقعها الهامشى يضيف مبررات جغرافية وتاريخية أخرى ، فهو ي موقعها هنا تكاد تلخص ظروف الدلتا باكمالها ، فالقسم الجنوبي منها .. يتسم طبيعاً واقتصادياً وسكرياً لوسط الدلتا وجنوبها ، وذلك من حيث رسوخ الزراعة وال عمران منه زمن رعما فرعوني ، وتبدياً ظروفها في الاختلاف تدريجياً في الاتجاه الشمالي ، حيث تشمل معظم النطاق المعروف تاريخياً « بالبراري » ، ذلك النطاق الذى تأخر تعميره حتى نهاية القرن ١٩ ، ورغم أن هذه الثنائية قد بھتت في الوقت الحاضر ، مع عمليات استصلاح الأرضى الباشرة ، وتسوية الكراديد والتلال المنتشرة ، الا أن آثارها مازالت ملحوظة ، تتمثل في انخفاض كثافة السكان والسكن عامه ، وارتفاع نسبة الأرضى الباشرة الى جملة الزمام نسبياً ، وسيادة البرك والمستنقعات في مساحات واسعة منها ، والمرجح أن ذلك الاختلاف يشير الى درجة من التفاوت أيضاً في اتجاهات النمو ، بقدر يؤيد محاولة التقسيم الادارى المقترنة هذه ، خاصة اذا ما دعمت المحاولة بخطة تنمية شاملة لكل من القسمين .

٣ – لقد أدت الظروف السابق توضيحها ، والمرتبطة بتفاوت مراحل تعمير المنطقة ، الى ظاهرة هامشية موقع العاصم الادارية في المنطقة ، تلك العاصم التى ظهرت تباعاً ، مرتبطة بالأجزاء الجنوبية المعمورة من المنطقة ، ومع امتداد العمران نحو الشمال .. تباعدت المسافات بينها وبين القرى والعزب التى ظهرت مرتبطة بالعمران الجديد ، واذا أضيف الى ذلك نمو هذا العمران الجديد من الناحية الاقتصادية ، بدرجات أدت الى ظهور مراكز خدمته وأسوقه الخاصة ، فان هناك ضرورة أخرى تظهر .. مشيرة الى احتمالات التغيير ، وهي اتاحة الفرصة للنمو المدنى لهذه المناطق الجديدة ، وذلك من خلال انشاء مراكز خدمتها النامية وتحويلهما الى عواصم ادارية ، او الى مدن .

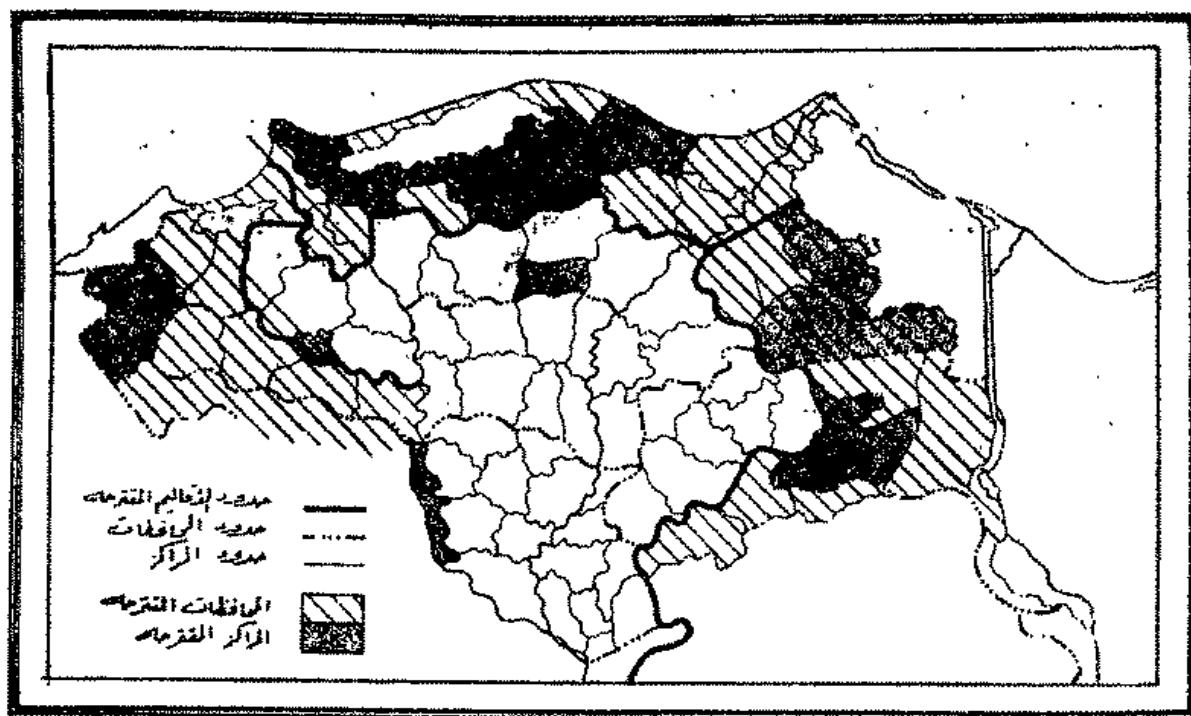
٤ - يحتاج التخطيط الاقليمي لمنطقة ما الى شروط خاصة ، من اهمها .. وجود درجة من التشابه في ظروفها الطبيعية والحضارية ، ولا شك أن خطة التنمية في منطقة راسخة العمران من قديم ، متكاملة السكن والسكان ، تكاد تزرع معظم أراضيها ، تختلف عنها في منطقة أخرى : حديثة الاستزراع .. متبددة السكن نسبيا ، قليلة الكثافة السكانية عموما ، وهكذا .. فان متطلبات وضع خطة تنمية لمنطقة يوضعها الادارى الراهن - قد تواجه مشكلة تفاوت مراحل نمو اجزائها ، والأرجح أن محاولة تمييز أقسامها .. بشكل يتفق مع مراحل نموها ، من العوامل المساعدة لوضع خطة تنمية مناسبة لهذه الأقسام ، تبعاً لمتطلباتها الخاصة .

وإذا كان الأقاليم من وجهة النظر الجغرافية هو « مساحة متناسقة .. بالنظر الى مجموعة خاصة من الظروف المداخلة ، سواء كانت طبيعية او حضارية ، مما يكون في النهاية مركبا له سماته المميزة » ، فان هناك من يضيف مفهوم « الوحدات الادارية الطبيعية Natural administrative units ، وهي الوحدات المناسبة للتخطيط الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية للسكان ، لكي تحل محل الوحدات الادارية التقليدية المصنوعة Artificial غالبا ، والتي تنظم مناطق معينة كاطارات بعيدة - بدرجات متفاوتة - عن مطالب الحياة الحديثة والمتغيرة في اقليم من الأقاليم ، ومثل هذه الوحدات الادارية الطبيعية ، تمثل الاطارات المناسبة لتنظيم المجتمع الحديث لاي غرض خاص ، مثل تخطيط المدن والريف ، وانماء الموارد الممكنة والمتاحة ، ووضع نظام جديد للحكم المحلي ، وجمع المعلومات والمادة الاحصائية ، وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية والسكنية وغيرها ، وهكذا يظهر تميز هذه الوحدات ، ويجب أن تتوجه الوحدات الادارية للاتساق معها وليس العكس ، فهناك حاجة الى وحدات محلية جديدة تناسب الحاجات المتغيرة ، ولها خصائص مختلفة عما هي عليه الان ، وحدات اقلية جديدة - لها حدودها الواضحة نسبيا ، والمرتبطة بظروفها الطبيعية والحضارية ، وذلك خدمة لها ، وحتى لا تنفصل طرفة مركبها المضارى عن الطبيعي او العكس .

- وربما يجدر الان .. وضع الخطوط العريضة للمخريطة الادارية المقترنة لمحافظة كفر الشيخ - باعتبارها النموذج المختار لهذه الدسغورة نحو خريطة ادارية جديدة للدلالة - ولتوسيع الاسس التي يجب على اساسها تغيير الخريطة الادارية الحالية للدلالة ، وذلك كما يلى :

(شكل ١١) .

<sup>١</sup> اولا : تقسيم مراكزها الادارية الحالية .. بحيث يصل عددها الى أحد عشر مركزا .. بدلا من سبعة كما هو حالها الان .



(شكل ١٦) الزيطة المقترنة المقترنة لدولتنا الشبل

**ثانياً :** اقتراح إنشاء محافظة جديدة ، تضم مراكزها الجديدة المقترنة وغيرها ، بحيث تشمل أجزاءها الشمالية عامة .

والواقع أن الصعوبة المباشرة التي تواجه مثل هذا الاقتراح هو أنه من العسير .. تصور تخطيط إداري جديد لمنطقة ما ، دون أن يؤثر ذلك بدرجات متباعدة في الترتيب الإدارية الحالية للدولنا عموماً وبخاصة في الأقسام الإدارية المجاورة للمحافظة ، إن ذلك قد يؤدي إلى اختلال في التوازن النسبي الراهن لخريطة الدلتا الإدارية ، خاصة .. وأن إنشاء مراكز إدارية جديدة ، سيؤدي بالضرورة إلى ظهور عواصم إدارية جديدة ، وما يتبع ذلك من اختلال العلاقات المدنية الإقليمية ، على أنه من الصعب محاولة الخروج بنطاق الاقتراح عن محافظة كفر الشيخ .. إلا بحد در شديد ، وفقط من حيث تقديم بعض التوصيات العامة ، لأن ذلك يقتضى دراسة شاملة لمجمل الأدارات الإدارية الحالية في الدولنا .. أي المحافظات والراكز ، ومعنى هذا .. أن هذه المحاولة لن تتعذر حدود المحافظة الحارجية الحالية ، على أن يحتوى الاقتراح من المرونة ، ما يسمح بأمكانية تغييرات في هذه الحدود في المستقبل ، تحقق لها أكبر قدر ممكن من التناسق مع المحافظات المجاورة .

## أولاً - إضافة أربع مراكز إدارية إلى المحافظة :

إن إنشاء المراكز الجديدة .. سيتم من حيث الشكل .. بتقسيم مراكز المنطقة المتضخمة تقسيماً عرضياً ، أي أن الخطوط المقترحة .. ستتسرّب عامة من الغرب إلى الشرق ، مع التعميدلات المناسبة في الأطر الإدارية لجميع مراكز المحافظة الإدارية ، ومن ناحية المضمون .. فإن هذه الحدود ستفصل بين نطاقين تمايزت ظروفها الاقتصادية والسكانية ، مع مراعاة وضع العواصم المقترحة بالنسبة لقرائهما ، ومحاولة ايجاد قدر من التوازن في مساحة المراكز الجديدة والقديمة ، وقبل الاستطراد في مثل هذا التحليل ، يمكن تقديم الجدول التالي ، ويلخص الرسم البياني الإداري المقترن :

**الراكن المالية  
الراكن التقنية**

( بعد خصلها تبعاً للتغيير المقترن )

البيان	العاشر	الحادي عشر	الثاني عشر	الثالث عشر	الرابع عشر	الخامس عشر	السادس عشر	السابع عشر	الثامن عشر	الحادي والعشرين	الحادي والعشرين
عدد السكان	٢٠٥٣٨١	٦٧٣٣٨٩٧٣٣	٦٧٠٦٧٠٩١٣٠	٦٧٩٨٧	٤٩٩٣٩	٦٠٧٥٦٧	٦٩٣٣٨٦٧	٨٠٦٧٠٩	٨٩٣٨٦٧	٢٠٥٣٩٠٥	٨٧٦١٢٦١٥١
مساحة كم²	٣٨٥٤	٣٧٦٣	٣٧٦٢	٣٧٦١	٣٧٦٠	٣٧٥٩	٣٧٥٨	٣٧٥٧	٣٧٥٦	٣٧٥٥	٣٧٥٤
عدد العزب	٣٧٧	١٠٢	٦٠	٣٨	٣٧	٢٣	٢٢	٢١	٢٠	٢١	٢٠
عدد التوابع	٤٤	٣١	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩
ال العاصمة	كفر الشيش	الشيخ دسوق	فوارة	بيلا	سيدي سالم بطيم	مطربيس	سد خميس الرياض	العامول	جبلة	الراكن التقنية	الراكن المالية
البلدان	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٣٧	٣٨
الراكن التقنية	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧
الراكن المالية	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢
الراكن التقنية	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٣٧	٣٨
الراكن المالية	٧٧	٧٨	٧٩	٧٧	٧٧	٧٩	٧٩	٧٩	٧٩	٧٧	٧٧
الراكن التقنية	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٣٧	٣٨
الراكن المالية	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٣٧	٣٨
الراكن التقنية	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٣٧	٣٨
الراكن المالية	٣١	٣٢	٣٣	٣٤	٣٥	٣٦	٣٧	٣٨	٣٩	٣٧	٣٨

## ويوضح الجدول والخرائط المرفقة ما يلي :

١ - يتم إنشاء « مركز مطوبس » على حساب مركز فوة ، وذلك بفصل ١٧ ناحية من توابع الأخير الشمالية ، وبذلك تتمشى حدود المركز الجديد مع فرع رشيد غربا ، وتنتجه شرقاً متماشية مع الحدود الإدارية البنوبية لتوابع « مطوبس ، عزبة عمرو ، القومسيون شرق »، ثم تنتجه شمالا ، حيث تتمشى مع الحدود الشمالية الشرقية لمركز فوة ، وجملة مساحة المركز المقترن ٢٨٩ كم ٢ ، أي نحو ٧٠٪ من جملة مساحة مركز فوة الحالية (٤٢١٥ كم ٢) . ورغم هامشية موقع « مطوبس » العاصمة المقترنة ، بالنسبة لريفيها .. خاصية شمالية ، إلا أن جاذبيتها ، وتركيز الخدمات بها تعوضان ذلك ، وعموماً فإن أبعد قراها عنها « برج مغيل » تبعد عنها بمسافة ٢٢ كم ، وفي وجود الطريق المرصوف الذي يربط بينهما .. فاز آثار التباعد تتضاءل تسيبيا ، خاصة .. وان مجموعة القرى الشمالية في مركز مطوبس المقترن « منية المرشد ، برتبال ، الجزيرة الخضراء » ، تتمتع بمستوى خدمة صحى وتعليمى واجتماعى طيب ، وهو ما يقلل أيضاً من آثار هامشية موقع مطوبس ، وتتجدر الاشارة إلى احتمال زيادة عدد توابع مركز مطوبس إلى ٢٤ ناحية ، إذا استقر الرأى على تقسيم زمامات توابع « عزب الخليج قبلى ، عزب الوقف بحرى ، منية المرشد » ، وهي توابع التي تتميز باتساع مساحتها ، فضلاً عن احتمالات الاستصلاح في أراضيها البارزة .

أما مركز فوة في وضعه المقترن ، فيشمل ٦ توابع من توابعه القديمة ، بالإضافة إلى تابعتين من توابع مركز دسوق ، هما « الزوامل ، التشيبة المستجدة » ، وأخرى ثالثة من توابع مركز سيدى سالم هي « أبو غنيمة »<sup>(١)</sup> ، ويتحقق بذلك أن يصبح موقع مدينة فوة مناسباً لريفيها ، وتتضاءل آثار هامشية موقعها بالنسبة لريفيها المتسع التقديم .

أما مركز « سد الخميس » .. فالمقترح أن يتكون على حساب مركز سيدى سالم ودسوق ، حيث تحول تبعية ٦ قرى من الأول و ٥ قرى من الثاني .. كيما تتوسع الخريطة ، ويمكن أن تزيد عدد توابعه إلى ١٥ ناحية ، إذا تم تقسيم زمام توابع « بربة الأصيفر ، الروضة ، فقهاء البحرية ، ذبيدة » ، وهي توابع الكبيرة المساحة داخل المركز المقترن .

(١) هذه التوابع وغيرها .. مما سيقترح نصلها من مراكز وضعاً لآخر ، حالات معروضة للبحث أمام بلان التقسيم الإداري في المحافظة ، بناءً على رغبة الأهالى في تغيير تبعية قرائم الإدارية .

وبذلك . . . فان سد خميس . . . يصبح محاطاً بـ مراكز « مطهوب » ، فوة ، من الغرب ، ودسوق من الجنوب ، وسيدي سالم من الشرق ، كما ان العاصمة المقترحة « سد خميس » تتمتع بموقع مناسب للغاية وسط ريفها ، كما يتميز هذا الريف بالتجانس سكانياً وانتاجياً ، فهو يتضم أقل نواحي مركزى سيدي سالم ودسوق كثافة سكانية ، وذلك باستثناء ناحيتى القصابى من توابع سيدي سالم ، والمندرة من توابع دسوق ، فهما من النواحي العالية الكثافة والانتاجية .

وبذلك . . . فان مساحة مركزى سيدي سالم الحالية ( ٧٢٣ كم ٢ ) . تتناقص الى ٣١٧ كم ٢ ، ويقل عدد نواحية الحالية من ٢٢ ناحية الى ١٤ ناحية ، يمكن أن تزيد الى ١٧ ناحية ، اذا تم تقسيم نواحي « الدادى » . البلاص ، منشأة عباس ، من نواحية كبيرة المساحة .

وربما كان أجدى - من زاوية تقسيم مركزى سيدي سالم الى قسمين تتشابه ظروفهما الانتاجية - أن يتم هذا التقسيم عرضياً ، أى من الغرب الى الشرق ، فيتميز القسم الجنوبي - ككل - بالكثافة السكانية العالية والانتاجية المرتفعة نسبياً ، بينما يتميز الشمال بأنه أقل كثافة وانتاجية ، ويكون هنا أجدى من وجهة نظر التنمية والتخطيط ، غير أن موقع سد خميس - المرشحة كعاصمة - قد رجع التقسيم بالشكل المشار اليه ، خاصة وأن سد خميس تتمتع بمواصلات ميسرة مع معظم نواحي مركزها المقترح ، كما أن الأخيرة . . . تتوجه اليها كمركز خدمة إقليمي جذاب .

اما مركز دسوق . . . فان مساحتها الحالية ( ٦٣٥ كم ٢ ) تتناقص الى ( ٢٢٣ كم ٢ ) ، ويقل عدد نواحية من ٣٦ الى ٣١ ناحية ، حيث تفصل عنه أبعد نواحية عن عاصمتها ، وهي مجموعة النواحي الشمالية الشرقية ، وإذا كانت ناحيتى شبابة ( ١٤ كم عن دسوق ) وكفر أبو زيادة ( ١٦ كم عنها ) تتمتعان بمواصلات ميسرة مع مدينة دسوق . . . عبر طريق كفر الشبيخ / دسوق المرصوف ، تقلل من أثر نباعد القرىتين مع عاصمتها دسوق ، الا أنه اذا تم رصف الطريق الترابي الموصى بينهما وبين سد خميس عاصمتها المقترحة . فان المسافة بينهما وبين الأخيرة . . . لا تزيد عن ٨ كم ، وبذلك يضاف الى ميزة سهولة الاتصال بالعاصمة . . . القرب منها أيضاً .

ويقترح اضافة ناحيتى « الغنيمى » ، حصة الغنيمى » الى مركز دسوق فصلاً عن مركز قلين ، وذلك لسهولة اتصالهما بـ مدينة دسوق ، وأيضاً لالسماح أهالى الناحيتين طلباً لهذا الفصل والضم الإدارى . لارتباطهما التجارية والتسويقية والتعليمية القديمة بـ مدينة دسوق ،

حيث كانتا ضمن الاطار الاداري لمركز دسوق منذ انشائه في ١٨٤٠ ،  
وحتى انشاء مركز قلين سنة ١٩٤٧ . أى لاكثر من ١٠٠ سنة .

٣ - وبالنسبة لمركز « الرياض » ، فان انشاء يتم على حساب  
مركز كفر الشيخ فقط ، حيث يتم فصل ١٥ ناحية من نواحي الأخير  
الشمالية ، تتميز بانها أقل نواحية كثافة سكانية وانتاجية ، كما أنها  
أعلاها من حيث معدلات النمو السكاني ، وهي تمثل منطقة المستقبل  
بالنسبة لاحتمالات التوسيع الزراعي أفقيا ورأسيا ، خاصة نواحي  
« العباسية ، الحلافي ، الرصيف ، أبو مصطفى » ، وتجدر الاشارة  
إلى امكانية تقسيم النواحي الأخيرة الكبيرة المساحة ، بحيث يرتفع عدد  
نواحي مركز الرياض المقترن إلى ١٩ ناحية ادارية .

وبذلك .. فان مركز الرياض هذا .. يصبح محاطا بـ ١٢ ناحية  
« كفر الشيخ » من الجنوب « سيدى سالم » من الغرب ، ومركز  
« الحامول » المقترن من الشرق ، وبحيرة البرلس من الشمال ، ورغم  
موقع العاصمة ، المقترنة « رياض كفر الشيخ » الهامشى بالنسبة  
لريفيها المتسع ، الا أن جاذبيتها ويسر مواصلاتها يقللان من أثر ذلك ،  
خاصة .. اذا امتد الطريق الموصوف كفر الشيخ / الرياض / طمبات  
٧ وطوله ٢٨ كم نحو الشمال حتى بحيرة البرلس ، أى لمسافة ١٥ كم  
آخر ، لربط الرياض بنواحيتي أبو مصطفى والرصيف وعزبها الكثيرة  
المتناثرة .

اما « مركز كفر الشيخ » .. فان مساحته تتناقص - في حالة  
انشاء مركز الرياض من ٢٠٠ كم ٢ الى ٧٠٠ كم ٢ ، كما يقل عدد  
نواحية من ٦١ الى ٤١ ناحية ، وبذلك يتخلص من تورمه المحظوظ ،  
سمته الادارية المستمرة منذ انشائه سنة ١٨٢٦ ، ويتحذ شكلًا أقرب  
للابتداد ، تتوسطه - تقريبا - عاصمته كفر الشيخ ، كما يكتسب  
التناسق المطلوب لخطة تنمية اقليمية خاصة ، ويتحقق نفس الغرض  
بالنسبة لمركز الرياض المقترن ، حيث تسود الأخير - ايضا - صفات  
متشاربة عامة من ناحية الكثافة الانتاجية والسكانية .

وهنا تجدر الاشارة - إلى اقتراح ضم ٤ نواحى من مركز  
كفر الشيخ إلى مركز قلين ، هي « أبعادية الروضة ، رزقة الشناوى ،  
سسو ، محللة موسى » لقربها من مدينة قلين من ناحية ، وللتخفيف عن  
العاصمة كفر الشيخ من ناحية ثانية ، وهذا ما يفسر تناقص مساحتها  
وعدد نواحية إلى ما سبق ذكره ، .. وبذلك .. فان عدد نواحى مركز  
قلين ( ٢٥ ناحية ) يرتفع إلى ( ٢٧ ناحية ) ، كما تزيد مساحتها من  
٢٠٧ كم ٢ إلى ١١٤ كم ٢ .

٤ - ويتم إنشاء مركز الحامول على حساب مركز بيلا ، وذلك يفصل نواحي « الحامول » ، « الكفر الشرقي » ، كوم الحجر ، البنا وعزبها ، الابعاديية البحرينية » عن الآخر ، وجمدة مساحتها ٦٣٨ كم ٢ ، ويمكن أن يضاف إليها الجزء الشمالي من ناحية كفر الجرايدة ، وبذلك .. فان المركز المقترن يمكن أن يشمل نحو ٦٠٪ من جملة مساحة مركز بيلا ( ٣٩٥ كم ٢ ) ، وتتمثل في أكبر نواحي مركز بيلا مساحة وأقلها انتاجية وكتافة سكانية ، وأعلاها من حيث نسبة الأراضي القابلة للاستزراع ، وأكثر قابلية للتغيرات الإدارية المفيدة ، حيث يمكن أن تنقسم هذه النواحي الخمسة إلى أكثر من ١٥ ناحية إدارية معقولة المساحة ، خاصة .. وأنها الآن زاخرة بالعزب الكبيرة الحجم ، المتباude عن مقار العموديات والخدمات ، والتي تطالب بالحاج بانشاء نواحي إدارية جديدة تشملها .

ويحوط « مركز الحامول المقترن .. مراكز « الرياض » من الغرب « كفر الشيخ » من الجنوب الغربي « بيلا » من الجنوب ، « بلقاس دقهلية » من الشرق ، و « البرلس » من الشمال ، ويشأبه موقع « الحامول » العاصمة المقترنة .. موقع كل من الرياض وعطوبis الهامشى بالنسبة لريفيها ، وكما سبق فان جاذبية الحامول وتركيز خدماتها ويسر موصلاتها ، من العوامل التي تتخلل من آثار هذا الموقع الهامشى ، فإذا أضيف إلى ذلك .. أن المسافة بين العاصم الثلاثة المقترنة .. وبين آخر نقطة في ريفها شمالاً تتراوح بين ٢٠ - ٢٥ كم ، فان مشكلة الهامشية هنا تبدو أبسط بكثير من هامشية العواصم الإدارية الحالية ، التي تبعد الآن .. عن أقصى نقطة في ريفها شمالاً .. مسافة تبلغ ٥٠ كم بالنسبة لمدينة بيلا ، ٥٥ كم بالنسبة لـ كفر الشيخ ، و ٣٥ كم بالنسبة لمدينة فوة .

اما مركز بيلا .. فان مساحته تتناقص إلى ٤١٢ كم ٢ ، كما يقل عدد نواحيه إلى ١٣ ناحية ، ويأخذ شكلًا أقرب للإستدارة ، وتأخذ عاصمتها بيلا موقعًا أقرب للتتوسط ، مما يعني فرصه أكبر لها لخدمة ريفها المرتبط بها بموصلات ميسرة .

### ثانية : اقتراح إنشاء محافظة جديدة شماليه ( محافظة البرلس ) :

يأتى اقتراح إنشاء محافظة جديدة .. على حساب محافظة كفر الشيخ .. أو من باطنها .. كنتيجة منطقية ، مهدت لها الدراسة السابقة ، بما قدمته من أفكار التنمية الاقتصادية من ناحية ، واقتراحات التقسيم الإداري الجديد من ناحية أخرى ، ولا شك أن اقتراحًا مثل

هذا .. لا يجب أن يطرح ببساطة وسهولة ، ذلك أن هناك نواحي تتتجاوز امكانات أي بحث منفرد ، وجوانب تفصيلية قد يكون من غير المتاح دراستها أو حتى الالام بها دون جهود مكثفة ، ولذلك .. يجب المبادرة والاشارة إلى أن هذا الاقتراح ، إنما تتم مناقشته من خلال مجموعة من الأفكار العامة عن التنمية ومتطلباتها ، وعن اتجاهات التقسيم الإداري وضروراته ، مع الاسترشاد بقدر ما يمكن بالدراسات التفصيلية عن المحافظة ، مع التأكيد بقابلية الاقتراح للمناقشة والمراجعة والتتعديل .

ان المبادئ التي أدت إلى اقتراح اعسادة بناء الخريطة الإدارية الحالية وأضافة ٤ مراكز إدارية جديدة هي ذاتها التي تقود إلى هذا الاقتراح أيضاً بانشاء محافظة جديدة في شمال الدلتا ، تعد بمثابة الابنة لمحافظة كفر الشيخ ، والعفيدة لمحافظة الغربية ، أي أنها - من وجهة نظر تاريخية - استمرار لظاهرة الاتجاه بخريطة الدلتا الإدارية نحو أطر أكثر تحديداً وخصوصية ، لاستيعاب واقع عمرانى يزداد تکاففاً ، بحيث تصبح الحدود الإدارية حدوداً اقتصادية أيضاً ، تشمل واقعاً عمرانياً مناسقاً ، وتشير له في ظل خطة تنمية مناسبة ، أكبر قدر ممكن من النمو والازدهار .

ويخلص الجدول الآتي .. الجوانب العامة لاقتراح إنشاء محافظة جديدة من باطن محافظة كفر الشيخ (السكان حسب تعداد ١٩٦٦ « بالعينة » ) .

البيان	النواحي الإدارية	المرانز الإدارية	العزب	جملة السكان	المساحة كم²	العاصمة الإدارية
محافظة كفر الشيخ	١٢١	٥	٩٥٢	٧٠٥٧٤٨	١٣١٠٤	كفر الشيخ
محافظة البرلس	٧٠	٦	١٠٤٨	٤١٥٩٢٩	٢١٨٢	سيدي سالم

وبدراسة الجدول المرفق يمكن تقرير ما يلى :

- ١ - تشمل محافظة كفر الشيخ فى وضعها المقترن ، خمسة مراكز إدارية « كفر الشيخ » ، دسوق ، قلين ، فوة ، بيلا ، تبعاً لمحدودها الإدارية الجديدة المقترنة ، هي تمثل مجموع المراكز الإدارية

القديمة في المنطقة - باستثناء البرلس - وهي تحتوى المناطق المرتفعة الكثافة سكانيا ، العالية الانتاجية زراعيا ، التي تزرع معظم زماماتها وتنسل بها نسبة الأراضي البائرة إلى أدناها ، وتقطع عاصمتها « كفر الشيخ » بحيث تقاد تتوسط المسافة بين مدینتى دسوق غربا ( ٣٣ كم ) وبيلا شرقا ( ٣٥ كم ) ، كما تتميز بمواصلاتها الميسرة وبين جميع هذه المدن .

٢ - أما محافظة البرلس المقترحة ، فتشمل ست مراكز ادارية « سيدى سالم ، مطوبس ، سد خميس ، الرياض ، الحامول ، البرلس » ، في وضعها الادارى الجديد ، وهي تمثل المراكز الجديدة في المنطقة بالإضافة إلى سيد سالم ( ١٩٥١ ) والبرلس ( ١٨٢٦ ) ، وتحتفل عن محافظة كفر الشيخ من عدة زوايا .. أهمها .. وجود احتمالات واسعة للتوسيع الزراعي الأفقي على حساب أراضيها البائرة ، خاصة في أجزائها الشمالية ، كما أنها أقل كثافة سكانية ، وإن كانت تنمو بمعدلات عالية خاصة في عقود السنين الأخيرة ..

وتقع العاصمة المقترحة « سيدى سالم » في موقع مناسب بالنسبة لريفيها ومدنها على السواء ، وإن كان يقتضي الاتصال البرى الميسور والمباشر بالعواصم المقترحة ، وتوضح خريطة المواصلات للمحافظة .. أن هناك وصلة مرصوفة تصل بين سد خميس وسيدى سالم ، وأخرى تصل بين العامول وبلطيم ، وهنا يجدر طرح الاقتراح الخاص .. بصرف الوصلة الترابية بين مطوبس وسد خميس ، والثانية بين سيدى سالم والعامول ، .. ومن ناحية أخرى .. يجب استكمال الوصلة الحديدية مطوبس / أبو غنيمة ، بحيث يصل بين مطوبس وبلطيم مرورا بسد خميس وسيدى سالم والرياض والحامول ، إن مثل هذا الخط الحديدى البرى .. يعد من أهم عوامل تنمية المناطق المستقلعة الشمالية ، حيث يصلها مباشرة بغرب الدلتا فالاسكندرية ، كما أنه كفيل بأن يهدى هذه العواصم بفائض إنتاج هذه المناطق النامية ، مما يسرع بمعدلات نموها .. بل إن هذا الخط البرى الحديدى ، يمكنه أن يربط بين جميع المراكز الادارية في المنطقة .. القديمة منها والمقترحة ، وجميع مدنها الحالية والمحتملة ..

٣ - تشمل محافظة كفر الشيخ ١٢١ قرية ، أي تحوى ٩٥٢ من مجموع قراها الحالية ، بينما لا تحتوى سوى ٦٤ من التوابع ، أي أقل من نصف عدد التوابع ، وبذلك .. فإن متوسط عدد التوابع لكل قرية هو ثمانية في محافظة كفر الشيخ يرتفع إلى ١٥ لكل قرية في محافظة البرلس المقترحة ، وتشير هذه الحقيقة إلى وجہ من أهم أوجه

الاختلاف بين المحافظتين في صورتهما المقترحة ، فالمحافظة الجنوبيه « كفر الشيخ » تستوعب نطاق السكن القديم في المنطقه . حيث القرى المتجمعه ، وحيث لا تستوعب التوابع من سكانها سوى نسبة تتراوح بين ٢٥ - ٥٠ % ، أما المحافظه الشماليه « البرلس » فتشمل نطاق السكن الحديث في المنطقة ، اي الذي بدأ تعميره منذ منتصف القرن ١٩ ، وكانت العزبة هي المظهر السكاني المتأخر - آنذاك - لاستكمال استصلاح الاراضي البارزة ، ولذلك ٠٠٠ فان معظم قراه الحاليه ٠٠٠ انما نمت من عزب لا يزيد عمرها عن مائة سنة ، وكلما اتجهنا شمالا ٠٠٠ كلما سادت العزبة كنمط سكني غالب ، حتى تخلو الأجزاء الشمالية من القرى تماما - باستثناء مركز البرلس وقرى فرع رشيد - وهنا تستوعب التوابع نسبة بين ٥٠ واكثر من ٧٥ % من سكان النواحي ، ان هذا الاختلاف يعبر ببساطه عن ان المحافظة الشمالية لم تستكمل - بعد - مظاهر جغرافيتها العمرانية ، فما تزال معظم مراكز سكنتها أقل من قرية ، وما تزال جميع مراكز خدمتها - باستثناء سيدى سالم وبليطم - أقل من مدينة ، والواقع ان معدلات النمو الحاليه لهذه الأجزاء الشمالية ، تشير الى احتمال تحول عدد متزايد من عزبها الى قرى ، كما تشير الى احتمال تحول مراكز خدمتها الى مدن ، سواء صاحب ذلك القرارات الادارية الازمة ، او تم ذلك من خلال النمو السكاني السكاني الزراعي فقط ، على أية حال ٠٠٠ فان هذه الصورة المحتملة ٠٠٠ تقتضى متابعتها بالدراسة الكافية ، حتى يمكن توزيع مراكز الخدمة التعليمية والصحية والاجتماعية ، توزيعا عادلا ٠٠٠ في اطار تخطيطي مناسب ، ولا تحرم العزب - كما هو شائع الان - من الخدمات الضروريه لمجرد أنها لم تصبح قرية من الناحية الادارية ، بينما هي من الناحية السكانية ، والسكنية - لا نقل عن قرى المنطقة الأخرى .

ولذلك ٠٠٠ فان الابحاث والدراسات المقبلة لابد وأن تتجه الى توضيح وتحديد الخدمات الضروريه التي يمكن أن تشملها هذه الاطارات الادارية الجديدة المقترحة ، ضمن خطة عادلة علمية لتوزيعها مكانيا ٠٠٠ فيما يعرف بخراطط توزيع الخدمات الاقليمية ، وهي خرائط مركبة مباشرة فوق الخريطة الادارية المقترحة .

## المراجع

المراجع العربية :

احمد العتة :

الزراعة المصرية في عهد محمد علي ، دار المعرف ، القاهرة ، ١٩٥٠ .

ادولف ارمان وهرمان رانكة :

مصر والحياة المصرية في العصور الفرعونية ترجمة عبد المنعم أبو بكر ومحرر كمال ، النهضة المصرية ، القاهرة ، ( غير مؤرخ ) .

السيد صبرى :

تحليل نتائج التعداد في مصر ، القاهرة ، ١٩٣٥ .

ت . س . جيبار :

الأحوال الزراعية في القطر المصري أثناء حملة نابليون بونابرت ، ترجمة يوسف نحاس وخليل مطران ، القاهرة ، ١٩٤٢ .

جمال حمдан :

« في العلاقات بين موارد المياه وال عمران في مصر » ، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية ، مايو ١٩٥٩ .

جيمس بيكت :

الآثار المصرية في وادي النيل ( مترجم ) ، وزارة الثقافة والارشاد القومي ، ١٩٦٣ .

حسين خلاف :

التجدد في الاقتصاد المصري الحديث ، مطبعة احياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

**براشد البراوي ، محمد عليش :**

« التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحسديث » .  
القاهرة ، ١٩٤٥ .

**سعاد ماهر :**

محافظات الجمهورية العربية المتحدة في مصر الاسلامي  
مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، المجلد ٢١ .

**شحري المراغي :**

الصناعات الريفية كوسيلة عملية لاصلاح القرى في ديف  
مصر ، المؤتمر الزراعي الثالث ، القاهرة ، ١٩٤٩ .

**عبد السلام هاشم وحسين الشربيني :**

« أعمال الرى في مصر » ، المطبعة الأميرية ، القصاهرة ،  
١٩٥٧ .

**عثمان اباظة :**

« اصلاح الاراضي البدور وكيفية توزيعها » ، من ابحاث المؤتمر  
الزراعي ، ١٩٣٦ .

**عمل مبارك :**

« الخطة التوفيقية » ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٨٨٧ م  
ـ ١٢٠٥ هـ .

**محمد امين حسوه :**

« مصر والطرق الحديدية » ، القاهرة ، ١٩٣٨ .

**محمد رمزي :**

« القاموس الجغرافي للبلاد المصرية » منه محمد قدماء  
المصريين ، الى سنة ١٩٤٥ ، مطبعة وزارة التربية والتعليم ،  
القاهرة ، ١٩٥٨ .

**محمد حسني الدين ابو العز :**

« مورفولوجيا الاراضي المصرية » ، دار النهضة المصرية ،  
القاهرة ، ١٩٦٢ .

محمود حامد محمد :

«الظواهر الجوية في القطر المصري» ، القاهرة ، ١٩٢٧ .

نجيب إبراهيم :

«تقدير الرى والصرف في القطر المصري» ، من أبحاث المؤتمر الزراعي ، القاهرة ، ١٩٣٩ .

وليم سليمان :

«الفلاح المصري وملكية الأرض» ، مجلة الطبيعة ، العدد الأول ، يناير ١٩٧٥ .

#### المراجع الأجنبية :

Abu-Lughod J. L. (April, 1965) «Urbanization In Egypt, present State and Future Prospects, Economic Development and cultural changes» , Vol. xiii, No. 3.

Ball J. (1942) «Egypt» , In Classical Geographers, Cairo.

Bear Gabrial (1962) «History of Land Ownership In Modern Egypt» , Oxford.

Charles Issawi (1963) «Egypt In Evolution : An Economic Analysis» , Oxford.

Finberg I (1958) «Exploring Villages» , London.

Hamdan G. M. «1959» «Studies In Egyptian Urbanism» , The Renaissance Book shop, Cairo.

Rent Dument, (1957) «Types of Rural Economy» Studies In World Agriculture, London.



## شہریں

الموضوع	الصفحة
مقدمة . . . . .	٣
القسم الأول : « البرية » . . . . .	٨
القسم الثاني : « الاطار الطبيعي » . . . . .	١٨
القسم الثالث : « تنوعات دلتاوية » . . . . .	٣٨
القسم الرابع : نحو خريطة ادارية جديدة للدلتا المصرية - تنظيم العلاقة بين الريف والمدينة على التطبيق على محافظة كفر الشيخ	٨٢
المراجع :	
المراجع العربية . . . . .	١٠٧
المراجع الأجنبية . . . . .	١١٠

طباعة الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدأر الكتب ١٥٤٦ / ١٩٨٦

ISBN - ٩٧٧ - ١ - ٨٤٨ - .



تناول هذه الدراسة منطقة «البرارى» ، «نارينيا» ، «شمال الدلتا» ، «جغرا菲ا» ، «وكفر الشيف» تنظيمياً وإدارياً ، وهى تسميات لمنطقة واحدة في مصر ، وإن تفاوت حدودها فيما بينها قليلاً .

وهذه المنطقة من دلتا النيل ، تقدم ميدانياً نموذجياً لتوضيح تأثير العوامل الحضارية والتاريخية في خريطةها العمرانية ، كما تشير التساؤلات والاحتمالات حول امكانية ضبط مسارات نموها ، والخطيط لها ضمن خطة تنمية إقليمية منكاملة .

**To: www.al-mostafa.com**